

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد علوم التسيير

المركز الجامعي بالوادي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

ليسانس في علوم التسيير

تخصص مالية

الموضوع :

آثار التغيرات في أسعار الصرف على القوائم المالية

إشراف الأستاذ:

عقبة ريمي

من إعداد الطلبة :

* محمد العيد بكار
* عبد السميع بكاكرة

2011/2010

تمهيد:

من الواضح جليا أن النقود، والتعامل بها أساس تحديد الكتلة النقدية، وبما أننا نعيش عصر الانفتاح الاقتصادي فإن معظم الدول لا تعيش متعلقة على نفسها، بالتالي فإن علاقاتها مع الدول الأخرى تجبرها على القيام بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لباقي الدول المتعاملة معها على الأقل، وهذا ما يسمى بسعر الصرف الذي يعتبر إحدى الأدوات ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

ولتفعيل هذه المعاملات وغيرها كان لابد من وجود مكان يضمن سيورتها وهو ما يعرف بسوق الصرف والذي تحدث فيه ميكانيزمات وآليات تجعله أكثر نشاطا.

إلا أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، لكن عمليات التحديد هذه تعترضها عدة عراقيل مما أدى بالاقتصاديين إلى محاولة إيجاد حلول للحد منها، وذلك من خلال النظريات التي أوجدوها كما أنها تتحدد بقاعدة النقد المتبعة، ولهذا يمكننا التفرقة بين عدة أنظمة للصرف.

ومما لا شك فيه أن عمليات الصرف الأجنبي تتعرض إلى عدة مخاطر إثر تقلباته، ومن أجل تفسير أمثل لهذه المخاطر فإن كل المتعاملين الاقتصاديين مطالبين بمعرفة وضعياتهم من ناحية الصرف، ويمكن لنا أن نعتمد على عدة تقنيات خاصة لتغطيته منها التقنيات الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وسوق الصرف

لقد أصبح سعر الصرف محط اهتمام كبير من طرف كافة المستثمرين والاقتصاديين، كما أنه يحظى باهتمام جل القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين ولقد أتت في شأنه عدة مفاهيم وصيغ متنوعة هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في مختلف أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

إن تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

هو عبارة عن نسبة مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين أو أكثر، حيث يمكن أن نعتبر إحدى العملتين بمثابة سلعة والعملية الأخرى بمثابة ثمن لها، وبهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن قيمة ما تساويه الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقوما في شكل وحدات من العملة الأجنبية⁽¹⁾

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما: التسعير المباشر والتسعير غير المباشر، فالتسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر.

أما التسعيرة غير المباشرة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة بما فيهم الجزائر.⁽²⁾

و من جهة أخرى يمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف صرف يدوي وصرف مسحوب، بالنسبة للصرف اليدوي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني مقابل وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد بين الصراف والمشتري.

أما الصرف المسحوب تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج، تعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج و الحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة.

(1) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص103.

(2) الطاهر لطرش، الطبعة الرابعة تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص96.

و لاحظ أن الصرف اليدوي نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف المسحوب (1)

الفرع الثاني: صيغ الصرف

من الواضح جليا أنه لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة زمنية معينة وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية وبالتالي استعمالها الخاص بها

أولا- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (2).

ثانيا- سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات الخاصة بهم، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TcR = \frac{TcN / PdZ}{1\delta / Pus} = \frac{TcN - P_{us}}{PdZ}$$

حيث:

TcR : سعر الصرف الحقيقي.

TcN : سعر الصرف الاسمي

Pus : مؤشر الأسعار بأمريكا

PdZ : مؤشر الأسعار بالجزائر.

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004 ص 66

(2) قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

تعطينا $1\$/Pus$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، وأما TcN/Pdz فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.⁽¹⁾

ثالثا- سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية. . الخ و يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية⁽²⁾

رابعا- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج. لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.⁽³⁾

⁽¹⁾ قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁽²⁾ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

⁽³⁾ مرجع سبق ذكره، ص 106.

المطلب الثاني: مفهوم سوق الصرف

ولمقارنة سعر الصرف لدولة ما بسعر صرف الدول الأخرى (دولة أخرى) كان لابد من وجود مكان يضمن تفعيل هذه المعاملات وغيرها وهو ما يطلق عليه بسوق الصرف.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي⁽¹⁾، بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلب بعملة الوطنية والطلب على النقد الأجنبي عرض العملات الوطنية.⁽²⁾

وسوق الصرف لا يوجد مكان محدد له حيث تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل رويترز تعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ وسنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل⁽³⁾ كما انه يتدخل في سوق الصرف.

أولاً: المحركون الامتياز يون:

هي البنوك التجارية التي تجمع أوامر الزبائن لشراء أو لبيع العملات، يبقى للبنك الاختيار الواسع بشأن الوقت والمكان، سوق محلي أو خارجي، ويمكن للتبادل أن يكون بين عملتين أو المرور بعملية وسيطة من أجل الاستفادة من الفرق في السعر أو من أجل السهولة عندما يقل تداول العملتين فيلجأ إلى عملة دولية.

(1) دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1993، ص 146.

(2) سامي عفيفي الطبعة الثانية، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 25.

(3) قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثانيا- الوسطاء المعتمدين:

وهي المنشآت المالية التي تسمح لها السلطات النقدية بالقيام لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها بعمليات على العملات الصعبة.

ثالثا- السماسرة:

تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر⁽¹⁾

رابعا- البنك المركزي:

البنك المركزي إما مشتري وإما بائع لعملات أجنبية كجزء من إدارة احتياطات الدولة ونقدية حساباتها من العملات الأجنبية، وأحيانا تكون البنوك المركزية بائعة أو مشتريه للعملات الأجنبية لتنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملتها الوطنية مثل المحافظة على أسعار صرف عملتها ضمن حدود معينة كما أنها تدخل في ظل تقويم العملة⁽²⁾

الفرع الثاني: وظائف سوق الصرف

يقوم سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف يمكن حصرها فيما يلي:

أولا- تحويل الأموال بين الدول:

إلى حد كبير الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى آخر عن طريق وسيلة اتصال معينة (سابقا كانت التلكس، حاليا خدمة التلفون الدولي، حيث يصدر احد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة، وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي تستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوازن مجموع الكميات المطلوبة المعروضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به، فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقترض من البنك المركزي للدولة، وهذا الأخير يستعمل عندئذ كملجأ للإقراض، ويخفض احتياطياته من الصرف الأجنبي، ومن الناحية الأخرى، إذا كانت الدولة تولد فائض من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول، وإذا كان التعديل في

⁽¹⁾ بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

⁽²⁾ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004،

سعر الصرف لم يسمح به، فإن هذا العرض السائد سيتبدل بالعملية القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطات الدولة من العملة الأجنبية.⁽¹⁾

ثانيا- تقديم الائتمان للتجارة الخارجية:

حيث يلزم الائتمان عندما تنتقل السلع من البائع إلى المشتري وكذلك بالسماح ببعض الوقت للمشتري بأن يعيد بيع السلع وجعله قادرا على إتمام الدفع وتقدر هذه المهلة بـ 90 يوما ولكن عندئذ – عادة – يعيد خصم التزام المشتري بالدفع في القسم الأجنبي لمصرفه الذي سوف يحصل في النهاية على القيمة من المشتري عندما يحين أجل السداد وعليه، وبصفة عامة فإن القسم الأجنبي من البنك هو الذي يقدم الائتمان أو يمول التجارة.⁽²⁾

ثالثا- التسهيلات للتغطية والمضاربة:

تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بالمراجعة والمضاربة، والجدير بالذكر أن 90 % من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تمثل معاملات مالية بطبيعتها، بينما 10 % فقط تمثل المعاملات التجارية⁽³⁾

الفرع الثالث: أنواع سوق الصرف

يمكن تصنيف أسواق الصرف كما يلي:

أولاً- سوق الصرف العاجل:

وهو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه الآن، ويكون التسليم بعد يومي عمل للاحقين ليوم إتمام العملية، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، آخذا بعين الاعتبار أن يوم السبت والأحد عطلة ويعود ذلك لأسباب تنظيمية وإدارية. ولأن إغفال أي نقطة في تنفيذ العملية ستكون نتائجها مكلفة للأطراف المتعاملة بها كما أنه يمكن التعامل على أساس التسليم في نفس اليوم أو يوم العمل التالي حيث يمكن إعطاء أسعار للتعامل على هذين الأساسين إذا ما تم طلبها.⁽⁴⁾

(1) كامل بكري، اقتصاد دولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 247-248.

(2) دومينيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(3) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، يونيو 1999، ص 146.

(4) توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

ثانياً: سوق الصرف الآجل: (المستقبلي)

وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الآجلة، حيث يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقاً لسعر الصرف الآجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف العاجلة وأسعار الصرف الآجلة، نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الدينار الجزائري طبقاً لسعر الصرف العاجل، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال، أما إذا تم الاتفاق على أن التعامل يتم على أساس أسعار الصرف الآجلة، فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الدولارات على أن يتم التسليم في فترة لاحقة.⁽¹⁾

ويأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى سعر الصرف العاجل لحظة إبرام العقد، تكلفة الانتظار:⁽²⁾

- الحالة الأولى: $\text{سعر الصرف الآجل} < \text{سعر الصرف العاجل}$

$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{علاوة}$.

- الحالة الثانية: $\text{سعر الصرف الآجل} > \text{سعر الصرف العاجل}$

$\text{سعر الصرف العاجل} - \text{الخصم}$.

المطلب الثالث: العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن التعرف عليها من خلال ضمها إلى الأسواق التي تنتمي إليها.

الفرع الأول: العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة.

تتم هذه العمليات في أسواق الصرف العاجلة أين يتم التعامل بسعر الصرف العاجل أو السائد آنذاك ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولاً : التحكيم أو المراجعة.

إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى يتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين

(1) حاتم سامي عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

(2) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، 106.

الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعاً.

وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم ولن يكون هناك أي بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر، وحتى يكون لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر. (1)

ثانياً- عمليات المقاصة:

وهي عمليات تتم في بيت أو غرفة للمقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود، وتلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء، فعندما يتقدم المشتري الأول ببيع العقد الذي يملكه تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقاً للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك غرفة المقاصة بدور البائع ويحرر عقد بيع جديد باسم المشتري الثاني ولكن بالسعر الجاري وهكذا. . الخ (2)

الفرع الثاني: العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة

وهي العمليات التي تتم على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في الوقت المحدد له في المستقبل ويمكن ذكرها كما يلي:

أولاً: المضاربة

يعرف البعض المضاربة بأنه استغلال حركات غير متوقعة في السوق، ولذلك يتابع المضاربون حركة تقلبات الأسعار في السوق، وبالتالي كلما زادت هذه التقلبات زاد الهامش الذي يحصل عليه المضارب، إلا أن المضارب لا يخلق موقفاً بحركته الذاتية أي أنه بحركته وسلوكه لا يغير من حركة الاقتصاد ولكنه يستغل موقفاً لصالحه، وبمعنى آخر ولأكثر توضيح إذا توقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع والعكس صحيح. (1)

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

(2) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(1) عمرو محي الدين، أزمة النمر الأسبوعية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 204.

ثانياً: التغطية

تشير التغطية إلى عملية تجنب أو تغطية مخاطرة الصرف الأجنبي، وتنشأ الحاجة للتغطية لأن أسعار الصرف العاجلة تتذبذب باستمرار على مدار الزمن، ونتيجة لذلك يواجه الذين يتوقعون أن يقوموا بالتصدير أو بالاستيراد بدلالة عملة أجنبية في تاريخ لاحق مخاطرة وعليهم أن يدفعوا أكثر أو أن يستلموا أقل بدلالة العملة المحلية مما كانوا يتوقعون، إذن فهي تتضمن اتفاقاً على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق يحدد اليوم⁽²⁾

ثالثاً: التحكيم في سعر الفائدة

تتم عملية التحكيم أو المراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، ومن باب التوضيح نفترض وجود مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إيداعه لأمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة لدى البنوك في بلاد المستثمر لمدة عام 10% وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام لدى البنوك الأجنبية 15% فإن هذا المستثمر سوف يحاول إيداع مدخراته في السوق الأجنبي، إلا أنه وبعد سنة سيقوم نفس المستثمر بإعادة تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ففي هذه الحالة سوف يتعرض لمخاطر صرف العملاتين الأجنبية والمحلية، فقد يرتفع سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية في هذه الحالة يستفيد المستثمر من ارتفاع سعر الفائدة وإذا حدث العكس فإنه بالطبع سيتعرض لخطر انخفاض سعر الفائدة.⁽³⁾

الفرع الثالث: العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة والآجلة معا.

تقوم هذه العمليات بالجمع بين أسواق الصرف العاجلة والآجلة معا حيث يتم التعامل فيها بالسعرين (سعر الصرف العاجل، سعر الصرف الآجل) ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: عمليات المبادلة

عملية مبادلة العملات هي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، بمعنى آخر عملية المبادلة هي صرف العملات مع وعد بانجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقاً.

(2) دومينيك سلفاتور، مرجع سبق ذكره، ص 155.
(3) حاتم سامي عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

وعلى عكس أصحاب المعاملات العاجلة لأجل فإن مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف، وهذه أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، وبالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل، وعملية المبادلة تسمح للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم)، ويطلق على نقاط العلاوة أو الحسم بمعدل المبادلة ⁽¹⁾

ثانياً: الخيارات

يعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين الطرف الأول " مشتري الخيار " والطرف الثاني " بائع الخيار " حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني أو أن يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلاً أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين وخلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة (علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني.

وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين:

- أ - خيار الشراء: حيث يملك المشتري حق شراء العملة المتفق عليها بالسعر المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة وبتاريخ استحقاق متفق عليه بالعقد.
- ب- خيار البيع: حيث يملك البائع فترة زمنية محددة أو في تاريخ عقد الخيار المتفق عليه.

(1) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف

يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الأساسية التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية عبر التطور التاريخي، ونفهم كيفية تحديد أسعار الصرف نتطرق في هذا المبحث إلى محدداته المتمثلة في الطلب والعرض، وعرض مختلف النظريات المناقشة له والنظم التي يتحدد من خلالها.

المطلب الأول: محددات سعر الصرف

يمكن النظر إلى الصرف الأجنبي كسلعة ومن المعروف أن سعر السلعة يتحدد بعاملين هما (العرض والطلب)

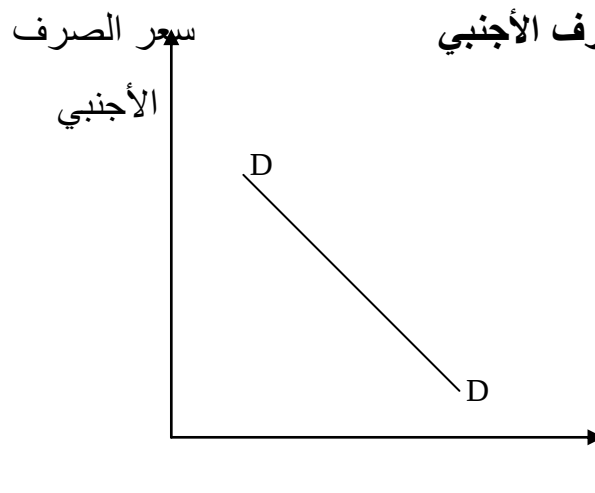
الفرع الأول: الطلب والعرض على الصرف الأجنبي

أولاً- الطلب على الصرف الأجنبي

يتضح الطلب على الصرف الأجنبي باختلاف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف.⁽¹⁾

وهناك علاقة عكسية بين الصرف والكمية المطلوبة منه، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أصبحت الواردات أكثر تكلفة ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية أما في حالة انخفاض سعر الصرف تصبح تكلفة الواردات أقل ومن ثم يزيد الطلب على العملة الأجنبية وعند رسم منحنى الطلب يلاحظ أنه ينحدر من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين كما هو مبين في الشكل.

الشكل (01): الطلب على الصرف الأجنبي



المصدر: مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ص 382

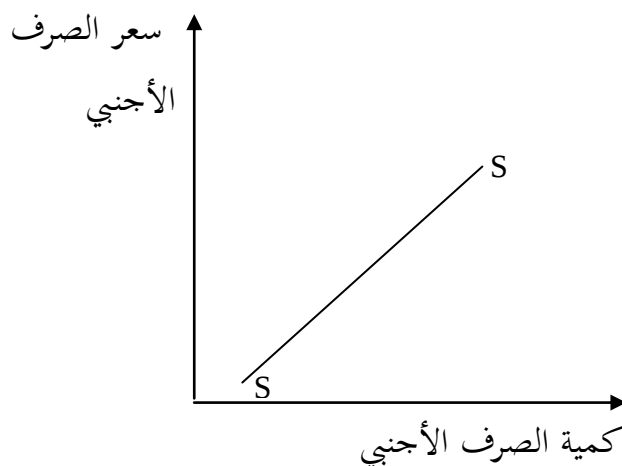
(1) مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003، ص ص 382-383.

ثانياً: العرض من الصرف الأجنبي:

يمثل العرض الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، وكذلك تعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.

ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكمية المعروضة منه، بحيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول وهذا يعني أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى. وهكذا تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب، وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي، ومنه يكون ميل منحنى عرض الصرف الأجنبي موجب يتجه من الأسفل إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل.

الشكل (02): عرض الصرف الأجنبي

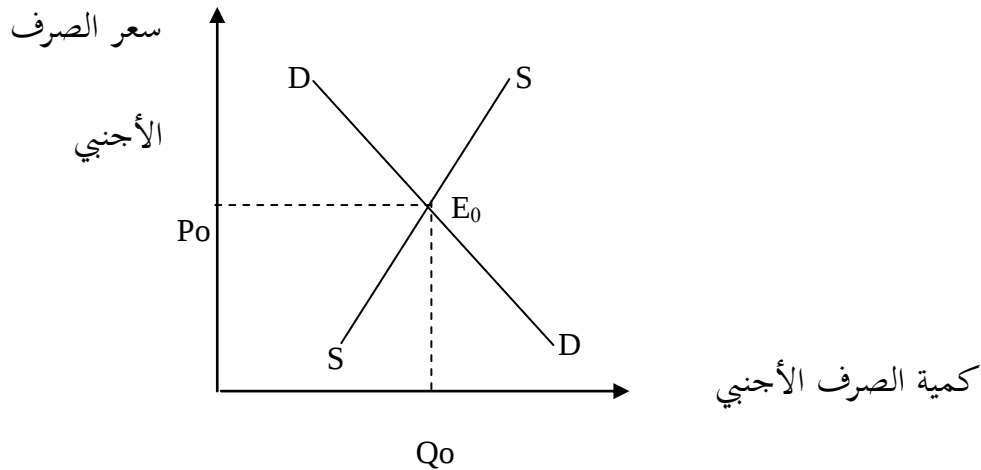


المصدر: مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

الفرع الثاني: سعر الصرف التوازني

يمكن الوصول إلى مستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بالسعر التوازني،⁽¹⁾ كما هو مبين في الشكل:

الشكل رقم (03): سعر الصرف التوازني



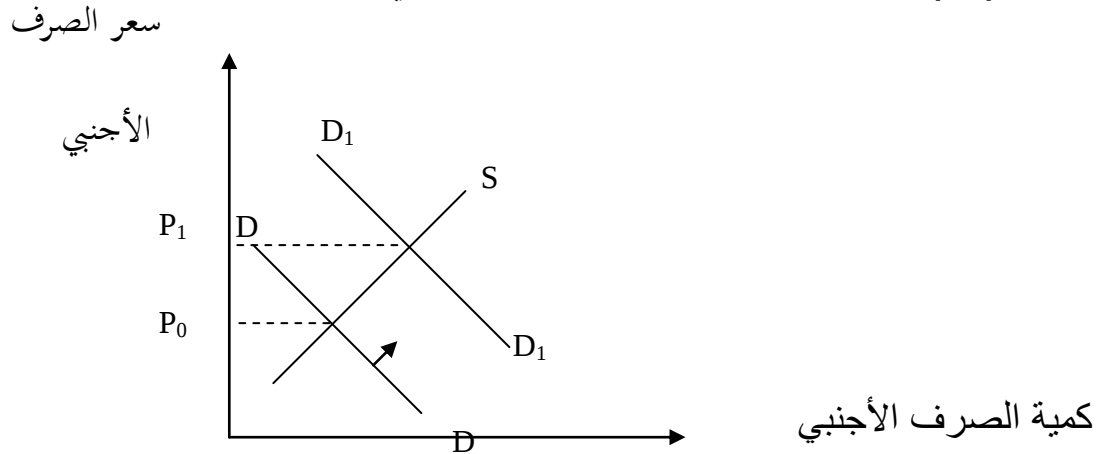
المصدر: مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

من الشكل السابق يتحدد السعر التوازني والكمية التوازنية من الصرف الأجنبي عند تقاطع منحنى العرض من الصرف الأجنبي والطلب على الصرف الأجنبي عند سعر للصرف التوازني P_0 والكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف التوازني Q_0

وبافتراض تغير أحد العوامل التي افترضناها ثابتة وليكن زيادة الدخل القومي في الدولة مما يترتب عليه زيادة في الطلب على الواردات، ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يترتب عليه انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى إلى جهة اليمين وهذا سوف يوصلنا إلى نقطة توازن جديدة وسعر وكمية توازن جديدة كذلك، حيث تزيد الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي على الكمية المعروضة منه وسوف تستجيب السوق الحرة لفائض الطلب على العرض الأجنبي وذلك بارتفاع سعر الصرف حتى يصل إلى السعر التوازني الجديد وعند هذا السعر يعود التوازن في سوق الصرف الأجنبي مرة أخرى كما هو موضح في الشكل التالي:

(1) مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

الشكل (04): أثر زيادة الطلب على الصرف الأجنبي



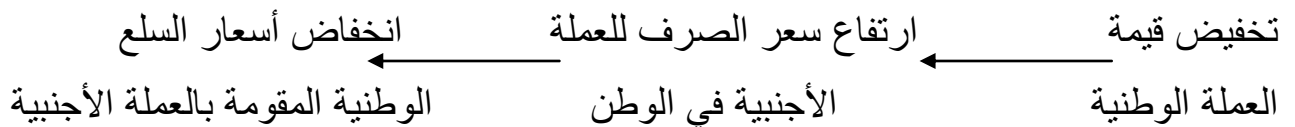
المصدر: مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 386.

الفرع الثالث: مرونة الطلب والعرض

يمكن القول أن التوازن في سوق الصرف الأجنبي توازن مستقر إذا توافر هناك شروط، والمقصود بالتوازن المستقر ذلك التوازن الذي إذا اختل يولد من قوى العرض والطلب مما يدفعه إليه مرة أخرى، وبهذا يقودنا الحديث عن مرونة منحنى العرض والطلب بالتقرب من نقطة التوازن⁽¹⁾

أولاً: مرونة الطلب

تعني مرونة الطلب درجة أو مدى استجابة الكمية المطلوبة من عملة ما نتيجة للتغير الحاصل في سعر الصرف ويمكن أن نبين ذلك فيما يلي:⁽²⁾



في السوق الخارجية ← زيادة الطلب الأجنبي ← زيادة الكمية المعروضة من النقد الأجنبي في الوطن.

وتتوقف هذه الزيادة في الكمية المعروضة من العملة الأجنبية في الوطن على حالة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية ويتم التفرقة بين ثلاث حالات:⁽³⁾

أ - الطلب الأجنبي غير المرن على الصادرات الوطنية (أقل من الواحد): وهنا يؤدي تخفيف قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية) إلى ارتفاع الطلب على الصادرات.

(1) جودة عبد الخالق، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، مصر، 1997، ص 91.

(2) محمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 80.

(3) مرجع سبق ذكره، ص 81.

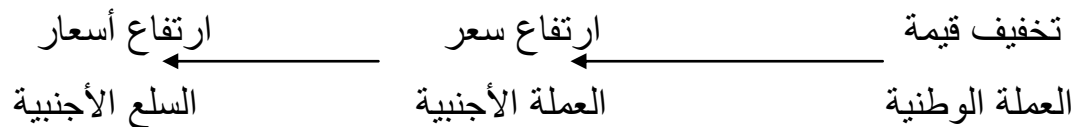
ب- الطلب الأجنبي متكافئ المرونة على الصادرات: وهنا يزداد الطلب الأجنبي بنفس نسبة الانخفاض في العملة الوطنية ويعني ثبات الصادرات، وبالتالي يظل عرض النقد الأجنبي ثابتاً دون تغيير.

ج- حالة الطلب الأجنبي المرن على الصادرات وتكون المرونة هنا (أكبر من الواحد): ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات بنسبة أكبر أي زيادة عرض النقد الأجنبي وفي الأحوال السابقة والمختلفة للمرونة لا يتغير وضع عرض النقد الأجنبي به ينتقل من نقطة لأخرى على طول المنحنى، ولكن حدوث التغير في ظروف عرض النقد الأجنبي وانتقال المنحنى إلى أعلى (زيادة) أو إلى أسفل (نقصان) يرجع إلى عوامل أخرى، مثل تغير الأسعار الداخلية للسلع أو تغير دخول وأذواق الأجانب اتجاه السلع.⁽¹⁾

ثانياً: مرونة العرض:

تعني مرونة العرض درجة استجابة الكمية المعروضة من عملة ما نتيجة للتغير الحاصل في سعر الصرف.

لا يقتصر أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على جانب عرض العملة الأجنبية (الصادرات) بل يشمل هذا الأثر جانب الطلب الوطني على العملة الأجنبية (الاستيراد) أي:⁽²⁾



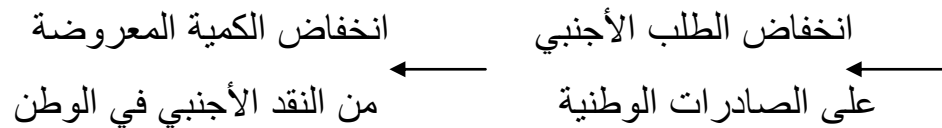
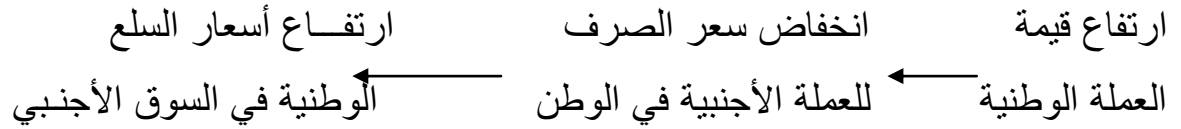
في السوق الوطني انخفاض الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية من النقد الأجنبي في الوطن.

ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت مرونة الطلب على المنتجات الأجنبية أكبر من الصفر أما إذا كانت هذه المرونة تساوي الصفر، أي الطلب عديم المرونة فإن الكمية التي تستورد من الخارج لن تتأثر. تظل الكمية ثابتة مهما انخفضت قيمة العملة الوطنية (ارتفاع العملة الأجنبية)

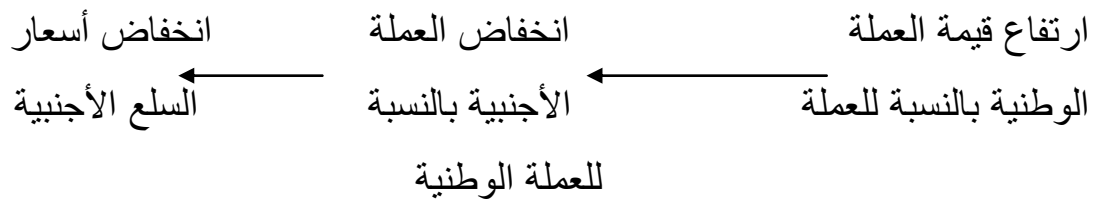
(1) محمد عبد المنعم غفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 82-84.

(2) مرجع سبق ذكره، ص 83.

ويمكننا أن نتوصل إلى نتائج عكسية في حالة حدوث انخفاض في سعر صرف العملة الأجنبية وذلك نتيجة حدوث ارتفاع في قيمة العملة الوطنية ويمكن إبراز هذه الآثار المختلفة على النحو التالي: (1)



ويوضح هذا، تأثير ارتفاع قيمة العملة الوطنية على جانب عرض النقد الأجنبي، ولا يكون هذا التأثير إلا إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، كذلك يؤثر الارتفاع في قيمة العملة الوطنية أيضا على جانب الطلب بالنسبة للنقد الأجنبي كما يلي: (2)



ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت مرونة الطلب الوطني على السلع الأجنبية أكبر من الصفر.

المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

هناك مجموعة من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت أن توضح كيف يمكن تحديد أسعار الصرف وذلك من خلال مجموعة من علاقات التوازن، والتي يجب أن تتواجد بين أسعار السلع، أسعار الصرف ونسب الفوائد إذا ترك للسوق حرية أن العمل ولم يحدث أي تدخل خارجي (3) وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى بعض هذه النظريات والمتمثلة في:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى " غوستاف كاسل " في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون القيمة التوازنية للعملة في المدى

(1) محمد عبد المنعم غفر مرجع سبق ذكره، ص 84.

(2) مرجع سبق ذكره، ص 86.

(3) موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، ط2، دار الصفاء، الأردن: 2003، ص 98.

الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج⁽¹⁾

ويتضح من هنا أن تكلفة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا معناه أنه إذا افترضنا أن الدولة A تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك الموجود في الدولة B فإن الدولة A تقوم برفع وارداتها من منتجات الدولة B لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة A، لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً ونتيجة لذلك يظهر عجز تجاري في الدولة A وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة A نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة B وتحقيق قيمة تعادل جديدة ولقد تم اختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات قليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

أولاً: إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

ثانياً: تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

ثالثاً: وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية بين أسعارها.

رابعاً: هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة. . الخ

خامساً: هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلا إحداث تغيرات في مستوى الأسعار. ويتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

- 1 - سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.
- 2 - سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة

(1) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119.

الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الآني وسعر الصرف الآجل. ويمكن أن تتم هذه العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلاً ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+Id)$ ، (حيث Id معدل للفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقداً)، وتوظيفها في الأسواق بمعدل فائدة (Ie) ، وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجدداً على مبلغ بالعملة المحلية.

و منه فإن هذه النظرية تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.⁽¹⁾

الفرع الثالث: نظرية الأرصد

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإن حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.⁽²⁾

ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشراً على صحة هذه النظرية وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

(1) قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

(2) مرجع سبق ذكره، ص 123.

المطلب الثالث: أنظمة الصرف

هناك العديد من الأنظمة التي يتحدد في ظلها سعر الصرف، وقد تم العمل بمعظم هذه الأنظمة في إطار التطور التاريخي لممارسات الدول في هذا المضمار إن لم يكن جميعها تقريبا وسنتطرق لها بالتفصيل.

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت**أولاً: تعريف نظام الصرف الثابت**

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا الأساس ذهباً أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية.

ويستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.⁽¹⁾

واستناداً إلى هذا التعريف نجد أن الأساس الذي يعتمد عليه سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت قد يكون أحد الأشكال الآتية.

- 1- **الاستناد إلى الذهب:** هذا ما كان جارياً خلال تطبيق قاعدة الذهب خاصة قبل عام 1914، تاريخ بداية الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من العشرينات في القرن العشرين.
- 2- **الاستناد إلى عملة رئيسية هي نفسها مقومة بالذهب:** تم تطبيق ذلك في إطار قاعدة الصرف الذهبي، ولعب كل من الدولار والفرنك الفرنسي هذا الدور في فترة ما بين الحربين ولعبه الدولار منفرداً خلال الفترة (1973-1999).

- 3- **الاستناد إلى سلة عملات:** لعبت حقوق السحب الخاصة (DTS) لصندوق النقد الدولي هذا الدور منذ 1974، ولعبته العملة الأوروبية الموحدة (ECU) للنظام النقدي الأوروبي منذ عام 1979.

- 4- **الاستناد إلى سلة مواد أولية:** من السلع الرئيسية مثل (البترول + الكاكو + الذهب + النحاس + الخ)

(1) السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 8.

ثانياً: شروط العمل بنظام سعر الصرف الثابت

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها: ⁽¹⁾

1 - تحديد معدل ثابت من العملة الوطنية إزاء الذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية وبشكل ثابت.

2 - ضمان تحويل العملة الوطنية إلى الذهب وبالعكس، وتوفر القابلية والحرية على ذلك وبدون أي قيود أو شروط تحد من الحرية أو القابلية في التحويل.

3 - حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.

وفي ظل هذا النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى ثبات نسبة مبادلة بعضها ببعض الآخر.

ثالثاً: تقييم نظام الصرف الثابت**1- المزايا**

أ- إن هذا النظام يوفر إطاراً راسخاً للمبادلات الدولية مما يشجع هذه المبادلات، كما أن استقرار المعاملات الاقتصادية يؤدي إلى التوزيع الأمثل للمواد الاقتصادية، وإن كان هذا الرسوخ والاستقرار نسبياً، إذ من الممكن أن يتزعزع في حالات التخفيض والرفع بقيمة العملة وهو ما اتصفت به الفترة (1944-1973)

ب- تكفل قاعدة الذهب لمن يطبقها أيضاً التحكم في كمية النقود التي يسمح بإصدارها في المجتمع وهذه الميزة غير موجودة في ظل حرية الصرف والنقود الورقية القابلة للتحويل.

2- العيوب:

أ- يؤدي نظام الصرف الثابت إلى نشاط المضاربة، ولقد حدث ذلك على وجه الخصوص خلال فترة تطبيق نظام الصرف الثابت في ظل نظام برتين وودز

ب- يصعب في ظل هذا النظام إجراء تخفيض لقيمة العملة.

ج- يستلزم تطبيق هذا النظام الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطات من الذهب والنقد الأجنبي.

(1) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص ص 212-213

د- و يمكن البنك المركزي للدولة من التدخل بشراء عملتها الوطنية عندما تنخفض قيمتها مقابل العملات الأخرى أو أحد هذه العملات، وبيع هذه العملة الأخيرة عندما تحدث المضاربة لصالحها والقيام ببيع عملته الوطنية وشراء العملة الأجنبية عندما تحدث المضاربة ضد هذه العملة الأخيرة.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف الحر

أولاً: تعريف نظام سعر الصرف الحر

عرف هذا النظام على الأخص عقب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في 21- سبتمبر 1931 وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وتعرفه كثير من الدول في الوقت الحالي بصورة أو بأخرى ويمكن القول بأن هذا النظام قد ساد في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب.⁽¹⁾

إن نظام سعر الصرف الحر يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن مثل هذا السعر يتغير تبعاً للتغيرات التي تحصل على عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية التي يتحدد سعر صرف العملة المحلية إزاءها⁽²⁾

ثانياً : دواعي اللجوء إلى تطبيق نظام سعر الصرف الحر:

نبدأ الحديث عن هذا النظام بالحديث عن الأسباب التي دعت إلى تبني هذا النظام إذ يمكن أن تتحدد بعض هذه الأسباب في ما يلي:

1 - عدم كفاية الاحتياطات

2 - التداخل في السياسات وعدم كفاية المعلومات

3 - الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.

ويضاف إلى الأسباب السابقة سبب آخر وهو خوف السلطات السياسية من المسؤولية أمام شعوبها عند القيام بتخفيض قيم عملات بلادها، عندما ت تقضي الظروف بمثل هذا الإجراء وبالتالي يفضلون ترك أسعار صرف عملاتهم معومة.

(1) أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 160

(2) قليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 216.

ثالثا: خصائص نظام سعر الصرف الحر

استنادا إلى ما سبق من حديث حول التعرف على نظام سعر الصرف يمكن تحديد بعض الخصائص التي يتميز به هذا النظام وتتحدد هذه الخصائص فيما يلي: (1)

1 - **نظريا:** لا يستند تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام إلى أي أساس أو قاعدة ولكن يترك تحديده بجدية طبقا لظروف العرض والطلب.

2 - يختفي في ظل هذا النظام اصطلاح التخفيض الذي يرتبط بالتعادل، بل الحديث هنا سيكون عن الانخفاض والارتفاع في قيمة عملة ما بالنسبة لعملة أخرى في سوق الصرف.

3 - لم يعد البنك المركزي في ظل هذا النظام ضامنا لتحويل العملات فيما بينها إذا لا يتدخل البنك المركزي في ظل التعويم النظيف إطلاقا في سوق الصرف وبالتالي أصبح الاحتفاظ باحتياطات من الذهب والنقد الأجنبي أمر غير ضروري

4 - يضمن سوق الصرف في ظل هذا النظام التمويل والتزويد بالنقد الأجنبي لمن يحتاج إليه.

5 - تستطيع أية عملة وطنية في ظل هذا النظام أن تكون عملة دولية مادامت تستطيع التبادل في سوق الصرف

رابعا: تقييم نظام الصرف الحر

حتى يتم الحكم على نظام ما لابد من التعرض له ببيان كل من مزاياه وعيوبه

1-المزايا: (2)

أ- عندما يحدث التوازن في سوق الصرف تلقائيا فإنه بذلك لا يحتاج إلى تدخل البنك المركزي لإحداث وحفظ التوازن وبالتالي لا توجد حاجة تدعو للاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطي من الذهب والنقد الأجنبي

ب- يؤدي سعر الصرف الحر إلى علاج الاختلالات في المبادلات الخارجية وبالتالي القضاء على اختلال ميزان المدفوعات عندما يكون ذلك ضروريا، ومن خلال هذه الآلية فهو يحتفظ بالتوازن ويقضي على الاختلالات التي تستمر لفترات طويلة

ج- تستطيع الدولة في ظل هذا النظام أن تتبع ما يناسبها من سياسات اقتصادية مستقلة، إذ تستطيع تقرير ما يناسبها من سياسات خاصة بالعملة

(1) السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 27.
(2) Dominique plihom, les taux de change; édition la Découverte, Paris,1991,P82.

د- يسمح هذا النظام بامتصاص جزء من الضغوط المضاربة إذ يلطف العلاقة المباشرة بين ضغوط المضاربة من ناحية وتغيرات الاحتياطات وأسعار الفائدة من ناحية أخرى وهو بذلك يمتص الأزمات.

هـ- يتصف هذا النظام بسهولة إذ يقوم على التنظيم الآلي، ويتحدد سعر الصرف فيه وفقا للعرض والطلب وهو يظهر التعادل الحقيقي لسعر الصرف ويستبعد مشكلات العملات النادرة.

و- يعفي هذا النظام السلطات المختصة من المسؤولية السياسية أمام الشعب عن تخفيض سعر الصرف.

2- العيوب: (1)

أ- إن من شأن التقلب في سعر الصرف الإضرار بالتجارة الدولية وعدم الاستقرار في المبادلات التجارية وحركة الاستثمارات بين الدول.

ب- لا يقضي هذا النظام على التبعية المتبادلة بين الاقتصاديات

ج- يصعب التخطيط في ظل هذا النظام

د- يفقد هذا النظام جزءا كبيرا من فوائده في حالة عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال داخل الدولة، إذا أن ذلك لن يسمح للدولة باتخاذ السياسة النقدية اللازمة.

هـ- إن هذا النظام لا يمنح المضاربة إذ يستطيع المضاربون في بعض الحالات تفسير الظروف السابقة والمصاحبة لبعض تغيرات سعر الصرف ويزيد تدخلها من سوء الأحوال.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

أولا: تعريف نظام الرقابة على الصرف

تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف، يعني إشراف الدول وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها من مثل هذا التحديد.

وقد تمثل السبب الأساسي للأخذ بنظام الرقابة على الصرف ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول التي لم تنجح الوسائل الأخرى في علاجه

(1) السيد أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 32-34.

وقد اتبعته ألمانيا في أول الأمر في صيف 1931 وكان من المفروض أن يكون إجراء مؤقتاً، غير أنها استمرت فيه وطورته كثيراً، ثم انتقل منها إلى غيرها من الدول فلما كانت الحرب العالمية انتشر انتشاراً شبيه عالمي إذا اتبعته كافة الدول تقريباً ما عدا الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول المتخلفة الغنية المرتبطة اقتصادياتها بها ارتباطاً وثيقاً مثل الدول العربية المنتجة للبترول⁽¹⁾ سبق وأن ذكرنا أن الدولة تستعين على تطبيقها لهذا النظام بالعديد من الإجراءات التي تقوم في جوهرها على الخطر والإلزام إذ أنها إجراءات سلطوية وتأخذ هذه الإجراءات الأشكال الآتية:

- 1 - خطر تصدير و استيراد العملة الوطنية
- 2 - خطر تصدير رؤوس الأموال من الدولة بكافة إشكالها بما في ذلك القيم المنقولة والمعاداة النفيسة والسلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات
- 3 - تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي
- 4 - إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي إلى الجهات المختصة بذلك.
- 5 - الرقابة الشديدة على عمليات التجارة لضمان قيام المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم دون بخس لقيمتها.

(1) أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 186.

المبحث الثالث: مخاطر عمليات الصرف وآليات تغطيتها

حدث في عام 1974 إن أغلقت السلطات النقدية " فرانكلين ناشيونال " بنك في نيويورك وبنك " هيرشبات " في ألمانيا، ويرجع أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق هذين البنكين إلى تورطهما في التجارة المباشرة في العملات الأجنبية مما لفت أنظار إدارات البنوك التجارية إلى المخاطر التي تحيط بنشاط الصرف الأجنبي وجعلها تسارع إلى وضع الضوابط والأسس التي تنظم التعامل فيه. ومن الممكن لتحجيم المخاطر التي تترتب على عمليات الصرف الأجنبي، والتقليل من أثارها السلبية إذا ما استعانت البنوك بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم ومدراء متخصصين في إدارة عمليات السوق النقدية على نحو ما تفعله عندما تباشر نشاطها الائتماني مع عملائها بحيث تتحمل المخاطر الناجمة عنه بنسبة محسوبة.

المطلب الأول: مخاطر عمليات الصرف الأجنبي

يمكن أن نلخص أهم المخاطر التي ترتبط بعمليات الصرف الأجنبي فيما يلي:

الفرع الأول: مخاطر الائتمان

ينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام الطرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي الطرفين بالتزامه⁽¹⁾ في الوقت المحدد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، والتمييز بين مبالغ الائتمان الممنوح لعمليات التعامل بالعملات، ومبالغ الائتمان الممنوح لعمليات السوق النقدي، كما انه في إطار التعامل الدولي يجب على البنوك أن تأخذ بالحسبان أيضا المخاطر الخارجية والمتمثلة في مجموع المبالغ التي يمكن منحها للدولة معينة من الدول التي يجري التعامل معها.⁽²⁾

مثال:

لنفترض أن أحد البنوك باع مبلغ مليون جنيه إسترليني لإحدى الشركات آجلا مدته سنة بسعر 23200 للدولار وفي نفس التاريخ وبعد مضي 364 يوما أعلنت الشركة إفلاسها كما أصبح سعر الإسترليني 19200 دولار، هنا يقع البنك في مأزق إذ أنه لن يتوقع من الشركة المفلسة الوفاء بالتزاماتها، وعليه في نفس الوقت التزام بشراء مليون جنيه إسترليني بسعر 23200 للدولار والتزام

(1) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

(2) موسى سعيد مطر، نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص 153.

آخر بيع الإسترليني بسعر 19200 للدولار وبذلك يحقق خسارة قدرها 400.000 دولار على عقد الائتمان قيمته مليون إسترليني.⁽³⁾

الفرع الثاني: مخاطر متعلقة بالصرف

هذه المخاطر تنشأ عندما يتخذ الصيارفة وضعية ما على عملة صعبة ويضنون أنها سترتفع وتعود بالفائدة لصالحهم، بأنه يمكن للعملة أن تتغير بشكل مخالف أو معاكس وهذا التغيير يؤدي إلى خسارة، فمثلا إذا كانت وضعية الصرف تتم بواسطة قرض والذي يجب أن يتفاوض عليه خلال مدة وضعية الصرف، فإن الصراف في هذه الحالة معرض إلى مخاطر معدل الفائدة للقرض والذي يمكن أن يرتفع ولهذا فقد يتم وضع حدود من طرف البنك لتفادي مثل هذه العمليات وكما يمكن وجود مخاطر سياسية إذا تدخلت حكومة بلد ما لأسباب اقتصادية أو سياسية من أجل منع الدفع، ولهذا السبب يجب ضبط حدود أو قواعد لمثل هذه العمليات والتي يجب أن تحدد.

الفرع الثالث: المخاطر القاعدية

هذه المخاطر تتعلق بالبنوك التي تقوم أو تؤدي نشاطها في الأسواق المستقبلية والتي تتعرض إلى مخاطر الصرف من خلال الفوارق الموجودة ما بين سعر العاجل والسعر الأجل " المستقبلي " خلال نهاية الأجل أو المستقبلي.

المطلب الثاني: تقنيات التغطية الداخلية

تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة إلى الوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي

الفرع الأول: المقاصة الداخلية

ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها تجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاترها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذلك، ولا شك أن إتباع هذا الأسلوب يخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة وتخفيض أيضا من المصاريف البنكية، وتساعد على أحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة

(3) مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفرع الثاني: إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية

يلجأ بعض المصدرين إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يثقون في ثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يمكن إجراء التغطية اللازمة ويفضل المصدر عادة إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر سعر الصرف وينطبق نفس الشيء على المستورد أو المشتري فإنه يفضل أن تصدر الفواتير بعملة دولته أو بأية عملة أخرى تتصف بالثبات

الفرع الثالث: إدارة الأصول والخصوم

ويعني بهذا الأسلوب إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للشركة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وفي الوقت نفسه زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجة منها إلى كانت مقومة بنفس العملة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تقنيات التغطية الخارجية

تقنيات التغطية الخارجية تجمع كل التقنيات التي تستوجب اللجوء أو الاستفادة بعناصر خارجية للمؤسسة إن التعديلات والتقدم الذي طرأ على المحيط النقدي العالمي، أدى إلى تطور السوق النقدي بصورة جديدة كما تطورت السوق الآجلة المالية وأسواق اختيار العملة التي تستعين بها المؤسسة للحد من تقلب قيمة العملة، ويمكن حصر هذه التقنيات في الفروع التالية:

الفرع الأول: التغطية عن طريق المبادلة

غالبا ما يجد البنك، وحتى بعض المؤسسات الضخمة أنهم حققوا فائضا في الخزينة بعملة صعبة معينة وأنه مدين بقرض ولكن بعملة صعبة أخرى فمن مصلحة البنك البحث عن بنك آخر يكون في وضعية معاكسة لوضعية ويقومان بتبادل العملاتين للفترة التي لا يحتاجان إليها ثم استيرادها عند تاريخ الاستحقاق بمعنى أنهما يقومان بعملية الاعتماد المتقابل⁽²⁾.

ولعمليات الاعتماد التقابلي أهمية كبيرة تتمثل في إقبال عدد كبير من المتعاملين لهذا السوق من أجل التغطية ضد خطر الصرف وتستعمل من طرف البنوك في إطار مبدأ التعاون بين الهيئات المالية،

(1) مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ص ص 192-193.

(2) Gerrard charraux " la gestion financier" adi ESF,nParis, 1993,P285.

حيث أن الهيئة التي تحقق فائضا لا تحتاجه إلا بعد فترة معينة فإنها تقوم بإقراضه لهيئة أخرى تكون في حالة عجز وتحتاج لهذه الأموال بالعملة الصعبة ذاتها لذلك فإن تقنية التغطية ضد خطر الصرف بالعمليات المزدوجة تقنية التغطية تتم بطريقتين:

أولاً: طريقة تغطية عقود المبادلة للعمليات الصعبة

تشمل شراء وبيع متزامنين بنفس المبلغ بالعملة الصعبة، ومع ذكر تواريخ التسليم المختلفة ويقوم عقود المبادلة بتغطية أوتوماتيكية ضد خطر تدعيم الصرف، وذلك منذ البداية بالقضاء على ربح وخسارة الصرف.

إن العملات الصعبة المعالجة هي على الأرجح العملات الأساسية عالمياً مثل: الدولار الأمريكي، الأورو الأوروبي، الين الياباني، الدولار الكندي.

مدة عقود المبادلة طويلة الأجل وهي من خمسة إلى عشر سنوات وفي بعض الأحيان ثلاث سنوات والمبالغ تتغير من 5 إلى 500 مليون دولار

ثانياً: طريقة التغطية بعمليات المبادلة لمعدلات الفائدة

يمكن عقد صفقة مبادلة للفوائد كأن تستبدل فائدة بسعر ثابت بأخرى بسعر متميز فإذا كان المقترض غير قادر على الحصول على قرض بسعر فائدة ثابت، ونظراً لعدم كفاية قدراته الائتمانية أو لارتفاع نسبة سعر الفائدة الثابت بحيث تفوق مقدرة المقترض، لذا لم يكن أمامه سوى الحصول على القرض بسعر فائدة متغير، ونظراً لخشيته من ارتفاع هذا السعر الذي يتم تحديده مقدماً كل ثلاثة شهور مثلاً، فإنه سيحاول مبادلة التزامه القائم بسداد سعر الفائدة المتغير على القرض مقابل التزامه بسداد الفائدة على القرض على أساس سعر ثابت، في هذه الحالة يطلب المقترض من أحد البنوك القيام بدور الوسيط في عملية المبادلة مقابل عمولة، وهنا يتعين على هذا البنك أن يجد مقترضاً آخر يكون قد اقترض بسعر فائدة ثابت إلا أنه يفضل سداد الفائدة على القرض على أساس متغير أو أن يقوم البنك نفسه بالاقتراض بسعر فائدة ثابت ثم يبادل التزامه مع التزام المقترض⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق نجد أن تقنية التغطية لمخاطر الصرف عن طريق المبادلة حيادية وتتميز بما يلي:

- 1 - أنها تجري على المبلغ نفسه الذي يحتاجه العميل، كما أنها لا تعتبر قرضاً بالمعنى الدقيق وإنما هي التزام بسيط مشترك يتم خارج الحساب أو الميزانية

(1) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

- 2 - تتضمن مخاطر أقل إذ أنها على خلاف عمليات الإقراض / الاقتراض
- 3 - تبرم مع نفس الشريك وترتبط ببعضها البعض، فإذا لم ينفذ الشريك التزامه لن ينفذ البنك كذلك ما عليه من التزامات، والخطر الوحيد هو خطر الصرف المتعلق بالعوائد التي تدفع أو تحصل حين يحل أجل الاستحقاق.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التغطية عن طريق خيارات الصرف

منذ أن تحولت النظم النقدية الدولية اعتباراً من عام 1973 إلى نظام تعويم أسعار العملات لم تعد البنوك المركزية للدول ملزمة بالحفاظ على أسعار الصرف ضمن هوامش محددة، كما كان الحال في نظام بريتن وودز ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد وسيلة لاستبعاد مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وقد برز أسلوب التعامل بخيارات العملات على حيز الوجود كأداة لتغطية مخاطر تذبذب أسعار الصرف المستمر.⁽²⁾

إن عقود الخيارات وجدت لتطور التبادلات وتعدّد خطر الصرف، فهذه الخيارات من طبيعتها أنها تنقسم إلى قسمين:

خيارات الشراء وخيارات البيع والتغطية ضد الخطر تكون بأحد النموذجين ولكنها تختلف حسب تطورات المعدلات المستقبلية.

أولاً: آلية التغطية بشراء خيار البيع

هي وسيلة تغطية أكثر حداثة، فخيارات البيع عبارة عن رهان على التطورات المستقبلية غير المناسبة خلال فترة قصيرة، وهذه الخيارات يتم اختيارها على أساس أسعار العمليات، ومدة حياة الخيار أو على أساس تكلفة الخيار الأسبوعية، وتتعلق بالعلوّة فكلما كان الخطر مرتفعاً كانت العلوّة كبيرة، ولهذا استعملت للتغطية ضد المعدلات وتكون التغطية عندما تكون المؤسسة في وضعية صرف طويلة لعملة ما.

ثانياً: آلية التغطية ببيع خيار البيع

إن خيارات البيع هي نوع من الخيارات ذات الخطورة مثل بيع خيارات الشراء، إن بائع خيارات البيع يكون أساساً متفائلاً حيث يتمنى عدم انخفاض المعدلات في الأسابيع القادمة، وإذا ما تحقق ذلك

(1) عبد الباسط وفاء محمد، المخاطر الناشئة عن تقلب الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية 1998، ص 93.

(2) منحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 163.

سيحقق ربها مساويا لمبلغ في الأسابيع القادمة، وإذا ما تحقق ذلك سيحقق ربها مساويا لمبلغ العلاوة المدفوعة.

ثالثا: آلية التغطية بشراء خيار الشراء

تعتبر الإستراتيجية الأكثر إشاعة على الرغم من أنها ليست الأكثر استعمالا، وتستخدم عندما تكون المؤسسة في وضعية صرف قصيرة بالنسبة لعملة صعبة معينة. إن الحصول على خيارات الشراء يرجع بالفائدة للمتعاقل إذا ما كنت معدلات العقد تعرف ارتفاعا كبيرا في الأسابيع القادمة، ولكن غالبا ما يحقق صاحبها خسائر معتبرة بذلك فإن مشتري خيار الشراء يحقق أرباحا إذا ما كان معدل العقد أكبر من سعر العملية والعلاوة المدفوعة، أما إذا كان المعدل أقل من سعر العملية فإنه سيحقق خسارة.

غير أن خيارات الشراء هي وسيلة فعالة، ومهمة لتحقيق أهداف المتعاملين الحرفين لذلك فهم يرون أن تطور سوق الخيارات يمثل تطورا حقيقيا، فخيارات الشراء تمثل رهانا على التطورات المستقبلية للمعدل خلال فترة قصيرة.

رابعا: آلية التغطية ببيع خيار الشراء

تعتبر الإستراتيجية الأكثر خطورة وتتطلب رؤوس أموال كثيرة وتعرض المتعاقل لأخطار كبيرة. إن المتعاقل يقوم ببيع خيار الشراء لأنه يأمل انخفاض معدل العقد أو ببساطة بثباته، ولاختيار خيارات الشراء التي نبيعها يجب معرفة جيدة لمقاييس الخطر المرتبطة بمعدل العقد. فبائع الخيار يفضل العقود الأقل تذبذبا بذلك يجب دراسة المعدلات قبل اتخاذ القرار⁽¹⁾

الفرع الثالث: الحصول على ضمانات حكومية لتغطية مخاطر الصرف

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف، وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر ومن هذه الوكالات على سبيل المثال:

-EXPORT CREDIT GUARANTEE DEPARTEMENT (ECGD) –UK

- THE EXPORT –IMPOT BANK (EXIMBANK)- USA

(1) فلولي سلمى، بن فرحات كهينة، تقنيات التغطية ضد مخطر الصرف، الفرع علوم مالية، جامعة الجزائر، دفعة 2005، ص ص 54-55.

- COMPAGNIE FRANCAISE D'ASSURANCE POUR LE COMMERCE EXTERIEUR (COFACE)FRANCE

و تقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط مسيرة تحت مظلة الضمانات التي تصدرها هذه الوكالات الحكومية ونظرا لاشتداد المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لسداد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.⁽¹⁾

الفرع الرابع: التغطية عن طريق سوق الصرف الأجل

تخص هذه العملية التجارة الخارجية، وهي شراء أو بيع عملات صعبة ملزمة بالتسليم والدفع المؤجل، مثلا يمكن للمستورد أن يشتري بعد أجل العملات الصعبة الضرورية لتسديد مشترياته، كما يمكن للمصدر أن يبيع بعد أجل العملات الصعبة التي هو دائن بها للمشتريين الأجانب مثال عن شراء وبيع العملات الصعبة بالأجل:

الشراء: على المستورد أن يدفع 10.000 دولار ثمن بضاعة اشتراها من الخارج وهذا بعد شهر
سعر

$$1\$ = 43.5925 \text{ دج عند الشراء}$$

$$1\$ = 43.6075 \text{ دج عند البيع}$$

خوفا من تزايد قيمة الدولار يستلزم على المستورد دفع مبلغ أكبر مقابل مشترياته عند الاستحقاق أي بعد 3 أشهر وخوفا من ضيق نقدي، في الحال يبقى أمام المستورد إلى أن يشتري بالأجل الدولار من هذا يعني أن المفاوضات تجري بالتسعيرة الحالية ويمكن التسليم والدفع لا يحدثان إلا بعد أشهر مهما تغير الدولار بالصعود أو الهبوط المستورد إذا قام (بعملية بيضاء)

البيع: ليكن مصدرا يملك دينار Créance بالدولار يحصل عليه بعد 3 أشهر وهنا قام المصدر (بعملية بيضاء) مع بنكه

بالنسبة للبنك: الحقيقة أن شراء أو بيع العملات الصعبة بالأجل يحول الخطر من المتعاملين الاقتصاديين إلى البنك، لكن من البديهي أن البنك لا يحتفظ بالخطر ويسعى إلى تغطيته.

(1) مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 192-193.

• في حالة شراء المستورد بالدولار: البنك الذي يبيع الدولار للمستورد بالأجل يقوم بشرائه الآن (بالدفع الفوري) ويقوم بإقراضه لمدة أشهر في سوق EURO-DOLLAR مثلا عند استحقاق هذا القرض يحصل البنك على الدولار ويقدمه للمستورد.

• في حالة بيع المصدر بالدولار: البنك الذي اشترى الدولار من المصدر لأجل يقوم باقتراض المبلغ فورا ويطرحه في سوق الصرف، وعند الاستحقاق يسدد البنك قرضه بالدولار الذي يحصل عليه من المصدر.

يجري البنك إذن عمليات الدفع الفوري لتغطية العمليات بالأجل الواحد بعكس اتجاه الآخر، سعر الصرف بالأجل يحدد على أساس السعر الفوري زائد التأجيل Repert أو ناقص التنسيق Deport وهما الفرق بالزيادة أو النقصان لأسعار الفائدة بين المنطقتين. ⁽¹⁾ معنى ذلك أن سعر الصرف الأجل يحدد على أساس تكلفة التغطية البنكية عند شراء البنك بالدولار، هذا يترجم اقتراض البنك للدينار الجزائري من السوق النقدي أو أضعاف عليه صفقة قرض تعود عليه بفائدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدولار الذي اشتراه البنك وقدمه كقرض يعود عليه بفائدة فتكلفة التغطية هي نتيجة الفرق بين سعر السوق النقدي وسعر EURO-DOLLAR ⁽¹⁾

(1) بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، ص ص 127-129.

تمهيد :

لقد أدت ثورة المعلومات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة وما تبعها من انتشار للحواسيب والانترنت إلى تدفق كم كبير من المعلومات بين مختلف الهيئات والمؤسسات عبر المئات والآلاف من الكيلومترات يتم استعمالها في اتخاذ القرارات المختلفة لسيرها ومواصلة نشاطها ولا سيما تلك التي تحرك النشاط الاقتصادي والتجاري ضمن عصر يتميز بظاهرة العولمة وانعدام الحدود والقيود بين الدول والشعوب.

ولا شك أن أكبر دليل على هذا التوسع هو انتشار الشركات متعددة الجنسيات التي لا تعترف بالحدود بل تأخذ في اعتبارها تحقيق الربح وزيادته في أية منطقة في العالم، وذلك من خلال فتح فروعها لها في هذه المناطق أو السيطرة على شركات قائمة ، وعليه نجد أن هذه الشركات تتمركز (أين يوجد المركز الأم أو الرئيسي) في أحد الدول وغالبا ما تكون الدول الكبرى وتنتشر الفروع والشركات التابعة في عدة دول ويكون عددها بالعشرات وحتى بالمئات وتكتسب هذه الشركات جنسية الدولة التي تعمل فيها¹

وبحكم أن المحاسبة هي مصدر كل المعلومات التي يستعملها أصحاب القرار في (الشركات المتعددة الجنسيات) لاتخاذ القرارات الهامة الاستثمارية أو الاستغلالية والتي هي أصلا (المحاسبة) تختلف في المفاهيم والتطبيق من دولة إلى أخرى لذا بدأ التفكير جديا في إيجاد تطبيقات متشابهة أو متفقة في مبادئها وهو ما تسجد في مفهوم التوحيد (التناغم المحاسبي)(comptable L'harmonisation)، ولهذا السبب نشط المحاسبون في مختلف دول العالم لمواكبة هذه التطورات الهامة على صعيد مهنة المحاسبة وعقدت المؤتمرات المحاسبية الدولية منذ بدايات القرن الماضي محاولين إيجاد اتجاه موحد لدى المحاسبين في العالم لحل مشاكل المهنة وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت أيضا نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات وأجهزة حكومية، عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيقها مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة ممارسة التدقيق الدولي وغيرها من الجمعيات واللجان والاتحادات المهنية الدولية.

¹ ثناء القبانى، المحاسبة الدولية، جامعة المنوفية بمصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002-2003، ص3.

المبحث الأول : الإطار العام للمحاسبة الدولية:

إن طابع العالمية وبعدها مس كل المجالات الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية الخ، لم تنأى المحاسبة عن ذلك بل كانت في صميم نظام العولمة إذ أصبحت تكتسي طابع الدولية وذلك من خلال ما يتداول من مصطلحات أهمها مصطلح المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية، ومنه نجد أن المحاسبة كذلك فرض عليها الواقع لأن تجهز نفسها لكي تصبح لغة عالمية تطبق في أغلب الدول إن لم نقل في كلها.

المطلب الأول: التوحيد المحاسبي الدولي:**الفرع الأول: الحاجة إلى التوحيد المحاسبي:**

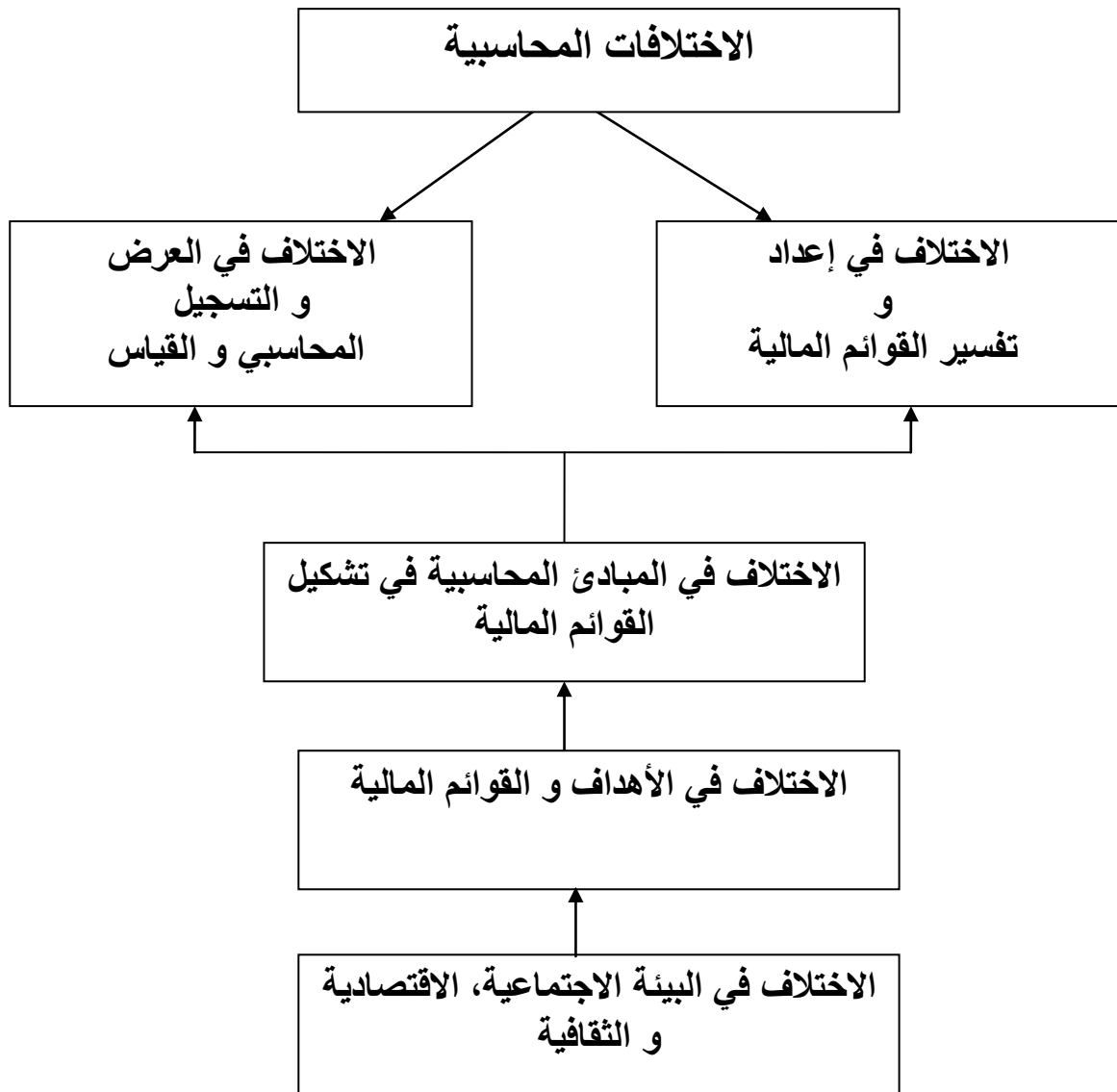
إن المحاسبة المالية هي الوسيلة التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعطي معلومات موضوعية وملائمة ودقيقة عن نشاط المؤسسة وكذا تسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم ، ولكن الإشكال التي تواجهه المحاسبة على المستوى الدولي هو خضوعها إلى عدة مرجعيات (Référentiels) محاسبية تختلف في المفاهيم والمبادئ¹.

لم تكن المحاسبة من قبل تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني ، فالتطبيق المحاسبي للمنشأة يعتبر من أسرارها الداخلية وكنيجة لذلك كانت القوائم والتقارير المالية التي تعدها للمؤسسات غير قابلة للمقارنة بينها وحتى لنفس المؤسسة خلال الفترات المتلاحقة، مما زاد من حالة عدم الثقة والاستقرار لمهنة المحاسبة وبذلك سهلت عملية السعي إلى إيجاد صيغ حول الطريقة المثلى للتطبيق المحاسبي الذي ينال رضا كل من المنظرين والمهنيين والمستخدمين على حد سواء².

ومن هنا نجد أن اللغة المحاسبية على المستوى المحلي معدة لتستجيب لأهداف واحتياجات محلية للتعامل مع المستثمرين والسلطات والإدارات (كإدارة الضرائب والبنوك مثلا) المحلية ولكنها غير مجهزة للتواصل مع ثقافات مختلفة وهذا ما يخلق عدة التنسيق أو التناغم بين مرسل الرسالة (معلومات محاسبية) ومتلقيها في بلاد مختلفة، الرسم أدناه يوضح العوامل التي هي أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول:

¹ Anne Le Manh et Catherine Mailler, Normes IFRS, Edition Foucher, 2007,P4.

² عقاري مصطفى، مساهمة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة دولة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2004، ص30.



Source: Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton, La Comptabilité Internationale, Edition Vuibert, Paris, 1997 , page 2.

فإذا نظرنا إلى مجموع القواعد المحاسبية لبلد ما، نجد أنها مجموع من الالتزامات القانونية والتي تتغير مع الوقت والتي تتغير مع الوقت وتشكيلة من الممارسات العملية الموضوعة من الأطراف ذات العلاقة لتستجيب للحالات الاستثنائية كالأزمات المالية... الخ، يمكن تمثل هذه القواعد المحاسبية لمستعملة في دولة ما وفي وقت معين، كنتيجة للتوازن الذي يمتد لسنوات طويلة والتي قد تعدل في وقت ما بسبب تغير البيئة الاقتصادية أو لأحداث غير متوقعة¹.

¹ Bourkaib Abderrahmane Adnan, Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De leur Adoption En Algérie, Thèse De Magistère, L'Université D'alger, 2006/2007, P220/221.

فنفس الأحداث (المشاكل المحاسبية) ليس حتما سوف يتم معالجتها بنفس الطرق، فالقواعد والأسس المحاسبية يمكن أن تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

يجب في بعض الأحيان ألا نعطي اهتماما كبيرا لهذه الاختلافات لأنه من الجانب المحاسبي نجد أن القوائم المالية تعكس دائما الحلول التنظيمية الموضوعة من طرف معديها ومستخدميها على السواء، مع عرضها لكل ما يحتاجه مختلف هذه الأطراف، فالدول التي تستمد طبيعيا ثقافتها وتاريخها من نفس المصدر نجدها تتشابه في ممارستها المحاسبية التي عادة تستمد من عائلتين ثقافتين يتم تعريفهما من بين أهم الدول الصناعية وهما:

* الدول التي ثقافتها المحاسبية موجهة من خلال التطبيق العملي: وهي المقاربة الأنجلو – ساكسونية التي تركز على استعمال " المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP /GenerallyAccepted Accouting principles) .

* الدول التي ثقافتها المحاسبية تركز على التنظيم أو التقنين المحاسبي، وهي المقاربة القارة الأوروبية واليابان.

فإذا كانت هناك بعض الاختلافات البسيطة التي معالجتها أو تجاوزها مثل إشكالية المصطلحات وعرض الحسابات، فإنه من الصعب جدا معالجة الإشكالية العميقة تتمثل أساسا في المبادئ والأفكار.

ومن هنا نجد أن الأسواق المالية العالمية هي العامل الأساسي الذي دعا إلى وجوب تقليص فجوة الخلاف في المبادئ والأفكار وحتى إلى إلغائها مباشرة .

اعتماد مبادئ ومناهج محاسبية موحدة تطرح بشدة مشكلة الأنظمة المحاسبية للدول المهمة في العالم التي لها مفاهيم نظرية مختلفة، و على العكس فبعض الأزمات المالية التي عانت منها بعض الدول والشركات العالمية زادت من الحاجة إلى مرجع موحد موضوعي معروف ومقبول من الجميع، ومنه أجمع المجتمع المحاسبي والمالي على ضرورة التوجه إلى حوكمة عالمية للمعلومات المالية، وعليه تم طرح ما يسمى بالمعايير المحاسبية والتي اكتسبت الطابع الدولي وأصبحت تدعى بمعايير المحاسبة الدولية والتي يرجى منها ومن تطويرها المستمر تحقيق الأهداف التالية:

* تحسين وضوح ومحاسبة القوائم المالية التي تعدها الشركات المسجلة.

* تسمح بالمقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول.

* تسهيل عملية تسجيل الشركات في مختلف البورصات المنتشرة عبر العالم.

* الحصول والحفاظ على ثقة المستثمرين.

* الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها.

ومنه نجد أن الهدف العام لاعتماد مرجع محاسبي موحد هو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية، وعليه الحصول على لغة محاسبية دولية يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية لكل المؤسسات، ولم يأتي ذلك إلا بعد الصراع الطويل لسنوات طويلة لتأثيرات عدة أطراف منها مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى، الشركات متعددة الجنسيات، التجمعات القطاعية، هيئات التوحيد المحاسبي المحلي..... الخ

ففي عالم أين رؤوس الأموال والأسواق والمؤسسات أصبحت عالمية، فالمحاسبة أيضا لا بد لها أن تكون عالمية للوصول إلى هدف القدرة على مقارنة الأداء والكفاءات المختلفة.

وقبل التطرق للهيئات الدولية المكلفة للتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي نتطرق أولا للتوحيد المحلي لبعض الدول التي سبق في هذه العملية وكان لها الأثر الكبير في اعتماد معايير محاسبية دولية.

الفرع الثاني: الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي:

إن فكرة التوحيد المحاسبي وقبل أن تصبح ضرورة عالمية كانت أولا ضرورة محلية على مستوى الدول والتي في الأول كان للمحاسب في أي شركة استخدام تقنياته و مبادئه الخاصة ليعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة والتي أصلا تخدم أصحاب هذه المؤسسات وترعى مصالحهم في المرتبة الأولى، ولكن التطور الذي حدث خاصة انفصال الإدارة عن الملاك وكثرة الأطراف التي تستخدم تلك القوائم المالية أدى إلى وجوب تنميط العمل المحاسبي بشكل يخدم مصالح مختلف الأطراف كأحد المطالب الأساسية للمحاسبة الحديثة ، يمكن ذكر بعض التجارب للتوحيد المحاسبي في عدة أقطار ونبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية لما لها تأثير كبير على وجوب التفكير في التوحيد الدولي.

1. في الولايات المتحدة الأمريكية: وكنتيجة لكل هذا كانت أول تجربة للتوحيد المحاسبي في

الولايات المتحدة الأمريكية قبل 1900 لم يتطلب اقتصادها سوى نمط بسيط نسبيا من الوظيفة المحاسبية ، فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع للمنشآت وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة والقدرة على الدفع واقتصرت على الاستخدام الداخلي، أما في الفترة من 1900 إلى 1929 فظهور الشركات الضخمة والتي اتسمت بانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة أدى طلب الحاجة على الزيادة من الإفصاح وتحول التركيز على القدرة على توليد

الداخل، وكنتيجة لانتهيار الأسهم وأزمة الكساد العظيم سنة 1929، وزيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومة الفيدرالية وبورصات الأوراق المالية ومهنة المحاسبة جهودا كبيرة لتحسين المحاسبة، وعليه تم بني مجموعة من المبادئ حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على مجال واسع، إلا أنها أثارت بعضا من الجدل والانتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية. هناك العديد من المنظمات العالمية والهيئات التي لها تأثير كبير في وضع المبادئ المتعارف عليها والتي نذكر أهمها:

***لجنة تداول الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission) sec:**

نشأت هذه اللجنة سنة 1934 كنتيجة للانتهيار الواسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية وهي هيئة حكومية تتولى تنفيذ قوانين في أمريكا إذ يجب على كل الشركات التي تصدر أوراق مالية أن تعد قوائمها المالية وفق مبادئ هذه اللجنة وفي ظل القوانين العديدة التي تشرف على تنفيذها هذه الهيئة أصبح لها نفوذ كبير في مجال الإجراءات المحاسبية ونماذج القوائم المالية التي تقترحها هذه الهيئة، وبالتالي أرست القواعد الأساسية لوضع مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تلقى قبولا عاما والتي تعدها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالتوحيد المحاسبي خاصة المهنيين¹، وذلك بممارسة الضغط عليها سواء لتخفيض مجال الاختلاف بينهم أو لإيجاد حلولاً عملية لبعض المشاكل التي تعرض عليها، وتقوم لجنة تداول الأوراق المالية بنشر متطلباتها وآرائها المحاسبية بعد صورة منها:

نشر التقرير المالي.

تعليمات ونماذج لإعداد القوائم المالية.

قراراتها في الحالات التي تعرض عليه .

*** المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: (American Institute of Certified Public Accountant) AICPA:**

تم إنشاؤه سنة 1887، هو ليس هيئة لإعداد المبادئ والمعايير المحاسبية بل هو هيئة مهنية تجمع الخبراء المحاسبين والمراجعين ، يقوم بنشر مقترحاته وتفسيراته للحلول العملية لبعض المشاكل المحاسبية.

¹ الدون س هنديكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005، ص233.

ولقد كانت جهوده حيوية لعملية وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فعلى سبيل المثال سنة 1930 قام بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين والبورصة، ونتيجة لكل هذه الجهود قام هذا المعهد في سنة 1959 بإنشاء " مجلس مبادئ المحاسبة APB " تمثلت الأهداف الأساسية لهذا المجلس في ما يلي:

* وضع مبادئ محاسبية مكتوبة.

* تضيق مجالات الاختلاف وعدم التناغم والاتساق في الممارسة المحاسبية .

تولى هذا المجلس مهمة التوصل إلى مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية اعتماداً على أساليب البحث العلمي، وتمكن خلال الفترة من 1959 إلى 1973 من إصدار مجموعة من البحوث في مجالات الفكر المحاسبي المختلفة ممثلة في 31 رأي (opinions) وأربع تقارير.

وبالرغم من هذا كله إلا أن المجلس واجه الكثير من الانتقاد، وتم اتهامه بعدم الالتزام بالحياد وخضوعه لضغوط خارجية ، خاصة من قبل مكاتب المحاسبة الكبرى وكذا هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه قام رواد مهنة المحاسبة في سنة 1971 بتشكيل مجموعة دراسة لوضع المبادئ المحاسبية عرفت باسم wheat Committee وذلك لدراسة تنظيم وتشكيل مجلس مبادئ المحاسبة APB وتحديد التغيرات الضرورية للحصول على نتائج أفضل، وقد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ربيع سنة 1972 وتم اعتمادها بالكامل ودخلت حيز التنفيذ مع بداية 1973¹.

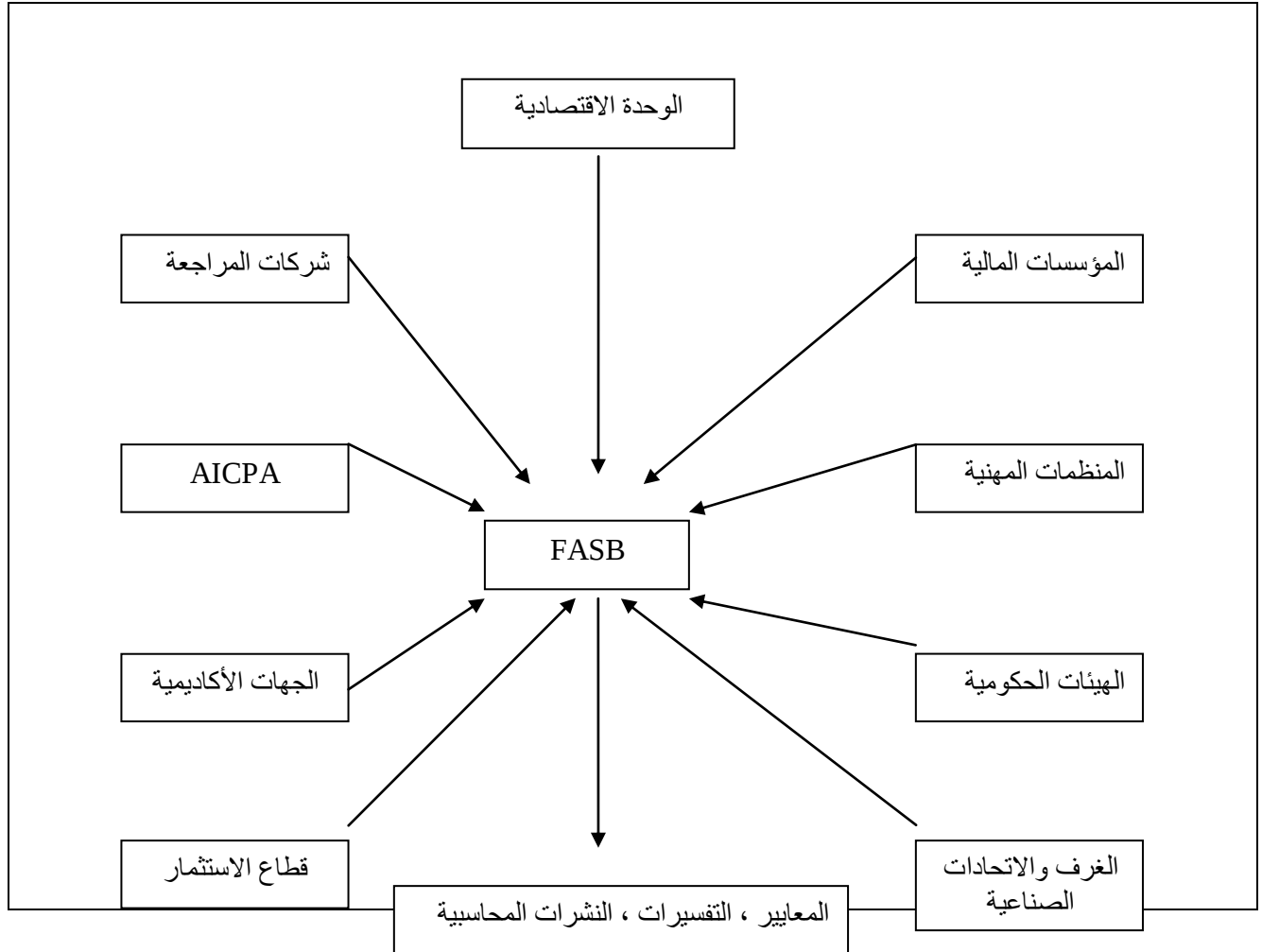
مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Committee):

لقد نتج عن توصيات Wheat حل لجنة APB وتشكيل هيكل جديد لوضع المعايير، يتكون من ثلاثة منظمات هي مؤسسة المحاسبة المالية FAF ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، والمجلس الاستشاري وتمويل أنشطتهم والإشراف بصفة عامة على أنشطة FASB.

ولكن المنظمة الأكثر أهمية في هذا الهيكل الثلاثي FASB الذي تتركز مهمته الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة و التقرير المالي لإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري ومراجعي ومستخدمي المعلومات المالية، ولقد أيقنت مختلف هذه الأطراف أن الطريقة الأكثر كفاءة

¹ دونالدو كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج، ج1، الطبعة الثانية، دار المريخ، 1995، ص30.

للتأثير على المعايير والتي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صيغته، أو عن طريق الضغط واضعها سواء عند إعداد المعايير في أول مرة أو لتعديل القديمة، ويبين الشكل التالي مختلف الأطراف الضاغطة والتي تؤثر على عمل المجلس لأنها ستتأثر هي بدورها بمعايير المحاسبية التي تصدرها المجلس:



المصدر: عقاري مصطفى، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس 004، ص43.

2. الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي في القارة الأوروبية: هنا سوف نتطرق لبعض

المنظمات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على مستوى بعض الدول التي لها السبق وذات تأثير كبير في عملية التوحيد المحاسبي حتى الدولي من خلال مشاركتها في كل المؤتمرات لإنشاء الهيئات الدولية تتمثل أهمها في الدول التالية:

*** في فرنسا:** في هذه الدولة التوحيد المحاسبي منوط بالسلطات العمومية، اعتماد مبادئ محاسبية يمر عبر هيئتين أساسيتين هما:

1. المجلس الوطني للمحاسبة CNC: يتكون من 58 عضو، يجمع بين كل المنظمات المهنية المتعددة تتمثل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات، وسلطات عمومية كمجلس المحاسبة، أن لهذا المجلس فقط مهمة تقديم الرأي في مختلف القضايا المحاسبية المستجدة، وتتفرغ عن ذلك المهام التالية¹:

- * تقديم التوصيات في ميدان المحاسبة حول مختلف المشاكل المحاسبية التي تخص القطاعات الاقتصادية (البنوك، التأمينات، الدولة، الإدارات العموميةالخ).
- * تقديم الرأي في المعايير المحاسبية خاصة منها الأجنبية.
- * ضمان التنسيق وتلخيص البحوث النظرية والمنهجية ونشر كل الوثائق التي لها علاقة بمال المحاسبة.

2. لجنة التنظيم المحاسبي CRC: تتكون من 15 عضوا تمثل مختلف السلطات العمومية (الوزارات، الجماعات المحليةالخ) وجمعيات مهنيين، وتقوم هذه اللجنة بقبول آراء المجلس الوطني للمحاسبة أو لا، وتعد التنظيمات الخاصة بمعيار ما، وتقننه بأمر وزاري تنشره في جريدة رسمية .

* **في بريطانيا:** مثل ما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من الهيئات التي تتدخل في وضع المبادئ المتعارف عليها تتكون أساسا من المنظمات التالية:

مجلس معايير المحاسبة ASB: أنشأ سنة 1990، يتكون من تسعة أعضاء وهو هيئة مستقلة، يقوم بإعداد ونشر المعايير والتي تسمى معايير التقارير المالية FRS.

مجلس المراجعة المالية FRC: أنشأ من طرف الدولة، يجمع كل المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية، فهو يقوم بمهمة مراقبة المؤسسات التي تحترم تطبيق المعايير، كما يقوم بحل مشكلات المتعلقة بالتطبيق وتفسير هذه المعايير.

الهيئة الاستشارية للمنظمات المحاسبية CCAB: تم أنشاؤها سنة 1986، يجمع بهم ستة منظمات مهنية محاسبية للدول التابعة للمملكة المتحدة وهي المسؤولة عن تطبيق ومراقبة المحاسبة، فهي التي وضعت مجلس معايير المحاسبة.

¹ دونالدو كيسو، جيرى ويجانت، مرجع سابق، ص32.

* في ألمانيا: المعايير المحاسبية يتم استخراجها من مختلف النصوص القانونية، وتبقى عملية إصدار هذه المعايير من صلاحيات الحكومة والبرلمان الألماني، عدة منظمات وجمعيات مهنية هي حاضرة عند إصدار ونشر هذه المعايير وكذا لمراقبة عملية التطبيق المحاسبي لها، فوجد أساسا الخبراء المحاسبين، المراقبين المحاسبين، ونفس الشيء يتم في باقي الدول الأوروبية مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا ... الخ .

وتجدر الإشارة هنا أنى مجموع هذه الدول حاليا لها موقف موحد من المعايير المحاسبية في ظل الاتحاد الأوروبي ومن خلال برلمانها لقبول وتقرير تطبيق معايير معينة ورفض أخرى وعموما فالاتحاد الأوروبي بدأ في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة منذ 2005 بشكل إلزامي في انتظار تعميم ذلك على كل الشركات في ما بعد.

الفرع الثالث: الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي: فبعد عملية التوحيد المحاسبي القطري بدا التفكير في التوحيد على الصعيد الدولي حيث عقدت عدة مؤتمرات محاسبية دولية وتواتر عقدها كل خمس سنوات بهدف العمل على توحيد الممارسة العملية للوصول إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات التي تؤمن تدفقات رأس المال، كما تسهل التبادل التجاري بناء على قيم محاسبية موحدة، وتؤدي إلى جعل العالم بأكمله سوقا واحدا تلبية لشروط المنظمة العالمية للتجارة WTO التي ضمت وتسعى لضم معظم دول العالم وقد أبدى العديد من المؤلفين رغبة ملحة في توحيد المبادئ المحاسبية على نطاق دولي وطرح أساليب تدريجية مختلفة، بينما عارض فريق آخر ذلك مشيرا إلى أن مجموعة واحدة من المبادئ والقواعد المحاسبية كأساس للتوحيد أمر غير عملي، كما تكونت لجنة للتنسيق المحاسبة في سيدني 1972، بهدف تركيز الجهود نحو تطوير مهنة المحاسبة مع إنشاء معايير دولية محاسبية ، أعقب ذلك تشكيل لجنة معايير دولية للمحاسبة IASC The international Accounting Standards Committee في 29 جوان من عام 1973، في مدينة لندن، متضمنة ممثلين عن الهيئات المحاسبية القائمة في كل من أستراليا، المكسيك، هولندا، إنجلترا، أيرلندا، كندا، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليابان، والولايات م أ، لتكوين و نشر معايير أساسية توضع في الحسابان عند إعداد القوائم المالية و مراجعتها، و لا

تملك هذه اللجنة أية سلطة و لكنها تعتمد على المنظمات المكونة لها (مثل AICPA في الولايات المتحدة) في نشر معاييرها و بذل الجهود لتطبيقها.¹

تمثلت الأهداف الأساسية للجنة في ما يلي:

* إعداد و نشر من أجل المصلحة العامة للمعايير المحاسبية الضرورية لعرض القوائم المالية و كذا الحث على قبولها و تطبيقها على المستوى الدولي.

* العمل بشكل واسع من اجل تطويل و تناعم المبادئ و القواعد المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

إن تمويل لجنة معايير المحاسبة الدولية يتم مناصفة بين أعضائه و المنظمة الدولية للمحاسبين من جهة، و اشتراكات الشركات متعددة الجنسيات و مكاتب المحاسبة العالمية الكبرى و كذا بيع منشوراته من جهة أخرى.

1- تطور اللجنة منذ نشأتها: عدت أحداث و مراحل هامة مرة بها اللجنة منذ تأسيسها سنة 1973، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

* من 1973 إلى 1989: بذل كل جهوده من اجل تقليص فجوة الخلاف بين مختلف الهيئات المكلفة بإعداد المعايير على المستوى المحلي و زيادة درجة التنسيق بين مختلف الأعضاء المكونة للجنة، وذلك بإدراج عدة إمكانيات للمحاسبة في كل معيار لتتأقلم مع المرجعيات الوطنية .

* من 1998 إلى 1993: في هذه الفترة بدأت هذه اللجنة من تخفيض في الخيارات المقترحة و بالتالي اكتساب القوائم المالية نوع من الشمولية و تأتى ذلك من خلال نشر عشر معايير تم مراجعتها في سنة 1993.

* في 1994: في هذه السنة وقعت اللجنة بين نارين، الأولى في مواجهة المنظمة العالمية لعمولات القيم المنقولة OICV و التي رفضت المعايير المنشورة لغاية هذا التاريخ متحججة بأنها غير ملزمة على الهيئات التنظيمية الوطنية و الثانية في مواجهة بعض الشركات العالمية الكبرى و التي تطبق معايير المحاسبة الدولية و تهدد بترك تطبيقها متحجين بشدة تضيقها للتطبيقات العملية المحاسبية.

* في جويلية 1995: بعد قرار اتخذته مجموعة السبع الصناعية الكبرى، لجنة معايير المحاسبة الدولية و بمشاركة المنظمة العالمية للقيم المنقولة أعدوا برنامج عمل من أجل مخطط كامل لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية و التي تسمح لـ OICV من فرص توصياتها على الهيئات

¹ حسين القاضي و مامون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، 2001، ص44.

المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية، وذلك باحترام هذه المعايير في المعاملات والتسجيلات التي تتم على مستوى الأسواق المالية العالمية.

* في 1999: بادرت هذه اللجنة بتقوية تركيبتها العملية ، تهدف أساسا إلى تعديل تركيبة ومسؤولية مجلس إعداد المعايير، إجراءات تعيين الأعضاء وإنشاء لجنة جديدة تمثل الإداريين لتسيير اللجنة (Trustees).

* في 2000: برنامج المخطط الكامل للمعايير المحاسبية تم اعتماده في 17 ماي 2000 أعلنت المنظمة العالمية للقيم المنقولة أنها توصي مختلف الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية وكذا الشركات العالمية المسجلة في مختلف بورصات العالم قبول نشر قوائمها المالية حسب معايير المحاسبة الدولية.

* في فيفري 2001: كانت نقطة تحول في تركيبة هذه اللجنة بإنشاء تنظيم جديد لها، تم المصادقة عليه في ماي من نفس السنة، تم وضعه للعمل تحت تسمية تركيبة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

IASCF / International Accounting standards Committee foundation والتي بدورها تتكون من عدة لجان فرعية أو أفواج عمل لكل منها مهام معينة ، هذا التغيير أعطى أهمية واستقلالية أكبر للجنة معدة المعايير بحكم أن أعضائها ليسو ممثلين لبلدانهم كما كان الحال عليه في اللجنة السابقة وأول قراراته المتخذة في 01 أفريل هو تغيير تسمية المعايير من معايير المحاسبة الدولية IAS إلى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وذلك فقط بالنسبة للمعايير التي تم إعدادها بعد هذا التاريخ والحفاظ على التسمية القديمة التي قبل هذا التاريخ والتي سوف نتطرق لكلاهما بالتفصيل فيما بعد.

2. مكونات IASCF: بعد هذا التغيير أصبحت هذه اللجنة مهيكلة من الجان الفرعية أو أفواج العمل التالية¹:

1 – مجلس IASB: يعتبر أهم مجلس داخل هذه الهيئة تم إنشاؤه في 6 فيفري 2001، يضم هذا المجلس 14 عضوا يتم من طرف المسيرين ولا يمكن لأحد هؤلاء الأعضاء أن يكون في نفس الوقت عضوا وإداريا 12 منهم دائمين و 2 مؤقتين)، 7 أعضاء من بينهم 12 الدائمين مكلفون بالتنسيق مع هيئات إعداد المعايير على المستوى الدول الأعضاء وذلك من أجل تقريبها بمعايير هذه الهيئة ، يتوزع أعضاء هذا المجلس جغرافيا كما يلي:

¹ Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton, La Comptabilité Internationale, Edition Vuibert, Paris, 1997 , P132.

المنطقة	أوروبا	أمريكا الشمالية	باقي العالم	المجموع
معدّي المعايير	2	2	1	5
المراجعين	1	1	1	3
المحضرين	3	0	1	4
الجامعيين	1	1	0	2
المجموع	7	4	3	14

منذ سنة 2001 لم يصبح هؤلاء الأعضاء ممثلين لبلدانهم، تتمثل أهم مهمة لهذا المجلس في تحضير و التصويت على المعايير الجديدة المقترحة تحت التسمية الجديدة " المعايير الدولية للتقارير المالية"، وفي ظل هذا المجلس يتم البحث عن حالة التوازن بين مختلف الأعضاء المنحدرين من عدة دول، وذات أصول اجتماعية – مهنية مختلفة (مراجعين، مديرين ماليين الخ)، ولتحقيق التوازن الفكري بين الأعضاء من خلال الخبرة المهنية المكتسبة، فالتنظيم التأسيسي للهيئة يضع التعليمات التالية:

* على الأقل خمسة أعضاء من المجلس يجب أن يملكون خبرة في مجال المراجعة.

* على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال إعداد القوائم المالية.

* على الأقل ثلاثة أعضاء يملكون خبرة في مجال استخدام القوائم المالية.

* على الأقل عضو منهم لديه خبرة في مجال التعليم الجامعي.

يتم نشر مشروع المعيار المحاسبي للتصويت، وكذا مشاريع التفسيرات أو عند المصادقة عليها باستعمال اللغة الانجليزية، إن مدة التمثيل لهؤلاء الأعضاء هي خمسة سنوات على الأكثر، يمكن تجديدها مرة واحدة فقط، يحصلون على مقابل مادي بقدر مسؤولياتهم والتي يتم تحديده من طرف إداري الهيئة.

2- اللجنة الدولية لتفسيرات التقارير المالية IFRIC :

(International Financial Reporting Interpretations Committee) مهمتها توضيح طريقة تطبيق المعايير المعدة من خلال شرحها وتفسيرها للمعايير IFRS التي تصدرها IASB، تضم 12 عوا لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، يعينون من طرف المسيرين، وتتنحصر مهامها الأساسية في:

* تفسر وتقدم تعليقاتها حول التطبيق العملي للمعايير المحاسبية الدولية، في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة، كما تنفذ مهامها أخرى حسب طلب هذا الأخير.

* يقوم بالرد على المجلس حول التفسيرات النهائية والحصول على موافقته.

3- لجنة استشارية للمعايير SAC : (Standards Advisory Consul) تضم ممثلين عن

الهيئات المهنية الوطنية تعطي آراءها حول المشاكل الكبيرة التي يواجهها IASB، تضم حوالي 30 عضوا يعينون من طرف أعضاء مجلس الحكام Trustees لمدة 3 سنوات قابلة لتجديد، وعليه تتمثل مهامها الأساسية في:

* تقديم الاستشارة لمجلي معايير المحاسبة حول القرارات المتعلقة بإعداد المعايير.

* إعلام المجلس بوجهات النظر لمختلف المنظمات والأطراف ذات العلاقة المتعلقة بمشاريع المعايير.

4- لجنة الإداريين أو المسيرين Trustees : وهي بمثابة مجلس إدارة هذه الهيئة ، تدار من

طرف 19 حكما

(مجلس المراقبة) يعينون لاعتبارات جغرافية وكذا تمثيلهم لمختلف أسواق رؤوس الأموال المنتشرة عبر مناطق العالم ، هؤلاء الحكام مهمتهم الأساسية تحديد السياسات الإستراتيجية وتعيين أعضاء اللجان السابق

(IASB SAC IFRIC) و إعداد الميزانية وإجراء مختلف التغيرات المكونة للجنة ككل، مدة الحكام هي 3 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة، وعلى العموم تكون مناطق تمثيلهم كما يلي:

- 6 أعضاء يمثلون أمريكا الشمالية.

- 6 أعضاء يمثلون أوروبا.

- 4 أعضاء يمثلون آسيا والمحيط الهادئ.

- 3 أعضاء لباقي المناطق الجغرافية العالمية.

يمكن ذكر أهم المهام المنوطة بهؤلاء المسيرين وذلك بغية احترام تعليمات الهيئة هي كما يلي:

* ضمان مسؤولية التمويل.

* نشر تقرير سنوي حول نشاط الهيئة.

* تعيين مختلف أعضاء باقي اللجان وإعداد عقود عملهم وخصائص مهامهم.

* تقييم الإستراتيجية السنوية لعمل الهيئة ككل ومدى فعاليتها.

* المصادقة كل سنة على ميزانية الهيئة.

* تقييم الإشكاليات الكبرى والهامة التي تتطرق لها المعايير المحاسبية.

* إعداد وتعديل القانون الداخلي المسير للهيئة.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الدولية و أهميتها:

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة الدولية: تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته الكثير من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي، إن المحاسبة الدولية تتبع الأسلوب الوصفي عن إعدادها لهذه المعايير، كما أن المحاسبة الدولية تمثل مجموعة المبادئ و الطرق و المعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف أنواعها هذا الاختلاف نشأ نتيجة الخصائص الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية و التي تختلف من دولة إلى أخرى.

كما أم مفهوم المحاسبة الدولية يشير إلى العلاقة بين الشركة القابضة و الفروع التابعة لها في مختلف دول العالم، أي أنه يعتبر من الأساليب التي يجب استخدامها عند إعداد و تجهيز القوائم المالية للشركة بشكل سليم.

المحاسبة الدولية هي إذن نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ و المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي، كما يتم تحديد الأساليب و الطرق المشتقة من تلك المبادئ و المعايير و تطبيقها في جميع الدول و هذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي، و هي تتبع في بحثها الأسلوب الوصفي.

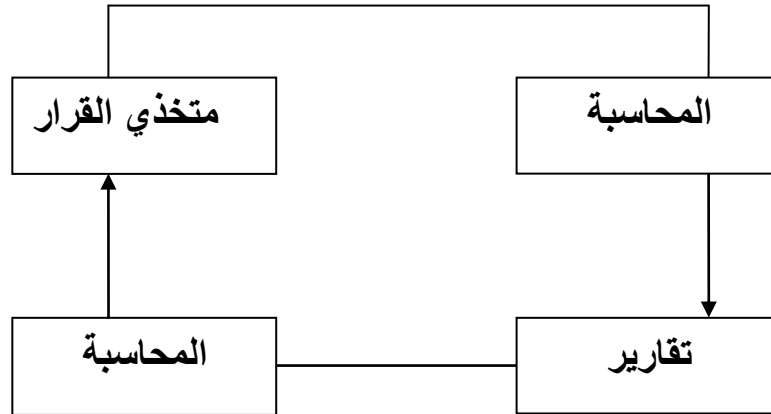
كما يشير مفهوم المحاسبة الدولية إلى العلاقة بين الشبكة القابضة متعددة الجنسيات و الفروع الشركات التابعة لها أي أنه يعتبر من الأساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن إعداد و تجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة الم بشكل صحيح.

الفرع الثاني: أهمية المحاسبة الدولية: بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن استخدامها

في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهي تعبر عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار، يمكن توضيح كيفية إبلاغ المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار، حيث عادة ما يتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي و التي

تتأسس على البيانات المتولدة من الأنشطة و الأحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الأعمال من خلال الشكل البياني التالي¹:

الاحتياجات من المعلومات



تقارير: قوائم المالية، تقارير إدارية
متخذي القرار: الإدارة و المستثمرون
 تقارير ضريبية، تقارير خاصة
 الموردون و العملاء و الأجهزة الحكومية.

الفرع الثالث: مشاكل المحاسبة الدولية و بيئتها: و التي لها طبيعة دولية بحيث تتضمن كل من عمليات التجارة الدولية و نشاط الشركات الدولية و الاستثمارات و العمليات التي تتم في أسواق المال العالمية و استخدام العملات الأجنبية، فهذه العمليات يتم تسويتها باستخدام العملة الأجنبية سواء لأحد طرفي العملية أو لكلاهما، ومن ثم تنشأ مشكلة المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية، و كذلك فإن إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة والتي تقع فروعها في عدة دول أجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

ويرتبط بإعداد القوائم المالية الموحدة مشكلة المحاسبة عن تغير القدرة الشرائية للنقود فمثلا عند إعداد القوائم المالية هل يجب استخدام الرقم القياسي للأسعار المستخدمة في الشركة القابضة أو الرقم القياسي للأسعار في البلد الذي يتواجد فيه الفرع، للمحاسبة الدولية بيئة تتأثر بمجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية وهي كما يلي²:

¹ Mailler Catherine, Le Manh Anne, référence précédente, P6.

² Robert Obert, Aperçu Historique Sur l'évolution De L'IASB, Paris, 2003, P274

1- المؤشرات الداخلية: وتتمثل في:

- الملاك (المساهمين) - وظائف المؤسسة - الضريبة السائدة - الاحتراف المحاسبي - ثقافة وبحوث المحاسبة - النظام السياسي السائد - الجو الاجتماعي - نمو وتطور الاقتصاد - التضخم - النظام القانوني ... الخ.

2- المؤشرات الخارجية: وتتمثل في:

- العوامل الاجتماعية - العوامل السياسية - العوامل الدينية - العوامل الاقتصادية - العوامل القانونية.

وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في أية دولة، حيث ينعكس تأثيرها على قواعد وأسس ومفاهيم المحاسبة المعمول بها وفي تلك الدولة.

كما تتأثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات والاتجاهات بين المحاسبين وخضوع أمور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي وهي نقطة الضعف في المحاسبة عموماً مما يدعو إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام حول معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام.

الفرع الرابع: أسباب اعتماد معايير المحاسبة الدولية ومدى الالتزام بتطبيقها:

يوجد أسباب عديدة ومتنوعة تلزم باعتماد معايير المحاسبة الدولية منها ما يلي:

1- عدم النفاق على نظرية شاملة للمحاسبة: النظرية تمثل "إطاراً متماسكاً من الفروض والمفاهيم

والمبادئ الواقعية والتي تعتبر بمثابة مرجعاً عاماً لكل حقل من حقول المعرفة"، وهذه الفروض والمفاهيم والمبادئ هي التي تشكل القواعد التي تحكم عمليات القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية في وحدة محاسبية معينة وإبلاغ نتائج القياس لمستخدمي البيانات المالية.

لكن في الوقت الحاضر لا يوجد نظرية شاملة للمحاسبة، بل توجد عدة مختلفة في الفكر المحاسبي بدأت واستمرت وتطورت مع الزمن، ولقد برز الكثير منها دون الاتفاق على نظرية واحدة تشمل هذا الفكر بصورة شاملة وموحدة، وقد نتج عن ذلك اختلافات جوهرية أدت لمشاكل أصبحت تعاني منها النظرية المحاسبية في الوقت الحاضر ومنها تعدد البدائل وتنوعها.

فمن حيث المبدأ نجد العديد من المبادئ المتضاربة، ومن حيث القاعدة نجد عدداً من القواعد المتعارضة، ومن حيث الوسيلة نجد الكثير من الوسائل المختلفة، ون حيث النتيجة نجد العديد من النتائج عديمة المعنى.

فمن المبادئ المتضاربة، نجد مثلاً مبدأ توافر خاصية الصلاحية للغرض في ظل الزيادة في مستوى الأسعار، أما القواعد المتعارضة فنجد مثلاً قاعدة الوارد أولاً صادر أولاً، وقاعدة الوارد أخيراً صادر أولاً، وقاعدة الإهلاكات طبقاً للقسط المتزايد والإهلاك طبقاً للقسط المتناقص وما إلى ذلك من القواعد والوسائل المتناقضة.

ومما لا شك فيه أن اختلاف المبدأ أو الطريقة أو القاعدة التي تطبق في حالة معينة بدلاً من حالة أخرى يؤدي حتماً إلى اختلاف النتائج، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم إمكانية إيجاد دلالة موحدة للبيانات المحاسبية ومن ثم عدم إمكانية الاعتماد عليها، ونتيجة للجدل المحاسبي حول هذه المشاكل المعقدة والمختلفة بدأ التفكير وبشكل جدي لإيجاد وسيلة تلغي هذه الاختلافات أو على الأقل تحد منها، وانطلاقاً من هذا الواقع جاءت فكرة إمكانية التوحيد المحاسبي من بين الإمكانيات المتاحة، بل والتي قد تكون عظيمة الفائدة في إصلاح الوضع وبدأ العمل فعلاً على مستوى محلي أولاً ثم إقليمياً ثانياً، وصولاً إلى مستوى دولي ثالثاً حيث ظهرت فكرة معايير المحاسبة الدولية.

2- ظهور فكرة العولمة وتحرير التجارة على المستوى العالمي: اتسمت الفترة الممتدة من الثمانينات إلى الآن بتزايد الحديث والكتابات عن "العولمة"، وذلك لعدد من الأسباب والظاهر الاقتصادية والسياسية، ومن أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي أو ما يعرف بالفكر الاقتصادي الموجه والمخطط حيث شملت هذه الظاهرة العالم بأكمله، وأمام الاتجاه الفكري القائل بأن العالم غي طريقه ليصبح قرية واحدة، لابد من تحديد مفهوم العولمة وهنا لابد من الإشارة أولاً إلى أنها ظاهرة اقتصادية شقت طريقها في أواخر القرن التاسع حيث عازمت بريطانيا ومن ورائها فرنسا والعالم على تنفيذ سياسة الحرية التجارية على المستوى العالمي، لكن سرعان ما خدعت هذه الفكرة تحت فكرة الموجة التحريرية والاستقلالية غير العادية التي اجتاحت العالم خلال تلك الفترة، ثم نشطت تدريجياً إلى أن وصلت الآن إلى قمته... حيث أصبح وجود درجة عالية من حرية المعاملات في أسواق الدول المختلفة تتيح لها الانفتاح على الاقتصاد الدولي والتشابك معاً، وقد تحررت معاملات الصرف الأجنبي ونمت التكاملات الإنتاجية بين الدول ونمت أسواق رؤوس الأموال الدولية، وزاد نشاط الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، فهي اتجاه جديد معاصر يمثل المرحلة التالية للتدويل ويؤدي إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد والذي تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات

الدول حيث تتحرر فيه من تحكم السياسات القومية وتصبح مسيرة بقوانين أو قوى محايدة وتعتمد العملة على أربع مقومات رئيسية هي¹:

- * حرية رؤوس الأموال في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.
 - * حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية.
 - * عالمية المعلومات المعتمدة على الثورة التقنية الأخيرة.
 - * حرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء.
- ونتيجة لهذه المعلومات من الظروف الخاصة والعوامل الدولية المذكورة تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والطوائف الأخرى والذي يتخطى اهتمامهم بها من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي عندما تتوسع مجالات الاستثمار وتتنوع أدواتها وأساليبها، ومع تزايد وتنوع القرارات الاستثمارية وأساليب موحدة على المستوى العالمي.
- كما يتضح من خلال أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن تطبيق هذه المعايير في الغالب اختياريا باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دوليا، وبالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند إعداد القوائم والبيانات المالية في الدولة للمعايير والنظم والقوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير المحاسبة الدولية حيث يراعى ما يلي:

- * إذا كانت المعايير المطبقة أكثر وأشد قوة من معايير القطر الذي تؤدي فيه الخدمة.
- * إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة وأشد قوة وصرامة من المعايير في القطر الذي تؤدي فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية

إن معايير المحاسبة والمنوط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلا لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية من أجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون معيارية وقابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي.

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية: قبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف معنى المصطلح باللغة الفرنسية: NORME: هي كلمة ذات أصل لاتيني يقصد بها

¹ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ص7.

القاعدة، أي أن المعيار يمكن اعتماده كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس إلى معرفة الشيء وتحديد ميزاته بدقة¹.

ما يلاحظ في أدبيات المحاسبة هو تعدد وجهات النظر تجاه تعريف المعايير، فمنهم من يرى أن المعيار عبارة عن أداة ترشد التطبيق وتحاول تضيق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، وفي هذا السياق يمكن أن يعرف المعيار "بأنه نمط متفق عليه لما يعتبر تطبيقاً ملائماً في ظروف معينة وأساس للحكم والمقارنة وأساساً عندما تبرر الظروف ذلك".

وكتعريف آخر للمعايير المحاسبية: "هي أنماط أو نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق" بينما يعرفها آخرون على أنها تمثل محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة، في حين يرى الشيرازي² أن المعايير المحاسبية تمثل أحكاماً خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث".

وفي هذا الشأن نجد تعريف آخر أكثر شمولاً يعرف المعيار على أنه هدف مرغوب في تحقيقه أو نموذج فرضته التقاليد والإجماع العام أو الهيئات العلمية والمهنية أو الحكومة أو القانون أو إجراء إداري بعد ملاحظة وتجربة واختبار، إن المعايير المحاسبية هي ليست بذاتها إجراءات لكنها تبين الإجراءات المحاسبية و القاعدة التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة ومنضبطة من خلال تحليل الآراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح أنها لا تمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ما تمثل في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي :

- المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة.
- يساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم .
- المعيار يمثل أحكاماً تتعلق بعنصر معين من القوائم المالية أو أنواع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية.

- يركز على قياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية.
- يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف و القبول به.

¹ عماري صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006/2005 ص 97.

² عماري صليحة، المرجع السابق، ص 98.

الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية و أسباب تعددها:

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكر المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها، و في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.

- وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يتضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من ناحية أخرى.

- إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.

- إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات عن أطراف خارجية.

و من الصعب تحديد سبب وحيد مسؤولاً عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية و اجتماعية و تكنولوجية و سياسية و اكبت التطور المهني و الأكاديمي للمحاسبة، و يمكن الإرشاد إلى أهمها:

- كان لحدوث الأزمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي و ما ترتب عليها عمليات تصفية و اندماج بين الشركات المساهمة الكبيرة و ما تلا ذلك من تكتلات تجارية و اقتصادية دولية و ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي ساعد على ظهور المنظمات المهنية و تعاظم دورها بحيث أخذت تفرض نفسها ووجودها على الدولة و المجتمع المالي و لعبت دوراً أساسياً في توجيه العمل المحاسبي و فع الوعي المحاسبي، و قد ترتب عليه إصدار معايير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة، بالإضافة إلى تأثير معظم دول العالم بموجات التضخم و ما ترتب عليها من إعادة النظر في فرض ثبات النقد بأنه غير واقعي مما أدى على إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات الأسعار.

تأثير جماعات الضغط ونجاحها في أن تتدخل في عملية وضع معايير المحاسبة وتوجيهها لأغراض معينة ومن أمثلة ذلك ما حدث بالنسبة للمعيار رقم 19 لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB

تحت عنوان "المحاسبة والتقارير عن شركات والبتروول والغاز" وذلك بإجبار المجلس على تغيير موقفه بشأن إلزام تلك الشركات بطريقة الجهود الناجحة وكذا تلك الضغوط التي تمارسها جمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها والتي تطلب معلومات عن مدى مساهمة المؤسسة في النواحي الاجتماعية ، ومن ثم تؤثر على جهات وضع المعايير لمراعاة متطلباتها بإصدار معايير جديدة. اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير واختلاف درجة الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لآخر وبالتالي على المستوى الدولي.

يشير البعض أن المبادئ المتعارف عليها هي أهم أسباب تعدد المعايير المحاسبية لا سيما وأنها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي.

الفرع الثالث: محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطورها المستمر:

مما يمكن ملاحظته أن معايير المحاسبة الدولية قد تأثرت بوجهتي النظر الأمريكية والبريطانية و البريطانية بحكم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية، و لتطبيق معايير المحاسبة الدولية تتقيد بالمحددات التالية¹:

* عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف البيئة والثقافة التي تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير، لأنها في الغالب هي موجهة لمهنة المحاسبة المتقدمة (محاسبيا).

* الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.

* يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها وتشريعاتها والأوامر التي تصدر بموجبها، وهذا ما يتميز بشيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار المحاسبي رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول أنها قضية داخلية.

* اختلاف مستوى التعليم بين الدول الطبقة للمعايير، غز يكون التطبيق سهلا لدى الدول المتقدمة وصعبا نوعا ما لدى الدول النامية.

¹ عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السرائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص 253.

* الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها، وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الأمريكية بحكم تبعيتها لها سياسياً أو ايولوجياً.

8 إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (IFRIC) والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير، إضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وتغير الظروف المختلفة (اقتصادية، سياسية، تكنولوجية... الخ).

وعليه فإن المعايير المحاسبية هي في تطور مستمر فهي إذن تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير استناداً إلى التغير في الظروف الاقتصادية وحتى إلغائها في بعض الأحيان إذا كانت غير ملائمة للواقع ؛ ومنه فعملية التحديث لهذه المعايير هي مستمرة تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال على المستوى العالمي بحكم أن المحاسبة جزء لا يتجزأ عن هذا المجال.

الفرع الرابع : المبادئ الأساسية لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الإطار المفاهيمي):¹

تمت المصادقة على الإطار المفاهيمي (le cadre conceptuel) لمجلس معايير المحاسبة الدولية في أبريل 1989 وهو عبارة عن نظام منسجم متناسق من الأهداف والمبادئ الأساسية والصلة التي تربط بعضها ببعض تهدف في مجالها إلى إعطاء عرض جيد وصحيح لوضعية المؤسسة .

1. عرض الإطار المفاهيمي : قبل السعي لزيادة التناغم والتوحيد المحاسبي ؛ فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية ركز اهتمامه على القوائم المالية التي يتم إعدادها لتقديم معلومات نافعة وقابلة للاستخدام من طرف متخذي القرارات وعلى هذا الأساس تم اعتماد إطار مفاهيمي (Framework)

من طرف هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 1989 وتم تنبيهه في 2001 من طرف LIASB ؛ يجمع المبادئ الأساسية ؛ وهو يشر من جهة إلى:

* طبيعة وأهداف القوائم المالية.

* الفرضيات القاعدية لإعداد القوائم المالية.

* الخصائص النوعية التي تحدد نفعية المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

ومن جهة أخرى:

* تعريف والتسجيل المحاسبي وتقييم مختلف البنود والعناصر المكونة للقوائم المالية.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS: 2007، دار إثراء للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2008، ص 27.

* حسابات رأس المال وكيفية الحصول عليه.

وعليه فهذا الإطار يمثل المجال العام الذي يطبق على مجموع المؤسسات باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها؛ والتي لديها حسابات وفق للمرجع الدولي IAS/IFRS التي يتم الرجوع إليها في كل مشكلة تخص أي عنصر من عناصر القوائم المالية

2. مكونات الإطار المفاهيمي: يمكن تلخيص العناصر المكونة للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية LIASB في النقاط التالية:

* الفرضيات القاعدية؛ وعددها اثنين وهما:

-محاسبة الالتزام و-استمرارية الاستغلال.

* الخصائص النوعية الأساسية وهي:

-الصورة الوفية (الصحيحة) للمؤسسة التفوق الكامل في إبراز تلك الصورة.

* الخصائص النوعية المشتقة وهي:

-الحيطة والحذر – الموضوعية – عدم قابلية المقاصة – الأهمية النسبية – الحياد.

* معوقات احترام كون المعلومات المحاسبية ملائمة وصادقة وهي:

-التوقيت المناسب-العلاقة تكلفة/عتاد –الموازنة بين الخصائص النوعية لها والصور الوفية والصحيحة للمؤسسة –العرض العادل.

الفرع الخامس: مسار إعداد المعيار المحاسبي وعرض مختلف المعايير المصدرة:

قبل التطرق لمختلف المعايير التي أصدرتها هيئة معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سواء في شكل معايير المحاسبة الدولية IAS حتى 2001 أو في شكل المعايير الدولية لتقارير المالية IFRS بعد هذا التاريخ، نستعرض المسار أو المراحل التي تمر بها عملية إعداد معيار ما حتى صدوره الرسمي.

1-مسار (LE PROCESSUS) إعداد معيار محاسبي:¹

يتم إتباع نفس المعيار لإعداد المعايير المحاسبية الذي هو معتمد في الدول الانجلو- ساكسونية ، وهي مهيكلتة لتسمح لكل المهتمين بهذه المعايير (هيئات المعيار الوطنية معدي و مستخدم القوائم المالية ...الخ) بأن يبدوا وجهت نظرهم فيها والخطوات المتبعة لإعداد المعيار المحاسبي هي :

¹ Bourkaib Abderrahmane Adnan , référence précédente,P38.

- * تقديم النقاط المراد (مشكلة محاسبية) طرحها للاستشارة من طرف المجلس الاستشاري للمعايير SAC حول إمكانية إصدار بشأنها معياراً جديداً.
- * إعداد ونشر وثيقة للنقاش قابلة للنقد والتعليق من طرف الجمهور الواسع.
- * إعداد منشور استجواب (EXPOSE-SONDAJE) والذي يجب أن يصادق عليه من طرف 8 أعضاء من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الأقل، قبل طرحه للتعليق عليه ومناقشته.
- * فحص وتدقيق التعليقات الواردة بعد عملية نشر وثيقة النقاش ومنشور الاستجواب.
- * تحرير وإعداد المعيار النهائي الذي يجب أن يصادق عليه 8 أعضاء من IASB.
- 2- عرض المعايير المحاسبية المصدرة لغاية 2007/01/01:
- إن المرجع الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية يتمثل في : IAS/IFRS :
- * الإطار المفاهيمي لهذا المجلس الذي يحتوي على المبادئ المحاسبية المقبولة .
- * المعايير المحاسبية الدولية للتسمية القديمة IAS أو بالتسمية الجديدة IFRS
- * التفسيرات المتعلقة لهذه المعايير التي تعدها لجنة التفسيرات الدولية IFRIC
- وفيما يمكن جمع مختلف المعايير التي تم إصدارها إلى غاية 2007/01/01 حتى التسمية القديمة والجديدة من خلال الجدول التلخيصي التالي¹:

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ سريان المعيار وتعديله على الترتيب
IAS1	عرض القوائم المالية	1998-1975
IAS3	المخزون السلعي	1995-1976
IAS7	قائمة التدفقات المالية	1994-1977
IAS8	صافي ربح أو خسارة الفطرة و أخطاء وتغيرات السياسات المحاسبية	1993-1978
IAS10	الأحداث المحتملة واللاحقة لإعداد القوائم المالية	1994-1978
IAS11	عقود المقاولات	1995-1979
IAS12	المحاسبة عن ضريبة الدخل	1996-1979
IAS14	عرض المعلومات المالية لقطاعات المنشأة	1997-1981
IAS16	المحاسبة عن الممتلكات والتجهيزات والمعدات	1998-1982

¹ Bernard Raffounier, Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS 2EME? Economie, 2005, P11.

1997-1982	المحاسبة عن عقود الإيجار	IAS17
1993-1982	الاعتراف بالإيراد	IAS18
1999-1983	المحاسبة عن منافع التعاقد	IAS19
1994-1983	المحاسبة عن المنح والإعانات الحكومية	IAS20
1993-1993	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS21
1993-1984	رسمة تكلفة الاقتراض	IAS23
1994-1984	الإفصاح عن أطراف ذوي العلاقة	IAS24
1994-1987	محاسبة عن إفصاح عن صناديق المعاشات	IAS26
1994-1989	القوائم المالية الموحدة والانفرادية	IAS27
1998-1989	المحاسبة عن المساهمة الشركات الشقيقة	IAS28
1994-1989	الإفصاح المالي عن الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS29
1990	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	IAS30
1994	الإفصاح المالي عن الحقوق في المشروعات المشتركة	IAS31
1998-1995	الأدوات المالية الإفصاح والعرض	IAS32
1999	ربح السهم	IAS33
1999	محاسبة تدني قيمة الأصول	IAS36
1999	المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة	IAS37
1999	الأصول المعنوية	IAS38
2001	الأدوات المالية الاعتراف والقياس	IAS39
2001	المحاسبة عن الممتلكات الاستثمارية	IAS40
2003	المحاسبة عن أعمال الزراعة	IAS41
2003	تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى	IFRS1
2003	الدفعة المرتكزة على الأسهم	IFRS2
2004	اندماج الأعمال	IFRS3
2005	عقود التأمين	IFRS4
2006	الأصول غير المتداولة المقنتاة للبيع و العمليات غير المستمرة	IFRS5
2006	اكتشاف وتقييم الموارد المعدنية	IFRS6
2007	الأدوات المالية- الإفصاحات	IFRS7

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق أنه لا يوجد ترقيم مستمر للمعايير أي أن هناك أرقام غير مستعملة تدل على المعايير التي كانت سارية المفعول قبل سنة 2001 وتم إلغاؤها قبل هذا التاريخ تتمثل في المعايير رقم: 3، 4، 5، 6، 13، 15، 22، 25، 35، وقد تم تعويضها بمعايير أخرى أو أن المجال تطبيقها يدخل ضمن إطار عمل معيار آخر فتدمج معه، أما آخر معيار وهو IFRS7 فهو يلغي ويعوض المعيارين IAS 30 و IAS 32 فيما يخص الجزء المتعلق بالسندات، أما المعيار IAS 1 فتم تعديله بنص من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في 18 أوت 2005 حول المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يخص رأس المال .

كما تجدر الإشارة هنا أن هيئة معايير المحاسبة الدولية و بالضبط لجنة التفسيرات المعايير الدولية أصدرت تفسيرات كانت مسبقا (قبل 2001) تصدر تحت اسم لجنة تفسير المعايير SIC، و لقد تم إصدار إلى غاية 2007 18 تفسيرات تتمثل في التفسيرات المرقمة كما يلي: SIC 7، SIC 10، SIC 12، SIC 13، SIC 15، SIC 21، SIC 25، SIC 27، SIC 29، SIC 31، SIC 32، IFRIC 1، IFRIC 2، IFRIC 4، IFRIC 5، IFRIC 6، IFRIC 7، IFRIC 8 .

و أخيرا فإن عمل مجلس معايير المحاسبة مستمر بالتطرق لقضايا محاسبية جديدة أو تعديل و تحسين ما هو قائم إلى حد الآن و ذلك من اجل مسايرة التغيرات التي تحدث في بيئة المحاسبة و الاقتصاد ككل، كما هو مشروع تعديل كل من المعايير IAS 19، IAS 37، IAS 27، IFRS 3، إلى جانب وثيقة نقاش حول تقرير التسيير الخاص بالمؤسسات.

المبحث الثاني : المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية:

إن أسواق الصرف وما تشهده من تغيرات مستمرة خاصة في ظل نظام الصرف العائم أو الحر الذي يتميز بسرعة تغيراته حتى بين الصباح والمساء، وكذلك مختلف التقنيات التي تستعملها المؤسسة للوقاية من الأخطار التي قد تتحملها جراء هذه التغيرات متمثلة أساساً في خطر الصرف، كل ذلك دعا إلى مسايرة المحاسبة لكل هذه الإجراءات بتقديمها لمختلف التقنيات والأساليب التي من شأنها تسجيل مختلف العمليات التي تجريها المؤسسة سواء تعلق الأمر بعمليات تجارية بحتة (استيراد وتصدير) أو مالية (إقراض أو اقتراض) أو غير ذلك أو تعلق الأمر بعمليات تحويل نتائج النشاط متمثلة في مختلف القوائم المالية بغية ترجمتها من المؤسسة التابعة أو الفروع إلى المؤسسة الأم وما تطرحه تغيرات أسعار الصرف للعملات من مشاكل تجعل المحاسبة تجتهد لتجد أحسن الطرق لأحسن تسجيل ودلالة وقدرة على تقديم الكم الكافي من المعلومات التي من شأنها خدمة مختلف المستعملين، يمكن تناول هذه الإشكالية من جانبين: عمليات مع الخارج محررة بعملة أجنبية، وعمليات ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية أخرى.

المطلب الأول: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية:

إن أسعار الصرف لمختلف العملات تتأثر بكثير من العوامل التي قد تجعلها تتأرجح بين مستويات معينة أو تجعلها تتغير بمستويات كبيرة (إلى الانخفاض أو الزيادة) كما تشهده أسواق الصرف في الأشهر القليلة السابقة بسبب الأزمة المالية العالمية، وعليه يمكن لمختلف المتعاملين في هذه الأسواق تحقيق مكاسب أو خسائر صرف ناتجة عن هذه التغيرات تنقص وتزداد مع درجة أو حجم الصفقات والتغيرات الحادثة في أسعار الصرف.

الفرع الأول: التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة وغير المحققة: إن ما

تشهده أسواق الصرف من حلة عدم الاستقرار والتغيرات الكبيرة لأسعار الصرف انعكس مباشرة على المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة الدولية بصفة خاصة وذلك من خلال محاولة إيجادها أحسن الطرق المحاسبية التي من شأنها الحفاظ على وضعية المؤسسة المالية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات منها وكذا تلك التي تبرم عقوداً للتجارة الخارجية (استيراد أو تصدير) في تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل في تاريخ لاحق، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن اختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين التاريخين.

إن العمليات بالعملة الأجنبية في مجال المحاسبة الدولية أظهرت العديد من المشكلات المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك العمليات، يمكن ذكر أبرزها:

التسجيل المحاسبي الأول وقت حدوثها.

* تسجيل أرصدة العملات الأجنبية في التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

* معالجة المكاسب والخسائر الناتجة من التغيرات في أسعار الصرف سواء عند إعداد القوائم المالية أو عند انتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدي للعملة.

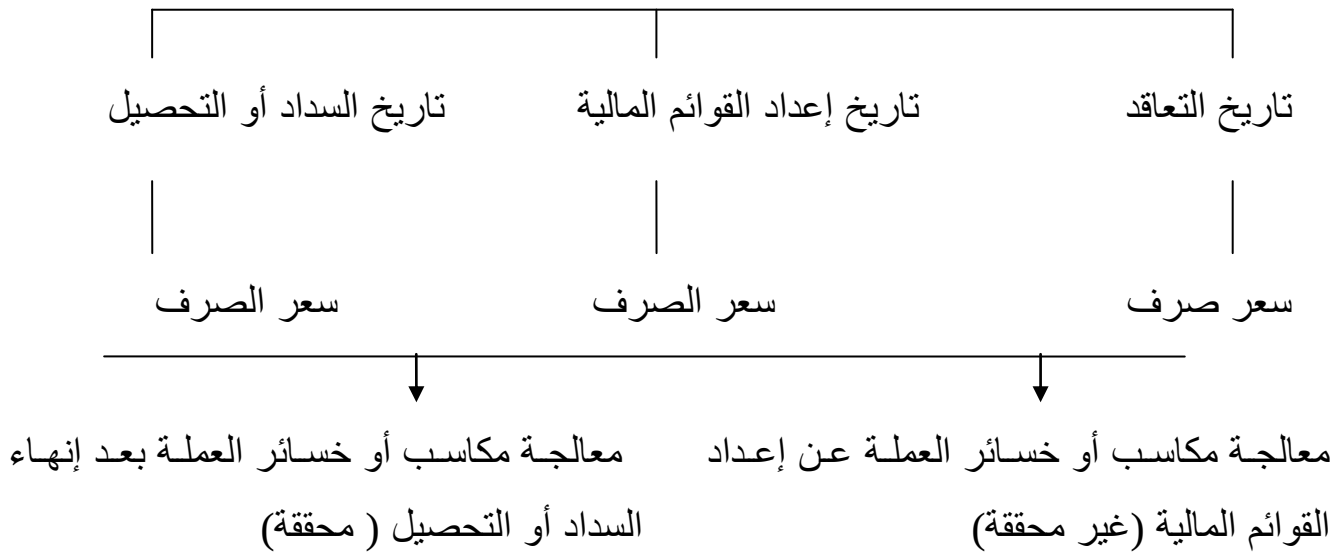
* تسجيل التسويات الخاصة بحساب المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية في تواريخ استحقاقها.

إن هذه العمليات تطرح إشكاليين سواء عند الاعتراف بها أو بقياسها، وذلك فالمحاسبة الدولية تهتم بمعالجة هذين الإشكاليين خاصة فيما يتعلق بقيمة الالتزامات أو الحقوق الناجمة عن هذه العمليات و ما يحدث عليها من تغيرات ناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف، و التي تكون بين تاريخ الاعتراف بالعملة و تاريخ انتهاء الفترة المحاسبية و تاريخ التحصيل أو السداد للقيم المالية للعملة.

تتضمن هذه العمليات عمليات الشراء أو البيع للخارج لمختلف السلع و الخدمات، الإقراض و الاقتراض، تحصيل و سداد توزيعات الأرباح.

و يترتب على التغيرات في أسعار الصرف مكاسب أو خسائر في التبادل، و التي تكون محققة أو غير محققة، بحيث نعتبرها محققة عندما تحدث بالفعل و التي تنتج من تبادل عملة مقابل عملة أخرى أي وجود معامل فعلية تم فيها تبادل فعلي للعملات غما شراء أو بيع و تحقيق خسائر أو مكاسب من ورائها مثل البنوك تشتري العملات لتعيد بيعها لربائنها بغية تحقيق هامش ربح بين سعر البيع و سعر لشراء، أما الخسائر أو المكاسب غير محققة فليس هناك وجود لأي تبادل في العملة، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر التي يمكن أن نقول أنها وهمية من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية و ذلك عند تحويل القيم في أرصدة حسابات الشركات التابعة و المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة. لوقت قريب لم تكن المعالجة المحاسبية لهذه المشكلات إلا عند صدور المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 52 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي سنة 1982 و الذي طبقته الشركات متعددة الجنسيات، حتى صدور معيار المحاسبة الدولية رقم 21 بعنوان: أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية و الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1985، و عليه أصبحت هذه الشركات ملزمة بتطبيقه، و الذي يقدم بعض

الإجراءات المحاسبية لمعالجة الفروقات التي تنجم عن التغيرات في أسعار الصرف، من خلال الشكل التالي يمكن توضيح كيفية تشكل مكاسب و خسائر الصرف للمعاملات بالعملة الأجنبية:



الفرع الثاني: استخدام مدخل العملية الواحدة و مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية:

عند تسجيل العمليات بالعملة الأجنبية وضعت الاجتهادات المحاسبية مدخلين لمعالجتها إما بتسجيلها في عملية واحدة أو اعتماد التسجيل المزدوج من خلال تقسيم العملية الأصلية إلى عمليتين جزئيتين في تاريخين مختلفين، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشرح التالي:

1. مدخل العملية الواحدة: تنتج مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية، و تتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب التغير و التذبذب أسعار الصرف، و ذلك للفرق الزمني بين تاريخ التعاقد و تاريخ التسوية أين يتم فيه السداد أو التحصيل الفعلي للعملة الأجنبية، و حسب مدخل للعملية الواحدة و هو مدخل تقليدي، و الذي دأبت الشركات العالمية في استعماله حتى صدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 السابق الذكر منذ 1985، تعتبر العملية غير منتهية إلى تاريخ التسوية و عندها يتم معالجة فروقات الصرف للعملة بعكس القيد (لتخفيض قيمة الخسارة) أو إضافة نفس القيد في حالة الزيادة (مكاسب) و ذلك باستعمال حسابي المورد (الملاء) والمبيعات (المشتريات) و حساب النقديات عند التسوية و عليه ينظر هذا المدخل للمعاملات بالعملية الأجنبية باعتبارها عملية واحدة في ما يتعلق بكل من واقعة إبرام العقد وواقعة سداد الدين أو تحصيله، أي وحدة واحدة لا تتجزأ، و عليه يمكن أن تظهر الاحتمالات التالية لمجرد إتمام العملية و ذلك طبقا للاتفاق المبرم لبن المستورد و المصدر:

1- أن يتم السداد بالعملية المحلية للمستورد و بالتالي لا يتأثر هذا الأخير و يتأثر المصدر (يجري التعديل).

2- أن يتم السداد بالعملية المحلية للمصدر و التالي لا يتأثر هذا الأخير و يتأثر المستورد (يجري التعديل).

3- أن يتم السداد بعملة أخرى (عملة دولة ثالثة) تختلف عن عملة كل من المستورد و المصدر و هنا يتأثر كلاهما.

هذا المدخل يتميز بسهولته و لا يتطلب تسويات محاسبية في نهاية السنة.
إلا أن هذا المدخل يعاب عليه ما يلي:

* لا يحترم المبدأ المحاسبي الخاص باستقلالية الدورات فالعملية تبقى ممتدة حتى التسوية النهائية و إن استغرق ذلك عدة دورات و هنا نجد تأثر حسابات المورد (أو العملاء) و المبيعات (أو المشتريات) و النقدية في دورات مختلفة.

* لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار اصرف حيث تهمل عند عملية الجرد و لا يتم ضمها ضمن حسابات قائمة الدخل، باعتبار التعديلات تكون على حسابات المشتريات و المبيعات فقط.

* عدم ملائمة المدخل لطبيعة الحسابات التي تكون مدينة أو دائنة بطبيعتها مثل حساب المشتريات الذي نجعله دائنا و هو في طبيعته مدينا و العكس بالنسبة لحساب المبيعات .

2. مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة: عند صدور معيار المحاسبة الأمريكي و رقم 52 سنة

1982، حيث من خلاله الشركات المتعددة الجنسيات على استعمال مدخل المعاملة المزدوجة عند تسجيل العمليات بالعملة الأجنبية و تدعم هذا الرأي بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 الصادر في سنة 1985، حيث يتم في ضوءه تحديد سعر الصرف الفوري أساسا للقيّد، و إجراء التعديلات عليه عند تاريخ التعاقد أو السداد الجزئي أو النهائي للمعاملة، و تسمى عملة الدولة التي يتم التعاقد بها العملة الوظيفية أو الرسمية، و التي تعبر عن المجتمع الذي تتولد فيه التدفقات النقدية سواء تحصيلات أو مدفوعات، يعتر هذا المدخل بأن فروقات الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف هي مكاسب أو خسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل و لا ترصد مع حسابات المشتريات أو المبيعات بل يتم نقلها في قيد مستقل إلى حساب النتيجة، و من هنا جاءت تسمية المعاملة المزدوجة.

إن هذا المدخل يعتمد على الفصل بين قراراتين قرار الشراء أو البيع (استيراد أو تصدير) و قرار التسديد أو التحصيل و نتائج كل عملية لا تتأثر بالأخرى و عليه فنتيجة العملية التجارية تحسب في حساب المتاجرة في قائمة الدخل (الهامش الإجمالي حسب جدول حسابات النتائج الجزائر) أما نتيجة عملية السداد أو التحصيل الفعلي و التي تتولد عنها خسائر أو أرباح الصرف فيتم ترحيلها إلى حساب النتيجة مباشرة في قائمة الدخل.

و عليه لاحظ تحقق أرباح للصرف في حالة انخفاض أسعار الصرف في تاريخ السداد عما كان عليه في تاريخ التعاقد، حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفترى للمورد، و يرحل الفرق إلى حساب الأرباح و الخسائر باعتبارها أرباحا حقيقية بالفعل (و العكس في حالة الخسائر)، أما بالنسبة للمصدر فلن تحدث لديه خسائر أو أرباح للصرف بحكم تسديد بعملاته المحلية فهو يتحصل على نفس المبلغ المتعاقد عليه عند إجراء الصفقة و لكنه يتأثر فقط في حالة تسديده بعملة المستورد أو بعملة ثالثة بحالة عكسية للمستورد.

كما تجدر الإشارة هنا أنه إذا لم تتم التسوية النهائية للمعاملة في نفس الدورة المحاسبية، فيتم الاعتراف بالخسائر و الأرباح المتوقعة في تاريخ الإقفال (12/31 من السنة) و ذلك بافتراض أن عملية السداد أو التحصيل تمت في ذلك اليوم، و يعالج الفرق الحاصل كأرباح أو خسائر ترحل إلى حسابات الأرباح و الخسائر في قائمة الدخل لنفس السنة فهو بمثابة إعادة تقييم للحسابات بالعملية الأجنبية وفقا لأسعار الصرف السائدة عند ذلك التاريخ، و بعدها و عند التسوية الفعلية للمعاملة تجري التسوية سابقة الذكر في الفقرة السابقة.

الفرع الثالث: محاسبة تغطية مخاطر الصرف: نظرا لما تشهده أسواق الصرف من حالات عدم استقرار و التغيرات المستمرة جعلت الشركات الكبرى التي لديها معاملات بالعملات الأجنبية تجد صعوبة في تحديد أرباحها و خسائرها خاصة الأخيرة التي قد تكون في بعض الأحيان كبيرة تأثر بشكل واضح على الوضعية المالية للمؤسسة.

و عليه لجأت الكثير من المؤسسة إلى استعمال تقنيات تسيير خطر الصرف للوقاية منه و على الأقل تخفيض أثره و ذلك مثلا اعتمادها على عقود صرف آجلة و بالتالي تحول الخطر إلى أطراف أخرى كالبنوك مثلا، و تتجنب بذلك أثر تلك التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تبرمها بين تاريخي التعاقد على المعاملة و التسوية النهائية لها و تعرف هذه العملية بمحاسبة التغطية أو التحوط، و التي تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية معينة لتغطية الخسائر المتوقعة في المستقبل

مقابل دفع أو تحصيل مبالغ بالعملية الأجنبية، إلى جانب عمولات أو فوائد تدفع إلى سماسرة العملات الأجنبية و المؤسسات المالية المتدخلة في تلك المعاملات و التي قد تتضمن ما يلي:

* عمليات التغطية ضد مدفوعات أو تحصيلات مستقبلية بالعملات الأجنبية.

* عمليات التغطية عن عقود و مقاولات بالعملات الأجنبية.

* عمليات التغطية عن مشتريات مستقبلية بالعملات الأجنبية.

* عمليات التغطية عن صافي الاستثمارات الأجنبية سواء فروع أو شركات تابعة أجنبية.

* عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية أو على العملات الأجنبية.

يترتب عن هذه العمليات خسائر أو مكاسب صرف ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف عند التسوية المالية للعملية (محقة) أو عند انتهاء السنة المالية (غير محقة)، ويمكن تفصيل ذلك حسب تقنية التغطية المتخذة كما يلي:

1. عقود الصرف الآجلة والمستقبلية: كما تم التطرق له سابقا فان عقود الصرف الآجلة هي عبارة عن اتفاقات لشراء أو بيع كمية معينة من العملات الأجنبية في تاريخ محدد مستقبلا بسعر صرف متفق عبيه مسبقا، وعليه يمثل الفرق بين السعر الجاري وقت إبرام العقد والسعر الآجل المتفق عليه علاوة صرف إذا كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الجاري، وينتج عنهما بعد ضربهما في كمية العملة المستلمة المدفوعة مكاسب أو خسائر محقة (تعالج نفس المعالجة السابقة أي تحول إلى حساب النتيجة في قائمة الدخل)، ومنه نجد أن هذا النوع من العقود يمكن الشركات العالمية أو متعددة الجنسيات من تغطية خطر الصرف المتعلق بتقلبات أسعار الصرف بين تاريخ إبرام الصفقة وتاريخ السداد أو التحصيل النقدي، لذا وعند هذا التاريخ الأخير قد يكون سعر الصرف الجاري أقل أو أكبر من سعر الصرف المتفق عليه مسبقا مما قد يؤدي إلى انخفاض التكاليف أو ارتفاعها، وعموما تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى عقود الصرف الآجلة حسب الحالات التالية:

* حالة وجود التزامات مستقبلية ودلائل على انخفاض قيمة العملة التي سوف يتم السداد بها.

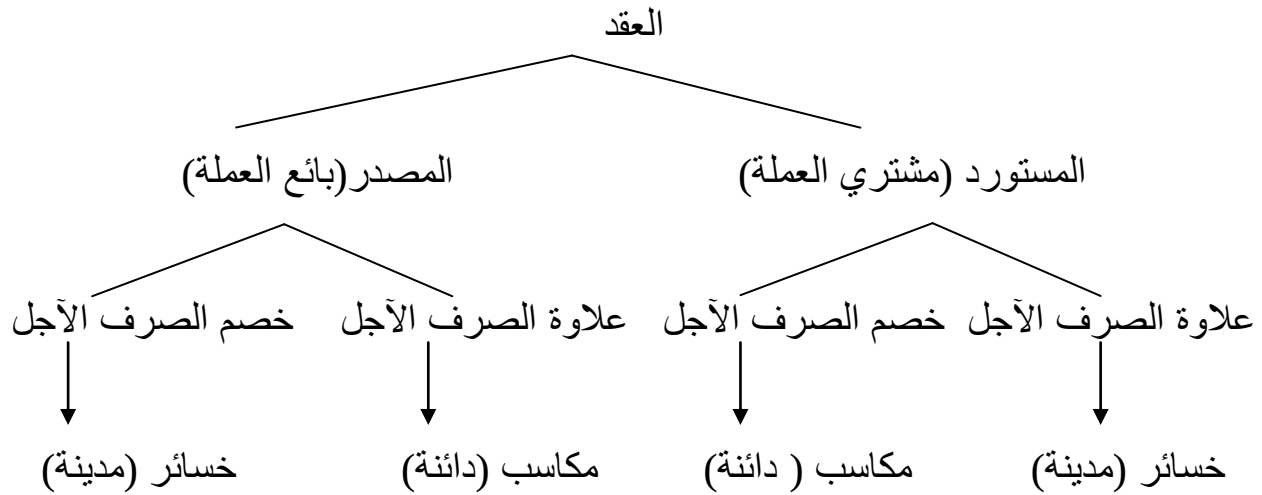
* حالة وجود حقوق مستقبلية و دلائل على انخفاض قيمة العملة التي سوف تتم بها التحصيلات (المقبوضات).

بصفة عامة هناك أربعة أنواع من أسعار الصرف عند تحديد تكاليف عقد الصرف الآجل:

* سعر الصرف الجاري عند إبرام عقد الصرف الآجل.

- * سعر الصرف المتفق عليه أو التعاقدى الآجل.
 - * سعر الصرف عند التاريخ المتوقع لتنفيذ العقد.
 - * سعر الصرف الجاري الفعلي عند تاريخ تنفيذ العقد.
- إن معرفة هذه الأسعار الأربعة من الأهمية مما كان لأنه على أساسها يتم اتخاذ قرار إبرام الصرف الآجل أو لا، و ذلك بتحديد مدى جدوى العقد في التغطية ضد خطر الصرف، و لا يتم الدخول في عقد صرف آجل إلا بعد دراسة ثلاثة تكاليف مهمة تتمثل في:
- * الأعباء المالية المتعلقة بعملية الحصول على عقد صرف آجل تتمثل أساسا في عمولات الوسطاء.
 - * علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجاري في تاريخ إبرام العقد و سعر الصرف الآجل.
 - * تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الفرق بين سعر الصرف الآجل و سعر الصرف المستقبلي وقت تنفيذ العقد، و عندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف آجل.
- أما بالنسبة لعقود المستقبلات فإنها تتشابه مع عقود الصرف الآجلة فقط هناك حدود أو كميات محددة من العملات، أما فروقات أسعار الصرف فيتم تناولها كما في عقود الصرف الآجل.
- و ما يمكن ملاحظته في التعاملات الحالية للشركات متعددة الجنسيات و كذا بالنسبة للمستوردين و المصدرين أنهم يبرمون عقود صرف آجلة أو مستقبلة في نفس تاريخ إبرام الصفقة التجارية أو المالية و ذلك بغية التغطية ضد خطر الصرف الذي قد ينتج عن تقلبات غير متوقعة لأسعار الصرف بين تاريخ إبرام المعاملة بالعملة الأجنبية إلى تاريخ التسوية النقدية لها.
- و يمكن تمثيل كيفية نشأة علاوة أو خصم الصرف بالنسبة للمستورد و المصدر بالشكل البياني التالي¹:

¹ Fichier htm www.iasb.org Le site officiel de IASB.



2- عقود تغطية صافي الاستثمارات الأجنبية: قد تتعرض الشركات العالمية و المتعددة الجنسيات إلى خسائر نتيجة تغير سعر الصرف العملات الأجنبية لبعض الدول التي تستثمر فيها أموالها في شكل فروع أو شركات تابعة، و لحماية هذه الاستثمارات الخارجية فإنها تلجأ إلى إبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافي الاستثمارات، وذلك بغرض مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغير سعر صرف العملة الأجنبية لتلك الدول.

و يترتب اللجوء إلى هذا النوع من الإجراءات (عقود صرف آجلة) نشأة التزامات بالعملية الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من إحدى المؤسسات المالية التي تقبل استلام عملة أخرى قابل تسليم العملة المحلية بغية مقابلة الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر الصرف العملة المحلية عن تقييم صافي الاستثمارات الخارجية في تلك الدول بالمكاسب المحققة من هذه الالتزامات المالية. و يجب التمييز بين نوعين من البنود التي ترتبط بعقود الصرف الآجلة من اجل حماية صافي الاستثمارات الأجنبية هما:

* مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافي الاستثمارات الأجنبية.

* الأعباء المالية التي تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على قروض بالعملات الأجنبية سواء كانت في شكل عمولات أو فوائد بنكية.

وتحدد المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وانعكاساتها العملية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسيات حسب المعيار المحاسبي الدولي الآتي ذكره فيما بعد.

المطلب الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية: إن الشركات المتعددة الجنسيات والتي لها فروع وشركات تابعة في مختلف أرجاء العالم ولمعرفة وضعيتها المالية الشاملة تقوم بتجميع كل القوائم المالية لهذه الفروع والتي تشتغل في عدة دول وبعملات مختلفة وعليه يطرح إشكال ترجمة هذه القوائم إلى العملة الموحدة والتي غالبا ما تكون عملة الدولة التي يقع فيها مقر الشركة الأم، والإشكال الأكبر هو اختيار سعر الصرف الذي تتم به الترجمة مع العلم أن هذه القوائم تشمل عناصر وبنود ما هو نقدي وما هو غير نقدي، ما تم الحصول عليه منذ سنوات ومنه ما هو حديث، إلى غير ذلك من المسائل التي يجب أخذ القرار بشأنها للحصول على قوائم مالية أكثر مصداقية وتعكس الوضعية المالية الحقيقية لذلك الفرع أو الشركة التابعة مع استعمال مقياس موحد لكل الفروع للقدرة على مقارنة الأداء لكل منها ومعرفة نشاط ومركز وأهمية كل فرع ضمن المجموعة الكلية.

الفرع الأول: أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية: إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل، ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحتى العاملين فيها من اتخاذ قراراتهم على أسس صحيحة، ولا يتم ذلك طبعاً إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة الأم، وهذا تطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ولعل ما يميز الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة كثرة عمليات اندماج وسيطرة الشركات بعضها على بعض بهدف تكوين شركات ضخمة، وطبعاً يترتب على ذلك الكثير من القضايا والمشاكل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة، كما أن هذا التوحيد يؤدي إلى الإفصاح المحاسبي عن الموارد والالتزامات والنتائج لكل الفروع والشركات التابعة ضمن قائمة واحدة تنشرها المؤسسة الأم كتعبير عن النشاط الكلي لها وهذا بغية تحقيق الأهداف التالية:

* إدماج أرصدة حسابات الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات الخاصة بكل الفروع والشركات التابعة.

* استبعاد الأرباح والخسائر المتبادلة بينها.

* تسوية الحسابات المقابلة فيما بينها.

* الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية الموحدة.

تعرف عملية توحيد وحدة القياس النقدي محاسبيا عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات من القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما إلى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة القوائم المالية المعدة بعملات أجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العملية تهدف فقط إلى التغيير المحاسبي لوحدة القياس النقدي في السجلات المحاسبية وليست محاولة لإيجاد القيم الجارية لمختلف عناصر تلك القوائم من أصول وخصوم ومصاريف وإيرادات ولا عملية تحويل فعلية (conversion) بين العملات الأجنبية.

و نظرا للطبيعة الغير المستقرة لأسعار الصرف و كثرة تقلبها بشكل يمكن توقعه أو لا يمكن توقعه، سوف يؤدي ذلك كله إلى عدم سهولة عملية ترجمة تلك القوائم المالية و منه يتم طرح العديد من المشاكل ذات الطابع المحاسبي.

الفرع الثاني: التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية:¹ تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف واجب تطبيقه عند إعداد القوائم المالية الموحدة و معالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التي تثار لما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإعداد هذه القوائم المالية، كما أن التفرقة بين المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة عن استخدام السعر الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة تقييم للعملة أو تلك الناتجة من عملية ترجمة العملة، و عليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجه الشركات المتعددة الجنسيات و التي تستثمر أموالها في العالم، حيث يتعين عليها أن تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، حيث يجيب التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركات التابعة و الفروع يتم التعبير عنها بالعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها إلى عملة بلد الشركة الأم محل التقرير. و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلا ؟ أحيانا ما تتم عملية الترجمة و عرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئ و مستعملي هذه القوائم على استخدامها، فمثلا إذا كان مستثمر أوروبي يريد الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يرغب في أن تعرض تلك القوائم باليورو وليس بالدولار، ولكن تلك الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضا ترغب في أن تعرض نتائج أعمال كل فروعها وشركاتها

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، 2004، ص98

التابعة بعملة الشركة الأم من أجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة.

بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة، وتنشأ عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركة التابعة بعملة دولة الشركة الأم، ولا بد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم وفروعها هي كيان اقتصادي واحد.

إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فإن عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا أنه نادراً ما تكون كذلك وذلك راجع لتغير عوامل العرض و الطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما أوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية و الصحيحة عند إجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة) وقبل التطرق لتلك الطرق والمداخل بالتفصيل وجبت الإشارة إلى بعض المصطلحات الهامة والخاصة بعملية الترجمة نذكر منها:

* **عملية التقرير Reporting Currency:** وهي العملة التي تستخدم في عملية القياس النقدي للعناصر والبنود التي تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية، أي تلك التي تقوم على أساسها الشركة الأم إعداد قوائمها المالية .

* **العملة الأجنبية Foreign Currency:** وهي تعني جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية للشركة .

* **العملة الوطنية أو المحلية Local Currency:** وهي العملة التي تتعامل بها أية دولة وتتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها .

* **العملة الوظيفية (العملة الرسمية) Functional Currency:** وهي تشير إلى العملة التي تستخدمها الوحدة المحاسبية في التعبير عن أنشطتها الاقتصادية، بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة فيها، فالعملة الرئيسية هي العملة الخاصة بأحد الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن عملة المجتمع الاقتصادي الذي تتولد فيه التدفقات سواء تحصيلات أو مدفوعات وقد تكون العملة الوظيفية إما عملة التقرير أو العملة الأجنبية.

* **سعر الصرف التاريخي Historical Exchange Rate:** هو ذلك السعر الذي تمت به عملية ما بالعملة الأجنبية أي عند تاريخ حدوث الصفقة كسواء آلات أو معدات.

* **سعر الصرف الجاري Current Exchange Rate**: هو ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في سوق العملات في لحظة معينة و هو يغير باستمرار تبعاً لتغير تلك القوى.

* **سعر الصرف عند الإقفال losing Exchange Rate**: هو سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أي تاريخ إعداد الميزانية الختامية (نهاية الدورة المالية للشركة). وتجدر الإشارة إلى أن عملية الترجمة للقوائم المالية بالعملة الأجنبية تتضمن التعامل مع قضيتين أساسيتين هما:

- 1- أسعار الصرف التي يتم ترجمة حسابات القوائم المالية بها من إحدى العملات إلى عملة أخرى.
- 2- المعالجة اللاحقة للمكاسب والخسائر .

الفرع الثالث: اختبار العملة الوظيفية أو الرسمية: لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الأجنبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation وقد تبنا هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- 1- توفير معلومات متوافقة بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة في تغير أسعار الصرف علي التدفقات النقدية وحقوق الملكية المؤسدة .
 - 2- عكس النتائج المحققة للشركات التابعة والفروع والعلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة .
- وفيما يلي بعض المعلومات التي قدمها معيار المحاسبة المالية رقم 52 عن الكيفية التي تختار بها المؤسسة عملتها الوظيفية والتي تجعلها عملة التعبير عن نشاطها الاقتصادي :

أ مؤشرات التدفقات المالية: تتمثل في:

1- العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث ليكون لها تأثير علي التدفقات النقدية للشركة الأم .

2- عملة الشركة الأم: تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير علي التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها .

ب- مؤشرات أسعار المبيعات:

1- العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لتتأثر بالتغيرات في أسار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير أن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية الحلية.

2- عملة التقرير للشركة الأم: حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وذلك عندما تتحدد أسعار عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية .

ج- مؤشرات أسواق المبيعات:

1- العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية ،على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير منتجاتها للأسواق العالمية

2- عملة الشركة الأم: تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الأم، وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم.

د- مؤشرات المصروف

1- العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الوحدة الأجنبية هي من التكاليف المحلية سواء أكانت تتمثل عناصرها الرئيسية في المواد الأولية أو تكلفة اليد العاملة أو التكاليف الأخرى، ويسري هذا المفهوم حتى ولو تم استيراد بعض هذه العناصر من الخارج.

2- عملة التقرير: تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عناصر التكاليف من الدولة التي يقع فيها مقر الشركة الأم وسواء كانت مواد أولية أو يد عاملة أو تكاليف أخرى.

0- مؤشرات التمويل:

1. العملة الأجنبية: تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائمة أو المتوقعة بشكل عادي.

2. عملة التقرير للشركة الأم: تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من أحد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير، أو عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية أو المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء إلى أموال

إضافية من الشركة الأم بغرض التوسع فان ذلك لا يعد أحد العوامل بحكم أن الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التمويل الإضافي.

و. مؤشرات المعاملات والاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة :

1- العملة الأجنبية: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفا وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم وذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الأم مثل سمعتها وبراءات الاختراع.... الخ.

- عملة التقرير: يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيرا، وبالتالي هناك علاقات متداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الأم.

الفرع الرابع: الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية: عند القيام بترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات عدة مشاكل محاسبية أهمها اختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من دولة إلى أخرى حيث تتأثر هذه المبادئ بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك الدولة، إلى جانب مشكلة اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه عند عملية الترجمة (إعداد القوائم المالية الموحدة)، وكذلك مشكلة معالجة فروقات الصرف سواء في قائمة الدخل (ضمن المصروفات أو الإيرادات) أو في قائمة المركز المالي (ضمن حقوق الملكية).

ولأغراض ترجمة (Translation) حسابات القوائم المالية يتم إعادة تصوير وعرض كافة حسابات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل بالعملة الأجنبية إلى عملة التقرير عن طريق ضرب القيم بالعملة الأجنبية في سعر الصرف الملائم، وعلى العموم توجد هناك أربع طرق لاختيار سعر الصرف المناسب تتمثل في:

1. طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة: حسب هذه الطريقة يتم ترجمة الأصول والالتزامات المتداولة عند أسعار صرف جارية أما الأصول والالتزامات غير المتداولة وحقوق المساهمين عند أسعار الصرف التاريخية، وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق المستعملة لترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات وذلك في و.م.أ. وأكثرها قبول بوجه عام منذ 1930 إلى غاية صدور توضيح من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم (8) في أكتوبر 1975.

ويمكن إبراز كيفية تصنيف ومعالجة مختلف بنود الميزانية حسب هذه الطريقة بالجدول التالي:

بنود متداولة وغير متداولة	
C	النقدية وحسابات الدائنين والمدينين المتداولة
C	المخزون
H	الأصول الثابتة
H	حسابات الدائنين والمدينين طويلة الأجل

C : سعر الصرف الجاري H : سعر الصرف التاريخي

تستند هذه الطريقة على افتراض أن العرف المحاسبي درج على تقسيم مجموع الحسابات إلى مجموعات حسب مبدأ الاستحقاقية، حيث يتم التمييز بين العناصر المتداولة (قصيرة الأجل) والعناصر غير المتداولة (طويلة ومتوسطة الأجل) عند إعداد قوائم المركز المالي، فكل حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة أو أقل أو خلال دورة الاستغلال العادية يتم ترجمته بسعر الصرف الجاري، في حين أي حساب آخر يستحق في فترة أكثر من سنة أو بعد عدة دورات يتعين تحديده دفترياً عند تاريخ تسجيل العملية محاسبياً الأصلي، وخلال ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة الحسابات في القوائم المالية:

1. يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات المتداولة (قصيرة الأجل) باستخدام سعر الصرف الجاري أو سعر الإقفال في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي أو تاريخ الإقفال.
2. يتم ترجمة حسابات الأصول والالتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل) وكذا حسابات حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على الأصل أو تاريخ نشأة الالتزامات أو الحقوق.
3. يتم استخراج فروق الترجمة في قائمة المركز المالي الموحدة من خلال إعادة ترجمة مختلف العناصر أو حسابات القوائم المالية للفروع والشركات التابعة ويتمثل ذلك في الفرق بين مجموع الأصول والخصوم كنتيجة طبيعية لاختلاف أو تغير أسعار الصرف المستخدمة في عملية الترجمة.
4. يتم ترجمة جميع عناصر قائمة الدخل سواء الإيرادات أو المصاريف باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة المالية وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف بين عملتين مختلفتين خلال فترة زمنية محددة ويتم حسابه باستخدام المتوسط المرجح لكل شهر خلال السنة المالية ككل،

ماعدًا العناصر ذات العلاقة المباشرة بعناصر قائمة المركز المالي كالأهتلاكات مثلاً والخاصة بالأصول الثابتة حيث تترجم باستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة في ترجمة تلك الأصول.

5. يتم ترجمة صافي الدخل النتيجة الصافية في قائمة الدخل عن طريق استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الإقفال أي عند إعداد مختلف القوائم المالية.

6. يتم استنتاج فرق الترجمة لمختلف عناصر قائمة الدخل نتيجة استخدام أسعار صرف مختلفة ويطلق عليه فرق ترجمة قائمة الدخل.

7. يتم ترحيل كل من فرق ترجمة قائمة المركز المالي وفرق الترجمة لقائمة الدخل إلى حساب موحد يعرف بحساب فرق ترجمة القوائم المالية لكل الشركات التابعة والفروع، بحيث يتم إقفاله في قائمة الدخل الموحدة للشركة متعددة الجنسيات.

أ. مميزات الطريقة: تتميز هذه الطريقة بما يلي:

1. تستند على العرف المحاسبي الذي يميز بين البنود المتداولة والبنود غير المتداولة.

2. سهولة وبساطة تطبيقها.

3. منطقية المبدأ الذي تعتمد عليه وهو سيولة الأصول والالتزامات المتداولة باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية.

4. أ، سعر الصرف الجاري المستخدم في الترجمة يعكس القيمة الفعلية لرأس المال للفروع أو الشركات التابعة في تاريخ الإقفال.

ب. الانتقادات الموجهة للطريقة: بالرغم من استخدام هذه الطريقة لمدة طويلة إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أبرزها ما يلي:

1. يخرج منطق هذه الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية بحيث يتم تقييم المخزون وفقاً لسعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية بدلاً من سعر الصرف التاريخي السائد عند تاريخ حيازته.

2. لا يعبر استخدام سعر الصرف التاريخي عند ترجمة الالتزامات طويلة الأجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التي يجب تخصيصها لسداد تلك الالتزامات، كما أنه يؤدي إلى تأجيل الاعتراف المحاسبي بمكاسب أو خسائر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

3. إن استخدام متوسط سعر الصرف الجاري خلال السنة المالية في ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدي إلى الإخلال بفرض ثبات وحدة القياس بالرغم من استخدام سعر الصرف التاريخي عند ترجمة مصاريف الإهلاك بالنسبة للأصول الثابتة.

4. إن استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إقفال القوائم المالية في ترجمة المخزون في حالة انخفاض أسعار الصرف قد يؤدي إلى تحميل السنة المالية التي تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة، بينما قد تؤدي إلى زيادة غير عادية في أرباح العمليات للسنة المالية التي يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفروع أو الشركات التابعة في تلك الخسائر أو المكاسب.

2. طريقة البنود النقدية وغير النقدية: بدأ اتجاه مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عملية الترجمة في التغير في الخمسينيات نتيجة الانتقادات التي وجهت لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة، حيث اقترح أن يتم ترجمة الحسابات في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية تبعاً لطبيعتها وليس حسب تواريخ استحقاقها، حيث يتم النظر إلى ما إذا كانت الحسابات يتم تصنيفها إلى حسابات نقدية أو غير نقدية بدلاً من أنها متداولة أو غير متداولة.

تستند طريقة البنود النقدية وغير النقدية على فلسفة مؤداها أن الأصول النقدية أو المالية والالتزامات لديها خصائص وصفات متشابهة ومتماثلة في أن قيمتها تمثل مقدار ثابت من وحدات النقد وأن عملة التقرير لا تتغير بشكل مكافئ في كل مرة يتغير فيها سعر الصرف ومن ثم فإن تلك الحسابات النقدية يجب أن يتم ترجمتها عند سعر الصرف الجاري.

تأسس على ذلك تقوم تلك الطريقة على التركيز على خصائص وطبيعة الأصول والالتزامات كأساس لتحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها في عملية الترجمة بدلاً من ما يقضي به العرف المحاسبي في تبويبها إلى متداول وغير متداول في قائمة المركز المالي، وفي ضوء ذلك يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة البنود النقدية والالتزامات، في حين تستخدم أسعار الصرف التاريخية في ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية وحقوق الملكية. يتم تطبيق تلك الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية التالية:

* يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية في ترجمة البنود النقدية التي تتمثل في البنوك النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة والمقومات بعدد ثابت من وحدات النقد على سبيل المثال:

- النقدية بالخرينة والحساب الجاري بالبنك

- الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

- أوراق القبض وحسابات المدينين.

- حسابات الدائنين و الموردين.

- البنك سحب على المكشوف.

-الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التي تنشأ في نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية باعتبارها بنود نقدية سيتم تحصيلها أو سدادها في الأجل القصير بعدد ثابت من الوحدات النقدية.

* يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت الحصول على الأصول أو نشأة الالتزامات في ترجمة البنود غير النقدية غير السائلة بطبيعتها أو تحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد لتحويلها إلى نقدية سائلة حيث قد تفقد جزءا من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل وهي تتمثل في:

- الأصول والالتزامات الأخرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والصول غير الملموسة المخزون السلعي.

- حقوق الملكية مثل رأس المال الاسمي والمصدر والأرباح المجمعة والاحتياطيات.

- المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المقبوضة مقدما بخلاف البنود التي تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى على اعتبار أنهما يعبران عن واقعة سداد أو تحصيل نقدي تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثير بالتغيرات المستقبلية في أسعار الصرف.

* يتم استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية في ترجمة المخزون السلعي والذي يعد من البنود غير النقدية والذي قد يتطلب ترجمته استخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عليه، إلا أنه بسبب وجود صعوبات عملية تكتنف عملية حصر تلك التواريخ للعديد من صفقات الشركة وكثرة عمليات استلام وصرف البضائع من المخازن يتم استخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية.

* استخدام متوسط سعر الصرف في ترجمة بنود قائمة الدخل أو البنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التي تتضمنها السنة المالية باستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود في قائمة المركز المالي على سبيل المثال مصروفات استهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة.

* يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبي قائمة المركز المالي النقدية أو غير النقدية والتي تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل (الشركة المتعددة الجنسيات وفروعها وشركاتها التابعة).

* لا يتم ترجمة قيمة صافي الدخل بل يتم استخراج المتمم الحسابي بين جانبي قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف ذلك بصافي ربح العمليات المترجمة، والذي يرحل بدوره إلى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

وقد أيد استخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة المالية (قبل صدور المعيار رقم 52 في عام 1982) بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل لعدة أسباب وهي:

- 01- تناسق واتفاق الطريقة مع مبدأ التكلفة التاريخية.
- 02- يؤدي استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة الالتزامات النقدية طويلة الأجل في تاريخ إقفال القوائم المالية إلى التوصل إلى القيم الحقيقية لها.
- رغما عن أن تلك الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة في مجال التخطيط المالي واتخاذ القرارات إلا أنها قد تعرضت لعدد من الانتقادات أبرزها ما يلي:
- 01- أن إجراءاتها لا تعكس المركز المالي الحقيقي أو طبيعة العمليات في الفروع والشركات التابعة الأجنبية حيث أن التغيرات في أصلها والتزاماتها وكذا نتائج أعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسي للمجموعة المتعددة الجنسية.
- 02- أن تلك الطريقة لا تعكس آثار التغير في أسعار الصرف للعملة الأجنبية على البنود غير النقدية رغما من ضخامة قيمتها أحيانا.

03-إن تلك الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير النقدية وفقا لأسعار الصرف التاريخية رغما عن تقويمها بالأسعار الجارية السوقية في القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية (قبل عملية الترجمة).

3. طريقة سعر الصرف المؤقت:¹ اقترحت الطريقة المؤقتة للترجمة بصفة أصلية في احد الدراسات البحثية المحاسبية التي قام بعملها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وقد أصبحت مطلوبة بشكل رسمي في إيضاح معايير المحاسبة رقم 08 عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية. ولتحقيق أهداف هذه الطريقة يجب تطبيق القاعدة التالية:

* الأصول والالتزامات التي تظهر بالميزانية حسب التكلفة التاريخية يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف التاريخي.

* الأصول والالتزامات التي تقيم حسب القيمة الحالية أو المستقبلية، فيتم ترجمتها بسعر الصرف الجاري، وطبقا للطريقة المؤقتة يتم النظر إلى عملية الترجمة على اعتبار أنها مجرد تحويل دفترى لوحدة القياس النقدي، أو إعادة عرض وتصوير بنود القوائم المالية فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة في عملية تقويم البنود عند إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية، حيث تحدده الطرق المحاسبية المستخدمة في تقديم بنود القوائم المالية وفي ضوئها تتم عملية اختيار أسعار الصرف المنافسة لترجمة البنود من العملة الأجنبية إلى عملة التقرير، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل وبعد القيام بعملية الترجمة من خلال الالتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة في القياس المحاسبي لتلك البنود محل الترجمة، وبمقتضى تلك الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية تحديد ما إذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحويل أو التزام يتطلب سداؤه مستقبلا ويترتب على ذلك ما يلي:

01-يتم استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة البنود التي تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة أو الطويلة الأجل والاستثمارات المالية المخزون السلعي والالتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما والإيرادات المستحقة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سلبق، ص 121.

02- يتم استخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية في ترجمة البنود التي تعبر عن حقوق أو الالتزامات قابلة للتحويل أو السداد النقدي في المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع والاستثمارات المالية قصيرة الأجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الالتزامات الجارية.

03- يتم ترجمة الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى باستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها وهو نهاية السنة المالية وإجراء التسويات الجردية وفقاً لأساس الاستحقاق، ولذلك تتساوى بالنسبة لها أسعار الصرف الجارية في نهاية السنة المالية وأسعار الصرف التاريخية.

04- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف خلال السنة المالية باستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالي وهي أسعار الصرف التاريخية.

05- يترتب على إجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالي ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالي والتي ترحل إلى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة بدفاتر المركز الرئيسي حيث يقفل في حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بنود الاحتياطات.

06- لا يتم إجراء عملية ترجمة لرقم صافي الدخل، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف بصافي ربح العمليات الذي يتضمن كل من ترجمة قيمة صافي الدخل بالإضافة إلى فروق ترجمة قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

أ.مزايا الطريقة: تتميز طريقة الترجمة المؤقتة بعدد من المزايا الهامة التي لعل أبرزها ما يلي:

01- تتفق الطريقة المؤقتة مع المبادئ والأسس المحاسبية المستخدمة في تقويم الأصول والالتزامات والتي تتضمنها القوائم المالية للفروع أو الشركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها، فإذا كانت البنود مقومة وفقاً للتكلفة التاريخية كما في حالة الأصول الثابتة فإن سعر الصرف التاريخي وقت شراء الأصل هو الذي يستخدم في الترجمة، أما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجارية كما في حالة الالتزامات فإن سعر الصرف الجاري في نهاية السنة المالية هو الذي يستخدم في الترجمة.

02- تتلاءم الطريقة المؤقتة مع البنود التي سيتم تسويتها نقداً خلال المستقبل القريب، حيث يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف الجارية في تاريخ نهاية السنة المالية والتي تقترب من الأسعار السائدة في تاريخ السداد أو التحصيل النقدي لتلك البنود.

03-توفر الطريقة المؤقتة في الترجمة نتائج جيدة في فترات التغيرات الحارة في أسعار الصرف الأجنبية، فهي تتجنب استخدام أسعار صرف غير مناسبة في عملية الترجمة باعتبارها تحويل دفقري لوحدة القياس النقدي.

04-إن الطريقة المؤقتة في الترجمة لا تتطلب إجراء عمليات إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية.

ولذلك فهي تتفادى درجة النقد الموجهة إلى الطريقتين السابقتين طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية .

ولذلك فهي تتفادى درجة النقد الموجهة إلى الطريقتين السابقتين (طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية) .

ب.الانتقادات الموجهة للطريقة: إن هذه الطريقة تتعرض لبعض الانتقادات لعل أبرزها ما يلي:

01-إن عملية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط ولا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الاقتصادية للفرع أو الشركة التابعة الأجنبية التي ينبغي التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسية.

02-إن استخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة بعض البنود كالأصول الثابتة و المخزون السلعي يؤدي إلى العديد من الصعوبات في مجالات المقارنة واستخدام المؤشرات المالية.

03-إن إجراء عمليات الترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالي لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها.

04-إن تلك الطريقة تتطلب ضرورة الاحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميع العملات التي تستلزمها عملية الترجمة ولعديد من السنوات المالية السابقة وبصفة مستمرة مما يؤدي إلى الكثير من التعقيدات العملية والتكاليف الإضافية.

4.طريقة سعر الصرف الجاري: تعتبر طريقة سعر الصرف الجاري هي الطريقة الوحيدة من طرق الترجمة الأربعة التي اقترحت أصلا من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوصى باستخدامها مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا و ويلز عام 1968 كأساس لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية، من خلال تقرير بعنوان المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية في الجنيه الإسترليني مقابل عملات ما وراء البحار، وقد أعلن مجمع المحاسبين القانونيين

باسكتلندا في عام 1970 أن الطريقة الجارية هي الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على اعتبار أنها من أسهل الطرق جميعا وأبسطها من حيث التطبيق.

وبموجب تلك الطريقة يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والالتزامات عند سعر الصرف الجاري وهو يعبر عن سعر الصرف في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بطريقة سعر الصرف الجاري تعتمد فقط على مجرد إعادة تحديد وعرض القوائم المالية بالعملة الأجنبية لأغراض الترجمة، و هذا يعطي اعتراف بالحقيقة الكاملة بأن الشركة التابعة الدولية تعمل في بيئة معينة مختلفة عن بيئة تشغيل الشركة الأم.

بعبارة أخرى تسمح تلك الطريقة بالاحتفاظ بالأسس المحاسبية التي استخدمت في تقويم بنود القوائم المالية مع الأخذ في الحسبان أن التغيرات في أسعار الصرف والتقلب السريع في العوامل المحيطة ببيئة الدولة الأجنبية للفرع أو للشركة التابعة لا تعرض الأصول والالتزامات للمخاطر وإنما تعرض لتلك المخاطر قد يمتد ليشمل الأنشطة الاقتصادية الجارية في محيط البيئة الأجنبية ككل، ومن هنا يمكن القول بأن استخدام أسعار الصرف الجارية في ترجمة كل من بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل يعد بمثابة الطريقة المنطقية واليسيرة للتطبيق على الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتميز بأن لها فروع وشركات تابعة عديدة في العالم. ويتطلب استخدام تلك الطريقة إتباع الإجراءات المحاسبية التالية:

1- استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ نهاية السنة المالية في ترجمة جميع بنود قائمة الدخل بما فيها مصروفات استهلاك الأصول الثابتة ورقم صافي الدخل بما فيها ترجمة قيمة المخزون السلعي أول المدة كما يظهر في قائمة الدخل.

2- استخدام سعر الصرف الجاري ذاته في ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالي باستثناء حقوق الملكية (رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة)، حيث يستخدم في ترجمتها أسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين إضافة كل بند أو دفعة منها.

3- يتم إقفال فروق ترجمة كل قائمة الدخل (نتيجة لاستخدام سعر الصرف الجاري في نهاية السنة السابقة في ترجمة المخزون السلعي أول المدة) وقائمة المركز المالي (نتيجة لاستخدام أسعار الصرف التاريخية في ترجمة حقوق الملكية)، في بند الاحتياطي العام سواء بالإضافة أو الخصم طبقا لنتيجة فروق الترجمة سواء الدائنة أو المدينة.

أ.مزايا طريقة سعر الصرف الجاري: ولا شك أن طريقة سعر الصرف الجاري في ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية تتميز بعدد من المزايا التي لعل أهمها:

1- سهولة تطبيق الطريقة في الشركات متعددة الجنسيات ذات الشركات التابعة أو الفروع ،لأنها لا تتطلب تبويبا أو تمييزا معينا بين بنود القوائم المالية (سواء بنود متداولة أو بنود غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية).

2-أن تلك الطريقة تحتفظ بطبيعة البنود التي تخضع للترجمة و الأسس المحاسبية المستخدمة في تصوير وعرض بنود القوائم المالية دون إعادة تصويرها مرة أخرى.

3- أن تلك الطريقة توفر الكثير من الجهود المبذولة في تسجيل وتتبع التغيرات في أسعار الصرف والاحتفاظ بها للعديد من السنوات والكثير من البلدان.

4-أن تلك الطريقة تحافظ على العلاقات بين التغيرات المحاسبية سواء قبل عملية الترجمة أو بعدها (ولا سيما نسب السيولة أو الربحية) مما يخدم متطلبات متخذي قرارات الاستثمار مقارنة بالطرق الأخرى في الترجمة والتي يترتب على استخدامها اختلاف تلك النسب بعد الترجمة عما كانت عليه قبلها.

ب.الانتقادات الموجهة للطريقة: ورغم هذه الخصائص المميزة لهذه الطريقة فإنها تتعرض للعديد من أوجه النقد لعل أبرزها ما يلي:

1-استخدام طريقة أسعار الصرف الجارية في ترجمة بنود المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المحصلة مقدما ضمن الأرصدة المدينة أو الدائنة ، على الرغم من أنها تمثل أحداثا مالية تمت بالفعل ويتطلب ترجمتها مستقبلا استخدام أسعار الصرف التاريخية لها.

2- عدم تصدي تلك الطريقة للمشكلات العملية لترجمة القوائم المالية بتحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة وخصائص بنود القوائم المالية، حيث لا يجب أن تطغى ميزة سهولة التطبيق على ضرورة الالتزام بالأسس العلمية المنطقية مهما كان درجة صعوبتها.

3-أن اعتماد تلك الطريقة في ترجمة البنود غير النقدية على أساس أسعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادة غير حقيقية في قيمتها في حالة انخفاض أو ارتفاع أسعار الصرف.

5.المقارنة بين طرق ترجمة القوائم المالية: إن الفرق بين الطرق الأربعة لترجمة القوائم المالية يكون في نقطتين أساسيتين وهما:

* سعر الصرف الذي يتم استعماله في الترجمة.

* تقسيم بنود هذه القوائم واستخدام سعر صرف معين في ترجمته.

ويمكن إيضاح أهم النقاط التي تختلف بين مختلف هذه الطرق نستعمل الجدول التالي¹:

طريقة أسعار الصرف الجارية	طريقة أسعار الصرف المؤقتة	طريقة البنود النقدية وغير النقدية	طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة	
C	C	C	C	النقدية
C	C	C	C	حسابات المدينين
C	C	C	C	الاستثمارات المالية ق أ
C	H	C	H	الاستثمارات المالية ط أ
C	H	A	C	المخزون السلعي
C	H	H	H	الأصول الثابتة
C	C	C	C	الالتزامات ق أ
C	H	C	H	الالتزامات ط أ
H	H	H	H	حقوق الملكية
C	C	H	C	مصروفات مدفوعة مقدما
C	C	C	C	إيرادات مستحقة
C	C	C	C	مصروفات مستحقة
C	C	H	C	مصروفات محصلة مقدما

C: سعر الصرف الجاري، H: سعر الصرف التاريخي، A: متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام.

¹ ثناء القباني، مرجع سابق، ص 64

تمهيد :

إن الطابع المتغير لأسعار الصرف والذي قد يؤثر بشكل كبير على الوضعية المالية لأية مؤسسة خاصة تلك التي تمارس نشاطا كبيرا فيما يتعلق بالعملات الأجنبية سواء في شكل عمليات تجارة خارجية استيراد وتصدير ونظرا لوجود عدة طرق لاختيار سعر الصرف الذي يمكن استخدامها في عملية ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات فإن المحاسبة الدولية تدخلت وأعطت رأيها في هذا الموضوع من تخصيص معيار دولي كامل لهذه القضية لتوضيح وتقديم الأساليب الممكنة والصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها لإيجاد الطريقة المثالية للمعالجة المحاسبية لمثل هذه القضايا.

المبحث الأول : رأي المحاسبة الدولية في التعاملات بالعملة الأجنبية من خلال المعيار الدولي رقم (21): آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:

المطلب الأول: عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21: آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية: IAS 21: Effets Des Variations Des Cours Des Monnaies Etrangères

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المعيار والهدف منه: بدأ سريان هذا المعيار بهذا العنوان منذ 1983 ، وتم تعديله في 1993 للمرة الأولى ثم في ديسمبر 2003 للمرة الثانية¹.

أما الهدف من المعيار فهو إيضاح كيفية معالجة العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية لدى المنشأة والتي تتكون أساسا إما من معاملات بعملة أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية. وذلك من أجل تشميل المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للمنشأة حيث يجب التعبير عن تلك العمليات بعملة المنشأة معدة التقرير.

إن المشكلة الأساسية الواجب معالجتها هي تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بآثار التغيرات في أسعار الصرف.

1. يجب أن يطبق هذا المعيار في النطاق التالي:

أ- المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية.

ب- ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية.

وعليه فإن القضية الأساسية التي يدور حولها المعيار تتمثل في اختيار سعر الصرف الذي يجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بالآثار المالي للتغيرات في أسعار الصرف.

2. لا يتعامل هذا المعيار مع محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية عدا عن فروق الصرف الناشئة عن التزام بعملة أجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار في منشأة

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سليق، ص 152.

أجنبية، أما الأوجه الأخرى لمحاسبة التحوط بما في ذلك معايير استخدام محاسبة التحوط، فسيتم التعامل معها كما هو في المعيار الدولي رقم 39 الاعتراف والقياس.

3. لا يحدد هذا المعيار العملة التي يجب على المنشأة أن تعرض بها قوائمها المالية، ولكن تستخدم المؤسسة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه، أما إذا استخدمت عملة أخرى فهذا المعيار يتطلب الإفصاح عن سبب ذلك الاختيار.

4. لا يتعامل هذا المعيار مع إعادة بيان القوائم المالية للمنشأة من عملة التقرير إلى عملة أخرى ملائمتها للمستخدمين المعتادين على تلك العملة أو لأغراض مشابهة.

5. لا يتعامل هذا المعيار مع عرض التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات في العملات الأجنبية وترجمة تلك التدفقات للعمليات الأجنبية في قائمة التدفقات المالية، و قبل التطرق إلى تقنية عمل 5/1 المعيار يجب توضيح المصطلحات المستخدمة التالية والتي سبق توضيح بعضها في البحث السابق:

***المنشأة الأجنبية :** هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد المنشأة الأجنبية التي تكون نشاطاتها ليست جزءا مكملًا لنشاطات المنشأة معدة التقرير.

***عملة التقرير:** هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية .

***العملة الأجنبية :** هي عملة عدا عملة التقرير للمنشأة .

***سعر الصرف:** هو معدل التبادل بين عملتين .

***فرق سعر الصرف:** هو الفرق الناتج عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.

***سعر الإغلاق :** هو سعر الصرف بتاريخ الميزانية العمومية.

***صافي الاستثمار في منشأة أجنبية:** هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية.

***البنود النقدية:** هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.

***القيمة العادلة:** هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلقة وراغبة التعامل على أساس تجاري حر.

الفرع الثاني: المعاملات بالعملة الأجنبية: (الاعتراف الأولى):

المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية وهي تنشأ عن قيام المنشأة بما يلي:

- أ- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية.
- ب- إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية.
- ج- إجراء عقد تبادل عملة أجنبية هي طرفا فيه (غير منجز) بعد.
- د- تمتلك أو تتخلص من أصول وكذلك تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

1. المعالجة المحاسبية :

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة.

الأساس أن يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة ولكن ولأسباب عملية يجوز – وهذا غالبا ما يتم – استخدام معدل صرف تقريبي للمعدل الفعلي بتاريخ العملية على سبيل المثال متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة. ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جدا فإن استخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به.

2. تقديم التقرير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة: (المعالجة المحاسبية):

في تاريخ كل ميزانية عمومية:

- أ- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية و المحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة .
- ج- يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

* بموجب المعيار المحاسبي (39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس (سوف نوضح كيفية ذلك فيما بعد) يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التي يجب تسجيلها بمقدار التكلفة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة:

1. القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة.
2. الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق .
3. الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (تقتصر على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق).

3. الاعتراف بفروقات الصرف: إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمنشأة بمعدلات صرف مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أولياً خلال الفترة أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة، يجب الاعتراف بها كدخل أو مصروف في تلك الفترة التي نشأت فيها .

ويستثنى من ذلك ما يتعلق بصافي الاستثمار في منشأة أجنبية :

* حيث يجب تصنيف فروقات الصرف الناشئة عن البند النقدي الذي يشكل في جوهره جزء من صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية (حقوق مالكين) في القوائم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار حيث يجب عندئذ الاعتراف بها كدخل أو مصروف . ونفس المعالجة تتم بالنسبة لفروقات الصرف الناشئة عن التزام بالعملة الأجنبية تمت المحاسبة عنه كتحوط (تغطية) لصافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية (أي أيضاً كحقوق مالكين) حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار.

"سيتم التعرض للتحوط ضمن المعيار المحاسبي (39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس" * يمكن أن تنتج فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة ولا يوجد وسائل عملية للتحوط ضدها وحيث أنها تؤثر على التزامات لم تتم تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث لأصل مسعر بعملة أجنبية .

يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المسجلة للأصل المرتبط بها شريطة أن لا تزيد القيمة المسجلة المعدلة على الأقل عن تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل.

الفرع الثالث: صافي الاستثمار في منشأة أجنبية

* يجب تصنيف فروقات الصرف الناشئة عن البند النقدي الذي يشكل في جوهره جزءاً من صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية كحقوق مالكية في القوائم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار ، حيث يجب الاعتراف بها كدخل أو مصروف.

* قد يكون لدى المنشأة بند نقدي يستحق القبض من منشأة أجنبية أو الدفع لها، وعندما لا يجري التخطيط لسداد البند وليس من المحتمل حدوث ذلك في المستقبل المنظور ، فإنه يعتبر من ناحية جوهرية امتداد أو تخفيض لصافي استثمار المنشأة في تلك المنشأة الأجنبية ، وقد تتضمن مثل هذه البنود النقدية الذمم المدينة الطويلة أجل أو القروض ولكنها لا تضم الذمم المدينة أو الدائنة التجارية.

* يجب تصنيف فروقات الصرف الناشئة عن التزام بالعملة الأجنبية تمت المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية كحقوق مالكين في القوائم المالية للمنشأة حتى التخلص من صافي الاستثمار ، حيث يجب عندئذ الاعتراف بها كدخل أو مصروف.

1. المعالجة البديلة المسموح بها:

* يمكن أن تنتج فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة لا يوجد وسائل عملية للتحوط ضدها والتي تؤثر على التزامات لا يمكن تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث لأصل مسعر بعملة أجنبية. يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المسجلة للأصل المرتبط بها، شريطة أن لا تزيد القيمة المسجلة المعدلة عن الأقل من تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل.

* لا يتم شمول فروقات الصرف في القيمة المسجلة للأصل إذا كانت المنشأة قادرة على سداد أو تغطية التزاماتها في العملة الأجنبية الناشئ عن تملك الأصل. إلا أن خسائر الصرف تعتبر جزء من التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل عندما لا يمكن سداد الالتزام ولا يوجد وسائل

عملية للتحوط ضدها ، على سبيل المثال، عندما يكون هناك تأخير في الحصول على عملات أجنبية نتيجة للرقابة على الصرف الأجنبي.

لذلك فإنه وفقا لأسلوب المعالجة البديلة المسموح بها تعتبر تكلفة الأصل المسعر بعملة أجنبية هي مبلغ عملة التقرير التي يجب على المنشأة في النهاية دفعها لسداد الالتزام الناشئ مباشرة عن تملك الأصل حديثا.

الفرع الرابع :القوائم المالية للعمليات الأجنبية

1.تصنيف العمليات الأجنبية

* تعتمد الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية على طريقة تمويل وتشغيل العملية بالنسبة للمنشأة معدة التقرير . "لهذا الغرض تصنف العمليات الأجنبية " كعمليات أجنبية مكاملة لعمليات المنشأة معدة التقرير " أو "كمنشآت أجنبية" .

* يتم القيام بالعمليات الأجنبية المكاملة لعمليات المنشأة معدة التقرير على أنها امتداد لعملياتها. على سبيل المثال قد تكون العمليات الأجنبية فقط لبيع بضائع مستوردة من المنشأة معدة التقرير وإرسال المتحصلات للمنشأة. في مثل هذه الحالات ،يكون للتغير في سعر الصرف بين عملة التقرير وعملة البلد الذي تتم فيه العمليات الأجنبية تأثير فوري على التدفقات النقدية من عمليات المنشأة معدة التقرير . لذلك يؤثر التغير في سعر الصرف على البنود النقدية الإفرادية المحتفظ بها في العمليات الأجنبية وليس صافي استثمار المنشأة معدة التقرير في تلك العمليات .

*بالمقابل تقوم المنشأة الأجنبية بالعديد من العمليات مثل تجميع النقد و البنود النقدية الأخرى، و تكبد مصروفات، وتوليد دخل، وربما الاقتراض، باستخدام عملتها المحلية إلى حد كبير. كما يمكن أن تدخل في معاملات بالعملات الأجنبية بما في ذلك معاملات بعملة التقرير. عند وجود تغير في سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة المحلية فإنه لا ينشأ أو ينشأ قليل من التأثير فقط على التدفقات النقدية الحاضرة والمستقبلية من عمليات سواء على المنشأة الأجنبية أو المنشأة معدة التقرير. في المنشأة الأجنبية وليس على البنود النقدية أو غير النقدية المحتفظ بها من قبل المنشأة الأجنبية.

* تدل المؤشرات التالية على أن العمليات الأجنبية تعتبر منشأة أجنبية بدلا من اعتبارها كعمليات أجنبية تشكل جزءاً من عمليات المنشأة معدة التقرير:

أ. بينما قد تتحكم المنشأة معدة التقرير بالنشاطات الأجنبية إلا أن هذه النشاطات تتم بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن عمليات المنشأة معدة التقرير.

ب. العمليات مع المنشأة معدة التقرير ليست نسبة عالية من نشاطات العملية الأجنبية.

ج. يجري تمويل نشاطات العملية الأجنبية بشكل رئيسي من عملياتها الخاصة أو من الاقتراض المحلي وليس من المنشأة معدة التقرير .

د. بشكل رئيسي يتم دفع أو سداد تكاليف العمل والمواد والأجزاء الأخرى لمنتجات أو خدمات العملية الأجنبية بالعملة المحلية وليست بعملة المنشأة معدة التقرير .

هـ. تتم مبيعات العملية الأجنبية بشكل رئيسي في عملات غير عملة المنشأة معدة التقرير .

و. التدفقات النقدية للمنشأة معدة التقرير معزولة عن النشاطات اليومية للعمليات الأجنبية وليست متأثرة مباشرة بنشاطاتها .

ي. يمكن التوصل للتصنيف المناسب لكل نشاط عمليات، من حيث المبدأ، من المعلومات الحقيقية المتعلقة بالمؤشرات أعلا في بعض الحالات قد يكون تصنيف العملية الأجنبية كمنشأة أجنبية أو لعمليات مكملية للمنشأة معدة التقرير غير واضح، و يكون الاجتهاد والتقدير الشخصي ضروريا لتحديد التصنيف المناسب .

2. العمليات الأجنبية التي تعتبر مكملية لعمليات المنشأة معدة التقرير:

* بالنسبة للقوائم المالية للعمليات الأجنبية التي تعتبر مكملية لعمليات المنشأة معدة التقرير يجب أن يتم ترجمتها باستخدام المعايير والإجراءات الواردة في الفقرات 8-22 كما لو أن المعاملات في العمليات الأجنبية تخص المنشأة معدة التقرير نفسها.

يجري ترجمة البنود الإفرادية في القوائم المالية للعمليات الأجنبية كما لو أن المنشآت معدة التقرير كانت هي التي اشتركت في هذه العمليات. ويجرى ترجمة تكلفة واستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات باستخدام سعر الصرف بتاريخ شراء الأصل، أو إذا كان الأصل مسجلا بالقيمة العادلة فيستخدم السعر السائد بتاريخ التقييم. يجري ترجمة تكلفة المخزون بأسعار الصرف الموجودة عند تكبد التكاليف ويجرى ترجمة المبلغ القابل للاسترداد أو القيمة القابلة

للتحقق للأصل باستخدام سعر الصرف الموجود عندما يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد أو القيمة القابلة للتحقق ، فمثلا عندما يتم تحديد القيمة القابلة للتحقق لبند في المخزون بعملة أجنبية فإن هذه القيمة يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف في تاريخ تحديد القيمة القابلة للتحقق. لذلك، فإن السعر المستخدم عادة هو سعر الإقفال. قد تدعو الحاجة لإجراء تعديلات من أجل تخفيض القيمة المسجلة للأصل في القوائم المالية للمنشآت معدة التقرير إلى المبلغ القابل للاسترداد أو القيمة القابلة للتحقق حتى لو لم تكن تلك التعديلات ضرورية في القوائم المالية للعمليات الأجنبية. في المقابل، فقد تدعو الحاجة لإلغاء التعديلات التي جرت في القوائم المالية للعمليات الأجنبية من القوائم المالية للمنشأة معدة التقرير .

* لأسباب عملية، يجري غالبا استخدام سعر تقريبي للسعر الحقيقي بتاريخ العملية، على سبيل المثال يمكن استخدام سعر متوسط للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية تحدث خلال تلك الفترة. ولكن إذا كانت أسعار الصرف متقلبة كثيرا فإن استخدام المعدل المتوسط يكون غير موثوق به.

3. المنشآت الأجنبية:

* يجب على المنشأة معدة التقرير استخدام الإجراءات التالية عند ترجمة القوائم المالية للمنشآت الأجنبية لإدماجها في قوائمها المالية:

- ترجمة الأصول والالتزامات النقدية منها وغير النقدية للمنشأة الأجنبية بسعر الإقفال.
- ترجمة بنود الدخل والمصروف للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتاريخ العمليات، ما عدا إذ كانت المنشأة الأجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم حيث في هذه الحالة يجب ترجمة بنود الدخل والمصروف بسعر الإقفال ويجب تصنيف كافة فروقات الصرف الناتجة كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار.

* لأسباب عملية يجري استخدام غالبا سعر تقريبي لأسعار الصرف الفعلية ، على سبيل المثال يستخدم سعر متوسط للفترة لترجمة بنود الدخل والمصروف للعمليات الأجنبية.

* ينتج عن ترجمة القوائم المالية للمنشأة الأجنبية الاعتراف بفروقات الصرف الناشئة عن :
- ترجمة بنود الدخل والمصروف بأسعار صرف في تواريخ العمليات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال.

- ترجمة صافي الاستثمار الافتتاحي في المنشأة الأجنبية بسعر صرف مختلف عن ذلك الذي تم استخدامه في التقرير عنه سابقا.

4.تغيرات أخرى بحقوق المالكين في المنشأة الأجنبية :

* لا يتم الاعتراف بفروقات الصرف هذه كدخل أو مصروفات للفترة لأن للتغيرات في أسعار الصرف أثر بسيط أو ليس لها أي أثر مباشر على تدفقات النقدية الحاضرة أو المستقبلية سواء على عمليات المنشأة الأجنبية أو المنشأة معدة التقرير. عندما يتم توحيد المنشأة الأجنبية غير المملوكة بالكامل فإن فروقات الصرف المتجمعة الناتجة عن الترجمة التي تعزي للحقوق الأقلية يتم تخصيصها و تقرير عنها كجزء من حقوق الأقلية في الميزانية العمومية الموحدة.

* تتم معالجة أي شهرة ناشئة عن تملك منشأة أجنبية و أي تعديلات في القيمة العادلة للمبالغ المسجلة للأصول والالتزامات الناشئة عن تملك تلك المنشأة الأجنبية أما:

أ. كأصول و التزامات للمنشأة الأجنبية وتترجم بسعر الإقفال.

ب. كأصول للمنشأة معدة التقرير و التي إما قد تم التعبير عنها بعملة التقرير أو تعامل كنود غير نقدية بعملة أجنبية والتي يتم تعبير عنها باستخدام سعر الصرف بتاريخ العملية.

* يجري إتباع إجراءات الدمج العادية عند توحيد القوائم المالية للمنشأة الأجنبية في قوائم المنشأة معدة التقرير،مثل إلغاء الأرصدة و المعاملات بين الشركة الأم و الشركة تابعة (أنظر المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون، القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمعيار المحاسبي الدولي الحادي والثلاثون، التقرير المالي عن الاستثمارات في المشاريع المشتركة) ولكن فروقات الصرف الناشئة عن البنود النقدية بين المجموعة ،سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة ،لا يمكن إلغاؤها مقابل مبلغ ناشئ عن أرصدة داخلية أخرى في المجموعة لان البنود النقدية تمثل التزام لتحويل عملة إلى أخرى وتعرض المنشأة معدة التقرير إلى تحقيق مكسب أو خسارة من خلال تقلب العملة ،وعليه يتم الاستمرار بالاعتراف بمثل هذا الفرق في أسعار الصرف كدخل أو مصروف، أو إذا نشأت عن الظروف الموصوفة في الفقرة 16 فإنها تصنف كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار.

* عند إعداد القوائم المالية للمنشأة الأجنبية بتاريخ مختلف عن تاريخ التقرير للمنشأة معدة التقرير، تقوم المنشأة الأجنبية عادة بإعداد قوائمها المالية لأغراض التوحيد مع القوائم المالية للمنشأة معدة التقرير بنفس تاريخ القوائم المنشأة معدة التقرير. وعندما لا يكون ذلك عملياً، فإن المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون، القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، يسمح باستخدام قوائم مالية معدة بتاريخ مختلف شريطة أن لا يزيد الفرق عن ثلاثة أشهر. في مثل هذه الحالة، يتم ترجمة أصول والتزامات المنشأة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية للمنشأة الأجنبية ويتم إجراء تعديلات عندما يكون مناسباً لحركات الهامة في أسعار الصرف حتى تاريخ الميزانية العمومية للمنشأة معدة التقرير بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرين القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرين، والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة.

* يجب إعادة بيان القوائم المالية للمنشآت الأجنبية التي تعد تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم بموجب المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون، التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، قبل أن يجري ترجمتها إلى عملة التقرير للمنشأة معدة التقرير. و القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون، التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، فإنه يجب أن تستخدم المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ التوقف كتكلفة تاريخية للترجمة إلى عملة التقرير للمنشأة المعدة التقرير.

5. التخلص من المنشأة الأجنبية:

* عند التخلص من المنشأة الأجنبية فإنه يجب الاعتراف بالمبلغ المتجمع لفروقات الصرف المؤجلة التي تعود لتلك المنشأة الأجنبية كدخل أو مصروفات في نفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في المكسب أو الخسارة من التخلص.

* يمكن أن تتخلص المنشأة من حصتها في المنشأة الأجنبية من خلال البيع أو التصفية أو إعادة دفع أسهم رأس المال أو التخلي عن كامل أو جزء من تلك المنشأة. يمثل دفع ربح السهم جزء من التخلص فقط إذا كان يمثل استرداد للاستثمار. و في حالة التخلص الجزئي يجري إدراج حصة نسبية من فروقات الصرف المتجمعة في المكسب أو الخسارة. لا يمثل

تخفيض القيمة المسجلة للمنشأة الأجنبية تخلص جزئي، و عليه لا يتم الاعتراف بأي جزء مؤجل من مكسب أو خسارة العملات الأجنبية في تاريخ التخفيض.

6. التغيير في تصنيف العمليات الأجنبية :

* عند حدوث تغيير في تصنيف العمليات الأجنبية، فإنه يجب تطبيق إجراءات الترجمة المناسبة للتصنيف المعدل من تاريخ التغيير في التصنيف.

* يمكن أن يؤدي التغيير في طريقة تمويل العمليات أو تشغيلها بالنسبة للمنشأة معدة التقرير إلى تغيير في تصنيف تلك العملية الأجنبية. عندما يجري إعادة تصنيف عملية أجنبية مكمل لعمليات المنشأة معدة التقرير كمنشأة أجنبية، فإن فروقات الصرف الناشئة عن ترجمة الأصول غير النقدية بتاريخ إعادة التصنيف يجب أن تصنف ضمن حقوق الملكية.

وعندما يعاد تصنيف منشأة أجنبية كعملية أجنبية مكمل لعملية المنشأة معدة التقرير، فإن المبالغ المترجمة للبنود غير النقدية بتاريخ التغيير تعامل كتكاليف تاريخية لتلك البنود في فترة التغيير و الفترات اللاحقة. إن فروقات الصرف التي تم تأجيلها لا يعترف بها كدخل أو مصروفات حتى يتم التخلص من العملية .

الفرع الخامس : التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

1. الآثار الضريبية لفروق صرف العملات :

يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية و فروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبية مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر، المحاسبة عن ضرائب الدخل.

2. الإفصاح : يجب على المنشأة أن تفصح عن :

* مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة، يصنف هذا الفرق ضمن حقوق الملكية كبند منفصل و مطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.

* عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المنشأة فإنه يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة.

* عندما يكون هناك تغيير في تصنيف عملية أجنبية مهمة، يجب عن المنشأة أن تفصح عن: أ. طبيعة التغيير في التصنيف .

ب. سبب التغير.

ج. تأثير التغير في التصنيف على حقوق الملكية .

د. التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في تصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة .

* يجب على المنشأة الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في ترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية .

* يستحب للمنشأة كذلك الإفصاح عن سياسة إدارة مخاطر العملات الأجنبية .

3. أحكام انتقالية:

* عندما تطبق المنشأة هذا المعيار لأول مرة يجب على المنشأة التصنيف بشكل منفصل والإفصاح عن الرصيد المتجمع في بداية الفترة لفروقات الصرف المؤجلة والمصنفة كحق ملكية في فترات سابقة إلا إذا كان المبلغ غير قابل للتحديد بشكل معقول .

المبحث الثاني: مناقشة المعيار رقم : 21 .

حسب هذا المعيار تم اعتماد طريقتي سعر الصرف الإقفال بالنسبة لبنود الميزانية وسعر الصرف الجاري بالنسبة لعناصر قائمة الدخل و هذا عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة لشركة متعددة الجنسيات لإعداد القوائم الموحدة، كما يمكن الإشارة بشكل مهم أنه لم يتطرق هذا المعيار إلى محاسبة التغطية الخاصة بمخاطر الصرف وبالتالي نجد أن المؤسسات والتي تتعامل بمختلف العملات تجري عليها عدة عمليات سواء في شكل تجاري أو استثماري وطبعاً سوف تتحمل بعض المخاطر فإنها تعتمد على محاسبتها الخاصة في تغطية هذا الخطر أو ما هو منصوص عليه في محاسبتها على المستوى المحلي (مثلاً الخطط المحاسبي الوطني في الجزائر).

المطلب الأول: عرض بعض المعايير الدولية لإيضاح المعيار رقم 21:

كما تطرق له عند عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 :آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية فإنه يجب الاستعانة ببعض المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لزيادة التوضيح والشرح لهذا المعيار (لقد تم الإشارة إلى بعضها عند عرضه) ولعل أهمها المعايير التالية:

الفرع الأول :المعيار الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية :

إن هذا المعيار يتناول أهم الصفات و الطرق التي يتم إعداد القوائم بها لكي تتميز بالموضوعية والملائمة المطلوبتين لكي من مستعملها لكي يتخذوا قراراتهم على إثرها و أهم النقاط أو العناصر التي تناولها هذا المعيار و التي سوف نتطرق لها باختصار فيما يلي²:

- * مسؤولية إعداد القوائم المالية * عناصر القوائم المالية
- * مراعاة عدالة عرض القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- * السياسات المحاسبية. * الخصائص النوعية للقوائم المالية.
- * فرضية استمرارية المنشأة. * المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- * طريقة عرض بنود قائمة المركز المالي (الميزانية)

² عقري مصطفى، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس "سطيف"، العدد 05/2005، ص 67.

* القوائم المالية (مخرجات النظام) الإفصاح المحاسبي.

* طريقة عرض قائمة الدخل. * طريقة عرض قائمة التدفق النقدي.

* الملاحظات على القوائم المالية.

و عليه نجد أن القوائم المالية ذات الهدف العام تهدف إلى التزويد بمعلومات عن المركز المالي، الأداء المالي (نتيجة الأعمال)، التدفقات المالية، التغيرات في حقوق الملكية للمؤسسة لكل مستخدم هذه القوائم المالية لغايات اتخاذ القرارات الاقتصادية، و لأجل ذلك يجب على هذه القوائم أن تتوفر على معلومات تخص كل من:

* الأصول * الالتزامات * حقوق الملكية * الدخل و المصاريف * التغيرات الأخرى في حقوق الملكية * التدفقات النقدية، و بالإضافة إلى الهدف السابق لهذه المعلومات فهي تساعد أيضا هؤلاء المستخدمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، كما أن مسؤولية إعداد هذه القوائم تقع على عاتق إدارة المؤسسة حتى و لو قام بإعدادها محاسب خارجي فذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم.

و منه نجد أن القوائم المالية تنقسم إلى أربع قوائم أساسية وهي:

* قائمة المركز المالي: وهي تتضمن أصول المؤسسة و التزاماتها و حقوق ملكيتها في تاريخ معين.

* قائمة الدخل: و هي تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات بالمصاريف لفترة زمنية معينة.

* قائمة التغيرات في حقوق الملكية: و هي تتضمن كل تغيرات التي تحدث على حقوق الملكية و كذا التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب مع أصحاب الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

* قائمة التدفقات النقدية: و هي تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية التي تمت خلال فترة محددة.

و يجب على القوائم المالية التي تعدها المؤسسة أن تحترم مجموعة من الاعتبارات العامة (سبق ذكرها في المبحث السابق) نلخصها في النقاط التالية:

* التمثيل الصادق و الالتزام بمعايير المحاسبية الدولية أي يجب أن يكون هذا التمثيل صادقا و صحيحا لآثار العمليات و الأحداث التي تقوم بها المؤسسة على الحسابات ذات العلاقة.

* فرضية الاستمرار بمعنى أن المنشأة التي تعد قوائم مالية تستند فيها إلى أنها مستمرة في النشاط في المدى المستقبلي.

* المحاسبية المستندة إلى أساس الاستحقاق أي يتم الاعتراف بكل ما يظهر في القوائم المالية كالمصاريف و الإيرادات سواء تم قبضها أو لا في تلك السنة، و نفس الشيء بالنسبة لبنود الميزانية و قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأصول ، الالتزامات ،حقوق الملكية ، الدخل ، المصاريف...الخ).

* الاتساق أو الثبات بمعنى ثبات المنشأة على استخدام ذات الأساس و المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى و قد يكون متعلق بأحد المعالجات المحاسبية كالاهلاك (استخدام إحدى الطرق) أو تقييم المخزون، أما الاتساق فيتعلق بعرض مختلف البنود في شكل منظم (جدول مثلا) باحترام ترتيب معين.

* الأهمية النسبية و مستوى التجميع أي أن المعاملة المحاسبية لبند ما تختلف حسب أهميته مقارنة بالبنود الأخرى و عليه يمكن جمع عدة بنود غير متماثلة في عنصر واحد إذا كانت أهميتهم النسبية ضعيفة.

* المقاصة و يتمثل ذلك في إظهار بعض البنود بقيمتها الصافية فقط كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، ولا يمكن إجراء المقاصة بين عناصر الأصول و الالتزامات أو بين بنود الدخل و المصروفات إلا إذا كان جائزا أو مطلوبا بموجب معيار آخر.

* المعلومات المقارنة أي قابلية المعلومات المستخرجة من القوائم المالية للمقارنة بينها من فترة غلى أخرى أي مقارنتها مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى.

كما لا تخلوا هذه القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبية الدولية من مجموعة من الانتقادات تخص مشكلتي القياس و التحقق و اللتان تعتبران المشكلتين المزمنتين للمحاسبة على مر الزمان، و لم يتمكن القائمين على التخلص الكلي من هذه الانتقادات لكن هناك جهودا حثيثة للتقليل من آثارها السلبية على الأقل و من بين هذه الانتقادات نذكر على سبيل المثال لا على حصر ما يلي:

* استخدام بدائل محاسبية متعددة مقبولة قبولا عاما و تم إقرارها بموجب المعايير المحاسبية الدولية، وهذه البدائل لا تتعلق بكيفية عرض البيانات فحسب بل حتى بطريقة المعالجة المحاسبية لها و بالطبع تؤدي إلى الوصول نتائج مختلفة، و بالتالي يكون متخذ القرار أمام معلومات تقود إلى اختلاف نتائج الأعمال و إلى نشوء صراع في القرارات المتخذة.

* تعدد أسس قياس بنود القوائم المالية، إذ نجد أن هناك عدة طرق لقياس نفس البند (هو أحد المشكلتين الأساسيتين اللتان سبق الإشارة لهما) من بينها:

- صافي القيمة البيعية كما ورد في المعيار المحاسبي رقم 36 و المتعلق بانخفاض قيمة الأصول.

- صافي قيمة القابلة للتحقق كما ورد في المعيار المحاسبي رقم 2 المتعلق بالمخزون السلي.

- القيمة في الاستخدام و ورد هذا البديل في المعيار الدولي رقم 36.

- القيمة العادلة و وردت في معظم المعايير الدولية مثل المعيار رقم 16 المتعلق بالممتلكات و التجهيزات و المعدات و المعيار الدولي رقم 39 المتعلق بالقياس و تحقق الأدوات المالية.

- التكلفة المطفأة و التي وردت في المعيار الدولي رقم 39.

- القيمة القابلة للاسترداد و قد وردت في المعيار الدولي رقم 36.

و هذا الانتقاد من الأهمية بما كان و ذلك لجواز استخدام كل هذه البدائل فلنتصور كيف يكون المبلغ الإجمالي للأصول إذا تم قياسها بمختلف هذه البدائل.

* استخدام الحكم الشخصي إذ يتم استخدامه تارة بصورة مباشرة مثل تحديد الأهمية النسبية لبند ما، و تارة يستخدم متخفياً تحت طائلة تعدد البدائل ليتم اختيار البديل المناسب، أو وراء التقدير بتأثره بالتشاؤم أو التفاؤل في عمليات التقدير وكذا عند عملية إعادة التقييم لبعض الأصول لدى تبني أسلوب إعادة التقييم كما ورد في المعيار الدولي رقم 16.

* افتراض ثبات وحدة النقد و بالتالي كل العناصر المكونة للأصول و الإلتزامات و حقوق الملكية و المصاريف و الإيرادات يتم قياسها بما تساويه من قيمة نقدية عند نشوئها و بالتالي يتم تجاهل كل التغيرات التي تحدث للأسعار و ذلك تطبيقاً لمبدأ التكلفة التاريخية الأمر الذي يخالف الواقع تماماً .

أما فيما يخص القوائم المالية التي تعدها المنشأة فيجب مراعاة الاعتبارات الشكلية التالية:

IFAS. يتم تطبيق المعايير المحاسبية **IAS** * الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية

* يجب بيان الأمور التالية عن القوائم المالية بوضوح وهي:

- اسم القائمة وتاريخها - اسم المنشأة التي تعود لها القوائم المالية - فيما إذا كانت القوائم المالية منفردة بمنشأة معينة أو موحدة لمجموعة معينة من المنشآت - العملة التي يتم إعداد القوائم المالية بها كالدينار أو الدولار أو غيرها.

* تحديد الفترة المعنية بتلك القوائم.

الفرع الثاني: المعيار الدولي رقم 12: المحاسبة عن ضرائب الدخل:

إن الضرائب تعتبر من المواضيع الهامة التي يتم تناولها في علم المحاسبة و يتجلى ذلك من خلال تخصيص معيار كامل لها، و لقد تدخل هذا المعيار وغيره من المعايير الدولية بتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، فقد لا تتفق نتيجة الأعمال مع الربح الخاضع للضريبة أو

ما يسمى بالوعاء الضريبي حيث يتطلب الأمر تعديل الربح المحاسبي بما يتوافق مع القوانين و التشريعات الضريبية المحلية للوصول إلى الربح الضريبي.

و لقد تم التطرق للموضوع الضريبية في هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل توحيد المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بأصول أو التزامات الضريبة المؤجلة وكيفية الاعتراف بالضريبة كمصروف.

وعليه يمكن ذكر الخطوط العريضة التي يمكن الاسترشاد بها عند صياغة القوانين الضريبية المحلية و هذه العلاقة المتبادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والتشريعات المحلية لإيجاد أكبر درجة مواءمة بينهما، ومنه تدور المحاور الأساسية لهذا المعيار فيما يلي:

* التعرف على قواعد الاعتراف بالضريبة سواء كانت ضريبة دخل عن الفترة الحالية أو كانت التزامات أو أصول ضريبية سابقة.

* تحديد طرق الاعتراف بأصول أو التزامات الضريبة وكيفية قياسها.

* تحديد متطلبات الإفصاح والعرض لأصول و التزامات الضريبة.

وعليه فقواعد الاعتراف بالضريبة تتعلق بالأمور الثلاثة التالية:

* تساوي الضريبة المستحقة مع الضريبة المدفوعة ولا يترتب على ذلك تحقق أصول أو التزامات ضريبية.

* زيادة الضريبة المستحقة عن الضريبة المدفوعة ويترتب على ذلك تحقق ضريبة واجبة الدفع أي تحقق التزام ضريبي بمقدار هذه الزيادة.

* زيادة الضريبة المدفوعة عن الضريبة المستحقة ويترتب على ذلك دفع ضريبة مقدما أي تحقق أصول ضريبية بمقدار هذه الزيادة.

أما مصروف أو دخل الضريبة فيتم الاعتراف به كما يلي:

* يجب الاعتراف بالضريبة المؤجلة أو الحلية كدخل أو مصروف وتضمينها في ربح أو خسارة الفترة.

* إذا تعلق الضريبة ببند اقتطعت أو حملت على حقوق الملكية فإن الضريبة أيضا يجب ترحيلها أو تحميلها على حقوق الملكية.

ويتم عرض الضريبة المستحقة بإجراء المقاصة بين أصول الضريبة المتداولة في الميزانية فقط إذا كان للمنشأة الحق القانوني والنية في الإطفاء على أساس الصافي، إضافة إلى أن هذه الأصول والالتزامات الضريبية تم فرضها من طرف نفس السلطة الضريبية وعلى نفس المنشأة.

أما فيما يخص الإفصاح فعلى المؤسسة أن تفصح عن مجموعة من العناصر الضريبية نذكر أهمها:

* الأصول والتزامات الضريبة .

* مصروفات الضريبة أو دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من النشاطات العادية وذلك ضمن قائمة الدخل.

* التغيرات في معدلات الضريبة .

* مقادير الفروقات المؤقتة القابلة للخصم، خسائر الضريبة غير المستحقة وائتمان الضريبة غير المستخدم.

* تأثيرات الضريبة للتوزيعات اللاحقة لصدور الميزانية.

* الفروقات المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة أو الفروع أو العقود المشتركة.

الفرع الثالث: المعيار الدولي رقم 27: القوائم المالية الموحدة³:

لعله من المواضيع المحاسبية الهامة إعداد القوائم المالية الموحدة ويتمثل ذلك في مركز مالي موحد ونتيجة أعمال موحدة بحيث يتم النظر إلى الوحدات التي تعود إليها هذه القوائم كوحدة واحدة.

ولقد تطرق هذا المعيار إلى القوائم المالية الموحدة والمنفردة حيث يدور المعيار حول المحاور التالية:

* إعداد و عرض القوائم المالية الموحدة لمجموعة من المنشآت التي تكون تحت سيطرة الشركة الأم.

* المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المنشآت ذات السيطرة المشتركة عليها، والشركات الزميلة عندما تختار المنشأة أو يتطلب منها بموجب قوانين محلية عرض قوائم مالية منفردة (ليست موحدة).

يمكن الاستدلال على السيطرة عندما تملك الشركة الأم أكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة، وحتى مع عدم امتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت يمكن الاستدلال على السيطرة بما يلي:

* امتلاك أكثر من نصف حقوق التصويت بموجب اتفاقية مع مستثمرين آخرين.

* التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لمنشأة أخرى بموجب تشريع أو اتفاقية.

* تعيين وإنهاء خدمات معظم أعضاء مجلس الإدارة.

* اكتساح معظم الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة.

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص100.

كما يتطلب على المنشأة عرض القوائم المالية الموحدة وتقوم فيها بتوحيد استثماراتها في الشركات التابعة.

أما إجراءات التوحيد لتحقيق التوحيد بين وحدات المجموعة الواحدة فيمكن إدراجها على النحو التالي:

- * يجب إلغاء الأرصدة والعمليات والدخل والمصروفات بين المجموعة بالكامل.
- * يجب إعداد القوائم المالية للشركة الأم والشركات التابعة لها كلها في نفس التاريخ.
- * يجب إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام السياسات المالية الموحدة لمثل تلك العمليات والأحداث الأخرى تحت نفس الظروف.
- * يجب عرض حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة ولكن بشكل منفصل عن حقوق المساهمين في الشركة الأم ويجب أيضا عرض حصة الأقلية من الربح أو الخسارة بشكل منفصل.
- كما يجب الإفصاح في القوائم المالية الموحدة عن :
- * طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة عندما لا تملك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة أكثر من نصف حقوق التصويت.
- * أسباب عدم تحقيق السيطرة عندما تكون الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لأكثر من نصف حقوق التصويت أو الحقوق المحتملة للتصويت في المنشأة المستثمر فيها.
- * تاريخ الإعلان عن القوائم المالية للشركة التابعة عندما تستخدم هذه القوائم المالية لإعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الأم.
- * طبيعة و أهمية القيود التي تواجه الشركات التابعة لتحويل الموال للشركة الأم على شكل توزيعات نقدية أو لإعادة دفع القروض أو التسبيقات.

الفرع الرابع: المعيار الدولي رقم 39: الأدوات المالية – الاعتراف و القياس⁴:

يعتبر هذا المعيار المحاسبية الدولية التي أحدثت تغييرا جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة (fair Value) كأساس لتقييم الاستثمارات المالية

⁴ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سابق، ص 355.

المتاحة للمتاجرة و الاستثمارات المتاحة للبيع هذا بالرغم من أن مفهوم القيمة العادلة لم يرد كأحد مفاهيم القياس الأساسية في إطار إعداد و عرض القوائم المالية.

و لقد تم التطرق إلى الاعتراف بالأدوات المالية و قياسها بموجب هذا المعيار حول المحاور الأساسية التالية:

* التعرف على كيفية الاعتراف بالأدوات المالية و طرق قياسها.

* التأكد من استخدام القيمة المعدلة لقياس الأدوات المالية، و هو بذلك يطرق باب مفهوم القياس و إمكانية حل المشاكل المتعلقة به.

* التعرف على التحوط و مبررات استخدامه و أساليب تطبيقه.

يدخل ضمن نطاق هذا المعيار عدة نقاط نذكر أهمها:

* يطبق المعيار كل أنواع الأدوات المالية ما عدا الحالات التالي التي تدخل ضمن نطاق معايير أخرى:

- الحقوق في الشركات التابعة و الشركات الزميلة و العقود المشتركة و التي غطيت بالمعايير رقم: 28، 27، 31.

- حقوق المستخدمين و التزاماتهم بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها المعيار رقم 19.

- عقود الاعتبارات الطارئة في عمليات اندماج الأعمال حسب معيار IFRS3 .

- الحقوق و الالتزامات بموجب عقود التأمين.

- الأدوات المالية التي تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب المعيار رقم 32.

* الإيجارات إذ يطبق على الحسابات المدينة و الدائنة المتعلقة بالإيجارات فقط في الحالات الخاصة التالية:

- الحسابات المدينة المتعلقة بالإيجارات مع الأخذ بعين الاعتبار مخصصات عدم الاعتراف و مخصصات الانخفاض.

- الحسابات الدائنة المتعلقة بالإيجارات مع الأخذ بعين الاعتبار مخصصات عدم الاعتراف.

* التزامات القروض بحيث تعتبر خارج نطاق هذا المعيار إذا توفرت الشروط التالية:

- إذا لم يمكن بالإمكان سدادها نقداً أو بواسطة أي أداة مالية.

- لم يتم تشخيصها كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- لا يوجد لدى المؤسسة ممارسة سابقة ببيع القروض التي تنتج عن الالتزام قليلا بعد نشوئها.
- عقود شراء أو بيع البنود غير مالية إذ تعتبر في نطاق عمل هذا المعيار في الحالات التالية:
- إذا أمكن إطفأؤها نقدا بأصل مالي آخر.
- لا تدخل في استلام أو تسليم بند غير مالي.
- مقتناة لهذا الغرض بالاستناد إلى متطلبات المنشأة المتوقعة للشراء أو البيع أو الاستخدام.
- كما يصنف المعيار الأدوات المالية بالاعتماد على الأسس التالية:
- * التصنيف كالتزام أو حق ملكية، إذ يمكن اعتبار كذلك إذا:
- كانت عبارة عن منافع اقتصادية مملوكة من قبل المنشأة فانه يتم تصنيفها كالتزامات.
- * تصنيف الأصول المالية إلى المجموعات التالية:
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة و هي الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة.
- الأصول المالية المتاحة للبيع.
- القروض و الحسابات المدينة.
- الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق.
- انه يمكن الاعتراف و التوقف عن الاعتراف حسب الحالتين كما يلي:
- * الاعتراف المبدئي: و الذي يتم حسب النقاط التالية:
- يتطلب هذا المعيار الاعتراف بالأصول المالية و الالتزامات عندما تصبح النشأة فقط جزء من الشروط التعاقدية للأداة.
- يتم الاعتراف بالمشتريات المنتظمة أو مبيعات الأصول المالية و كذلك عدم الاعتراف بها بالمحاسبة عنها في تاريخ المتاجرة أو في تاريخ التسوية.
- يتطلب المعيار بأن يتم الاعتراف بالأصول المالية و الالتزامات المالية إضافة إلى كل المشتقات في الميزانية.
- * التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي: حسب الحالات التالية:

- تحديد فيما إذا كان الأصل محل عدم الاعتراف.
- عند تحديد الأصل الذي سيتم عدم الاعتراف به يتم التأكد من تحويله.
- يتم تحويل الأصل سواء قامت المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية المرتبطة به، أو قامت المنشأة بالاحتفاظ بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية الناتجة عنه.
- * التوقف عن الاعتراف بالالتزام المالي في الميزانية و ذلك عندما يتم إطفائه فقط، أي يتم استبعاد أو إلغاء أو تسديد الالتزام المحدد في العقد.
- أما فيما يخص محاسبة التحوط حسب هذا المعيار و ذلك في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنشأة بسبب التعامل مع الأدوات المالية إذ يمكن أن تتعلق بالمخاطر التالية (38):
- * مخاطر النفقات المالية. * مخاطر القيمة العادلة. * مخاطر العملة الأجنبية.
- و لتجنب هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها يتم التحوط لها باستخدام أساليب و تقنيات عديدة منها بيع و شراء العقود الآجلة و عقود الفائدة و الخيارات.
- و عند استخدام هذه التقنيات يجب احترام مجموعة من الشروط إذ يجيز هذا المعيار استخدام محاسبة التحوط في ظل ظروف معنية و التي تفيد بان عملية التحوط:
- * تم تحديدها و توثيقها رسميا بما في ذلك أهداف و إستراتيجيات إدارة مخاطر المنشأة لتبني التحوط و تحديد أدوات و البنود التي يتم بها التحوط.
- * يتوقع بأن تكون فعالة أكثر في تحقيق مقاصد للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المرتبطة بالمخاطر التي يتم التحوط لها كما تم تشخيصها و توثيقها و يمكن قياس الفاعلية بموضوعية.
- و نجد أن للتحوط عدة أنواع تتمثل في:
- * تحوط القيمة العادلة و ذلك ضد التغير للقيمة العادلة لأصل أو التزام تم الاعتراف به.
- * تحوط التدفقات النقية و ذلك ضد التذبذبات في هذه التدفقات.
- تحوط العملة الأجنبية الالتزامات المنشأة يمكن اعتباره كتحوط القيمة العادلة أو تحوط النفقات النقدية.

كما يجيز هذا المعيار باستخدام محاسبة التحوط القيمة العادلة في تحوط المحفظة لمخاطر سعر الفائدة (التحوط الكلي) و تتوقف محاسبة التحوط إذا:

- * انتهت صلاحية الأداة المالية أو تم بيعها أو تم استبدالها أو ممارستها.
- * لم يعد التحوط متوافقا مع شروط الاعتراف مثل توقف سريانه.
- * لم يعد يتوقع ظهور عملية التنبؤ ثانية في تحوطات التدفقات المالية.
- * أن المنشأة قامت بإلغاء تشخيص التحوط.

أما فيما يخص الإفصاح فبعد مراجعة المعيارين IAS 32 و IAS 39 في عام 2003، فكب المعلومات التي يتم الإفصاح عنها يتعلق بالأدوات المالية التي تم التعامل معها وفقا لما في ف المعيار رقم 39، و أخيرا انتقل الإفصاح بالأدوات المالية إلى المعيار الجديد IFRS 7 الذي خصص لذلك بقي المعيار رقم 32 لعرض الأدوات المالية فقط.

المبحث الثالث : التطبيق العملي للمحاسبة الدولية عن التعاملات بالعملات الأجنبية وفق**المخطط الوطني المحاسبي PCN و نظام المحاسبة المالية المقترح SCF:**

إن المحاسبة الجزائرية المطبقة إلى حد الساعة لا تطبق معايير المحاسبة الدولية فعليه تختلف المعالجة المحاسبية للتعاملات بالعملات الأجنبية عما هو للدول و المؤسسات الدولية التي تطبق هذه المعايير و لكن تم استدراك ذلك من خلال نظام المحاسبة المالي الذي تم اعتماده و تأجل تطبيقه الرسمي إلى سنة 2010 حتى التحكم الجيد في مفاهيمه الجديدة من خلال العملية الإعلامية التي تقوم بها مختلف الهيئات المخولة و هو في عمومها مستنبط من معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: التطبيق العملي وفق للمخطط الوطني المحاسبي

بالنسبة للمؤسسات التي تجري عمليات تجارية مع الخارج فإنه ينشأ عن ذلك أثر محاسبي من خلال وجود التزام مالي على المؤسسة بعملة أجنبية ففي حالة قيامها باستيراد سلع أو مواد أولية فإنها و بعد اتفاقها مع المورد على النوعية و السعر و تاريخ الاستلام تقوم بفتح اعتماد مستندي على مستوى بنكها و هو تعهد من طرف بنكها بتسديد قيمة الكمية المستوردة أمام بنك المورد و بالتالي يكسب تدخل البنك نوع من الثقة خاصة للمورد الذي لا يمكنه إرسال السلعة و الوثائق الخاصة بالعملية حتى يضمن فتح هذا الاعتماد بقيمة الصفقة بالعملة المتفق عليها، و تعالج إجراءات هذه العملية عبر الخطوات التالية:

1- في تاريخ فتح الاعتماد: في هذا التاريخ و عند وصول مقرر فتح الاعتماد من البنك بالقيمة التي تغطي الصفقة و باستعمال سعر صرف تلك العملة مقابل الدينار الجزائري في ذلك التاريخ (تاريخ التوطين) نضرب قيمة الصفقة بالعملة الصعبة في السعر نحصل على قيمة الصفقة بالعملة الوطنية و يقوم المحاسب بتسجيل القيد المحاسبي كالتالي:

***	***	تاريخ فتح الاعتماد من ح/ سلفيات مستديمة و اعتمادات مستنديه إلى ح/ البنك تجميد البنك لقيمة الصفقة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف في تاريخ التوطين.	485	488
-----	-----	--	-----	-----

2- تسجيل عمليات الشراء: بعد تسجيل عملية فتح الاعتماد ينتقل إلى تسجيل عملية الشراء في نفس التاريخ السابق

***	***	تاريخ فتح الاعتماد من ح/ مشتريات بضاعة إلى ح/ المورد تسجيل عملية الشراء.	530	380
-----	-----	--	-----	-----

3- إذا تمت العملية في نفس السنة: أي عملية التسديد الفعلي للمورد، يقوم المحاسب بعكس القيد الخاص بتجميد مبلغ الصفقة و هنا سوف نجد ثلاث حالات ممكنة:

*** الحالة الأولى:** سعر الصرف في تاريخ التوطين هو نفسه في تاريخ التسوية: يسجل المحاسب القيدين التاليين .

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ البنك	485	
***	إلى ح/ سلفيات مستديمة و اعتمادات مستنديه فك التجميد عن مبلغ الصفقة لدى البنك .	488	
تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	إلى ح/ البنك	485	
	التسديد الفعلي للمورد.		

*** الحالة الثانية: سعر الصرف في تاريخ التسوية النهائي أكبر من سعر الصرف عند تاريخ**

التوطين: و عليه نجد أن المؤسسة سوف تدفع مبلغ أكبر من المبلغ الذي تم تجميده و هي تكاليف إضافية يتم تسجيلها كتكاليف استثنائية (خارج الاستغلال) تمثل خسارة تقلبات أسعار الصرف يتم حسابها بالعلاقة الرياضية التالية:

(سعر الصرف في تاريخ التسوية – سعر الصرف في تاريخ التوطين) * قيمة الصفقة بالعملة الصعبة

و يتم التسجيل المحاسبي للعملية ككل كما يلي:

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ البنك	485	
***	إلى ح/ سلفيات مستديمة و اعتمادات مستنديه فك التجميد عن مبلغ الصفقة لدى البنك .	488	
تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	إلى ح/ البنك	485	

التسديد الفعلي للمورد.

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ تكاليف استثنائية	698	
	إلى ح/ المورد	530	
	تسوية الفرق في المبلغ للمورد كتكاليف استثنائية.		

*** الحالة الثالثة: سعر الصرف في تاريخ التسوية النهائي أقل من سعر الصرف عند تاريخ**

التوطين: في هذه الحالة سوف تسدد المؤسسة مبلغاً أقل من المبلغ الذي تم تجميده للصفقة و عليه نعتبر الفرق كنواتج استثنائية (خارج الاستغلال) تمثل ربحاً ناتجاً عن تقلبات أسعار الصرف، يتم حساب هذا الفرق بالعلاقة التالية:

(سعر الصرف في تاريخ التوطين - سعر الصرف في تاريخ التسوية) * قيمة الصفقة
بالعملة الصعبة

و يتم التسجيل المحاسبي للعملية ككل كما يلي:

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ البنك	485	
***	إلى ح/ سلفيات مستديمة و اعتمادات مستنديه فك التجميد عن مبلغ الصفقة لدى البنك.	488	
تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	إلى ح/ البنك التسديد الفعلي للمورد.	485	
تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	إلى ح/ نواتج استثنائية	798	
تسوية الفرق في المبلغ للمورد كتكاليف استثنائية.			

4- إذا لم تتم العملية في نفس السنة: في هذه الحالة نصل إلى نهاية السنة و لم تقم المؤسسة بالتسديد النهائي للمورد و عليه يقوم المحاسب بتكوين مؤونة لمواجهة الخسائر المحتملة من تسديد لمبلغ أكبر من المبلغ الذي يتم تجميده لتسديد قيمة الصفقة، و عليه يقوم المحاسب بإعادة تقييم حقوق الموردين من العملات الصعبة، على أساس سعر الصرف ليوم الإقفال (نهاية الدورة المحاسبية في 12/31)، و يتم التسجيل المحاسبي لهذه العملية في حالة وفق التسلسل الزمني التالي: * **في نهاية الدورة المحاسبية:** تكوين مؤونة بالفرق التالي:
(سعر الصرف في تاريخ الإقفال – سعر الصرف في تاريخ التوطين) * مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة

12/31			
***	من ح/ مخصصات استثنائية	699	
***	إلى ح/ مؤونة الخسائر المحتملة	190	
124			

* في تاريخ التسديد الفعلي للموارد: عند هذا التاريخ سوف نواجه عدة حالات ممكنة:
- الحالة الأولى: سعر الصرف في تاريخ التسوية النهائي مساو لسعر الصرف في تاريخ الأقفال، أي تحمل خسائر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف مساوية للمؤونة المكونة و عليه يقوم المحاسب بتسجيل القيود المحاسبية التالية :

تاريخ التسوية النهائي			
***	***	من ح/ المورد	530
	***	من ح/ تكاليف استثنائية	698
	***	من ح/ البنك	485
		تسديد الفعلي لقيمة الصفقة للمورد مع تحمل تكاليف إضافية	
تاريخ التسوية النهائي			
***	***	من ح/ مؤونة الخسائر المحتملة	190
	***	إلى ح/ استرجاع تكاليف سنوات ساب	796
		التسديد الفعلي للمورد	

- الحالة الثانية: عدم الحاجة لاستعمال المؤونة: أي الحالة التي يكون فيها سعر الصرف في تاريخ التسوية النهائي مساو تماما لسعر الصرف في تاريخ التوطين و عليه يتم تسديد نفس المبلغ الذي تم تجميده و بالتالي إلغاء المؤونة المكونة كليا كما يلي:

تاريخ التسوية النهائي			
***	***	من ح/ المورد	530
	***	إلى ح/ البنك	485
		تسديد الفعلي لقيمة الصفقة للمورد	
***	***	تاريخ التسوية النهائي	
	***	من ح/ مؤونة الخسائر المحتملة	190
	***	إلى ح/ استرجاع تكاليف سنوات سابقة	796
		استرجاع المؤونة المكونة	

- الحالة الثالثة: الاستعمال الجزئي للمؤونة: في هذه الحالة يكون سعر الصرف في تاريخ التسديد الفعلي للمورد أكبر من سعر التوطين و لكنه أقل من سعر الصرف عند تاريخ الإقفال أي محصور بين السعرين و عليه تتحمل المؤسسة خسائر الصرف الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف بقيمة أقل من المؤونة، و يتم حساب قيمة هذه الخسارة بالعلاقة التالية:

(سعر الصرف في تاريخ التسديد الفعلي - سعر الصرف في تاريخ التوطين) * مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة

و عليه يقوم المحاسب بتسجيل القيود التالية:

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	من ح/ البنك	485	
***	من ح/ تكاليف استثنائية	698	
	تسديد الفعلي لقيمة الصفقة للمورد مع تحمل تكاليف إضافية		
تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ مؤونة الخسائر المحتملة	190	
***	إلى ح/ استرجاع تكاليف سنوات سابقة	796	
	التسديد الفعلي للمورد		

- الحالة الرابعة: عدم كفاية المؤونة: في هذه الحالة يكون سعر الصرف في تاريخ التسوية النهائي أكبر من سعر الصرف في تاريخ الإقفال و أكبر كذا من سعر الصرف في تاريخ التوطين و عليه تسديد مبلغ أكبر من الذي تم تجميده للصفقة، و عليه يقوم المحاسب بتسجيل القيود التالي:

تاريخ التسوية النهائي			
***	من ح/ المورد	530	
***	إلى ح/ البنك	485	
	قيد التسديد الكلي لمبلغ الصفقة في هذا التاريخ		

ثم يقوم بتسجيل قيد التكاليف الإضافية و إلغاء المؤونة المكونة كما يلي:

***	***	تاريخ التسوية النهائي من ح/ تكاليف استثنائية من ح/ المورد تسجيل تحمل التكاليف الإضافية	698	530
***	***	تاريخ التسوية النهائي من ح/ مؤونة الخسائر المحتملة إلى ح/ استرجاع تكاليف سنوات سابقة إلغاء المؤونة المكونة و استرجاعها	190	796

المطلب الثاني: التطبيق العلمي وفق نظام المحاسبة المالية المقترح⁵:

إن هذا النظام تم إعداد مشروع منذ 2006 من قبل عدة أطراف منها المصنف الوطني الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والسلطات العمومية (وزارة المالية)..... الخ .

ولقد تم تأجيل دخول النظام الجديد الخاص بالمحاسبة المالية حيز التنفيذ إلى تاريخ الفاتح من جانفي 2010 بعد أن كان مقررا في جانفي 2009 وعلية فإن أهم الإجراءات الجبائية والميزانية المقررة في إطار قانون المالية التكميلي 2008 لم تتغير عن سابقتها بعدما لاحظت وزارة المالية انه يتعذر على مجموع المتعاملين الاقتصاديين التهيؤ للموعد على المستوى التقني.

وقد تم إعداد نظام المحاسبة الجديد الذي سيحل محل نظام المحاسبة القديم المعمول به منذ 1975 وفقا لمبادئ ومناهج المحاسبة المالية المعمول بها عالميا (مستنبطا من معايير المحاسبة الدولية).

الفرع الأول: نص العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفق نظام المحاسبة المالية:

أما فيما يخص التعاملات بالعملات الأجنبية فتم تناول موضوعها في القسم السابع من الفصل الثاني تحت عنوان: **العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية، والذي جاء نصه كما يلي:**

- الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة يتم تحويل تكلفتها من العملة الصعبة إلى العملة الوطنية استنادا إلى أسعار الصرف المعمول به يوم إبرام الصفقة (العملية)، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية إلى غاية تاريخ استهلاك الأصل أو التخلص منه عن طريق البيع أو زواله.

- تحويل الديون الدائمة والمدينة المحررة بالعملة الأجنبية إلى الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ اتفاق الطرفين على العملة إذا تعلق الأمر بمعاملات تجارية أو في تاريخ وضع العملات الأجنبية تحت التصرف إذا كان المقصود هو عبارة عن عمليات مالية.

⁵ Bernard Raffounier, référence précédente,P397.

- عندما يتم نشوء ديون دائمة أو مدينة وتسويتها في السنة المالية نفسها، فإن الفوارق المثبتة قياساً إلى قيم الدخل، بسبب تقلبات سعر الصرف، تشكل خسائر أو أرباحاً في الصرف يجب تسجيلها حسب الحالة في الأعباء المالية أو نواتج المالية للسنة المالية.

- إذا بقيت عناصر نقدية (أموال وعناصر أصول وخصوم مطلوب استلامها أو دفعها بالنسبة إلى مبالغ محددة من المنقودات أو الواجب تحديدها) محررة بالعملات الأجنبية، فإن تسجيلها الأصلي يصبح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ.

- والفوارق بين القيم المسجلة أصلاً في الحسابات (التكاليف التاريخية) والقيم الناجمة عن التحويل في تاريخ الجرد ترفع المبالغ الأصلية أو تنقصها، وهذه الفوارق تشكل أعباء مالية أو نواتج مالية للسنة المالية، مع مراعاة الحدود المحتملة المنصوص عليها في المادة الآتية:

- إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة مشفوعة من جانب الكيان بعملية مماثلة معدة لتغطية تبعات تقلبات الصرف، وتدعى عملية تغطية الصرف فإن أرباح الصرف أو خسائره لا تسجل في حساب النتيجة إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية و عندما تحدث ظروف تلغي خطر الخسارة في الصرف كله أو جزء منه، فإن الحسابات المعينة في الحويلة تصحح تبعاً لذلك.

- تسجيل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي، هو في جوهره جزء لا يتجزأ من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان آخر أجنبي، في رؤوس الأموال الخاصة للكشوف المالية المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار الصافي وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحسابات كنواتج أو أعباء، فالعنصر النقدي مثل دين دائن أو مدين حيال كيان أجنبي، وليس دين زبون دائن له دين مورد مستحق له، يشكل في جوهره، استثماراً صافياً للكيان في ذلك الكيان الأجنبي، بينما لا يكون تسديد ذلك الدين الدائن لا مخططاً له ولا ممثلاً في مستقبل منظور، على أن هذا الدين الدائن أو المدين إذا كان محرراً بعملة أجنبية تختلف عن العملة السائرة لدى كل من الودعتين المعينتين، فإن الفوارق تسجل كنتيجة كما هو مبين في المادة:

- تسجل فوارق تحويل الصرف الناتجة عن تقلبات سعر الصرف بشأن الاستثمار الصافي لكيان ما في مؤسسة لها تقع في الخارج وتبعد مستقلة عنها مجال التسيير المالي والاستغلال (تسجيل) مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة تحت عنوان خاص "فارق تحويل الصرف" دون أن يدرج في حساب النتيجة.

الفرع الثاني: التعليق و المناقشة:

إن هذا النص تطرق لأمول مرة لمحاسبة التعاملات الأجنبية بشكل منفصل بحيث أدرج قضية الترجمة وكيفية معالجة فروقات الصرف والتي غالبا تكون عبارة عن أعباء أو نواتج تؤثر علي نتيجة الدورة، وما هو ملاحظ بشكل مميز هو تطرق هذا النص لمحاسبة التغطية أي إمكانية تغطية خطر الصرف ومعالجته محاسبيا عن طريق المؤونات كما كان معمول به من قبل، وفي الفقرة الأخيرة تطرق النص لكيفية معالجة استثمار مؤسسة ما في مؤسسة أجنبية أخرى والحساب الذي توضح في حساب خاص ضمن حقوق الملكية: حساب "فارق تحويل الصرف" كما هو معمول به في المحاسبة الدولية وهذا دليل علي المقاربة الدولية التي اعتمد عليها في إعداد هذا النظام الجديد الذي عند سريان مفعوله سوف يسمح بدون شك للمحاسبين الجزائريين من الاقتراب من الممارسة الدولية ومسايرتها.

يسجل ربح الصرف في الحساب رقم 766: أرباح الصرف، والخسائر في الحساب رقم 666: خسائر الصرف.

الفهرس

شكر و تقدير.....	
الإهداء.....	
مقدمة.....	أ- ب
الفصل الأول: دراسة نظرية حول سعر الصرف.....	39 - 6
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف وسوق الصرف.....	17 - 8
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....	10 - 8
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.....	9 - 8
الفرع الثاني: صيغ الصرف.....	10 - 9
المطلب الثاني: مفهوم سوق الصرف.....	14 - 11
الفرع الأول: تعريف سوق الصرف.....	12 - 11
الفرع الثاني: وظائف سوق الصرف.....	13 - 12
الفرع الثالث: أنواع سوق لصرف.....	14 - 13
المطلب الثالث: العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي.....	17 - 14
الفرع الأول: العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة.....	15 - 14
الفرع الثاني: العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة.....	16 - 15
الفرع الثالث: العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة والآجلة معا.....	17 - 16
المبحث الثاني: تحديد سعر الصرف.....	31 - 18
المطلب الأول: محددات سعر الصرف.....	23 - 18
الفرع الأول: الطلب والعرض على الصرف الأجنبي.....	19 - 18
الفرع الثاني: سعر الصرف التوازني.....	21 - 20
الفرع الثالث: مرونة الطلب والعرض.....	23 - 21
المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف.....	34 - 23
الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.....	24 - 24
الفرع الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.....	25
الفرع الثالث: نظرية الأرصد.....	25

31-26.....	المطلب الثالث: أنظمة الصرف.
28 -26.....	الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت.
30 -28.....	الفرع الثاني: نظام سعر الصرف الحر.
31-30.....	الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف.
39 -32.....	المبحث الثالث: مخاطر عمليات الصرف وآليات تغطيتها.
33 -32.....	المطلب الأول: مخاطر عمليات الصرف الأجنبي.
33.....	الفرع الأول: مخاطر الائتمان.
33	الفرع الثاني: مخاطر متعلقة بالصرف.
33.....	الفرع الثالث: المخاطر القاعدية.
34 -33.....	المطلب الثاني: تقنيات التغطية الداخلية.
33.....	الفرع الأول: المقاصة الداخلية.
34.....	الفرع الثاني: إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية.
34.....	الفرع الثالث: إدارة الأصول والخصوم.
39 -34.....	المطلب الثالث: تقنيات التغطية الخارجية.
36 -34.....	الفرع الأول: التغطية عن طريق المبادلة.
37 -36.....	الفرع الثاني: التغطية عن طريق خيارات الصرف.
38 -37.....	الفرع الثالث: الحصول على ضمانات حكومية لتغطية مخاطر الصرف.
39 -38.....	الفرع الرابع: التغطية عن طريق سوق الصرف الأجل.
92-42	الفصل الثاني : التعاملات بالعملات الأجنبية في ظل المحاسبة الدولية.
67- 42.....	المبحث الأول : الإطار العام للمحاسبة الدولية.
55-42.....	المطلب الأول: التوحيد المحاسبي الدولي:
45-42.....	الفرع الأول: الحاجة إلى التوحيد المحاسبي.
50-45.....	الفرع الثاني: الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي.
55-50.....	الفرع الثالث: الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي.
59 -55.....	المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة الدولية و أهميتها.
55.....	الفرع الأول: مفهوم المحاسبة الدولية.
56 -55.....	الفرع الثاني: أهمية المحاسبة الدولية.

الفرع الثالث: مشاكل المحاسبة الدولية و بيئتها.....	57-56
الفرع الرابع: أسباب اعتماد معايير المحاسبة الدولية ومدى الالتزام بتطبيقها.....	59-57
المطلب الثالث: معايير المحاسبة الدولية.....	67-59
الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية.....	60 -59
الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية و أسباب تعددها.....	62 -61
الفرع الثالث: محددات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطورها المستمر.....	63-62
الفرع الرابع: المبادئ الأساسية لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (الإطار المفاهيمي).....	64-63
الفرع الخامس: مسار إعداد المعيار المحاسبي وعرض مختلف المعايير المصدرة.....	67-64
المبحث الثاني : المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية..	92-68
المطلب الأول: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية.....	75-68
الفرع الأول: التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة وغير المحققة.....	70-68
الفرع الثاني: استخدام مدخل العملية الواحدة و مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.....	72-70
الفرع الثالث: محاسبة تغطية مخاطر الصرف.....	75 -72
المطلب الثاني: ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية.....	92-76
الفرع الأول: أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية.....	77-76
الفرع الثاني: التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية.....	79-77
الفرع الثالث: اختبار العملة الوظيفية أو الرسمية.....	81-79
الفرع الرابع: الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية.....	92-81
الفصل الثالث : آثار تغيرات الصرف على القوائم المالية.....	130 -95
المبحث الأول : رأي المحاسبة الدولية في التعاملات بالعملة الأجنبية من خلال المعيار الدولي رقم (21): آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية...95-106	
المطلب الأول: عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21: آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية	
IAS 21: Effets Des Variations Des Cours Des Monnaies Etrangeres	
.....	106-95
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن المعيار والهدف منه.....	97-95
الفرع الثاني: المعاملات بالعملة الأجنبية: (الاعتراف الأولي).....	99-97

100-99.....	الفرع الثالث: صافي الاستثمار في منشأة أجنبية.
105-100.....	الفرع الرابع: القوائم المالية للعمليات الأجنبية.
106-105.....	الفرع الخامس : التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
119-107.....	المبحث الثاني :مناقشة المعيار رقم : 21
119-107.....	المطلب الأول:عرض بعض المعايير الدولية لإيضاح المعيار رقم 21
111-107.....	الفرع الأول :المعيار الدولي رقم 1:عرض القوائم المالية
113-111.....	الفرع الثاني: المعيار الدولي رقم 12 :المحاسبة عن ضرائب الدخل.
115-114.....	الفرع الثالث:المعيار الدولي رقم27: القوائم المالية الموحدة.
119-115.....	الفرع الرابع: المعيار الدولي رقم39: الأدوات المالية –الاعتراف و القياس.
	المبحث الثالث : التطبيق العملي للمحاسبة الدولية عن التعاملات بالعملات الأجنبية وفق
130-120.....	المخطط الوطني المحاسبي PCN و نظام المحاسبة المالية المقترح
127-120.....	المطلب الأول: التطبيق العملي وفق للمخطط الوطني المحاسبي.
130-128.....	المطلب الثاني: التطبيق العلمي وفق نظام المحاسبة المالية المقترح.
130-128.....	الفرع الأول: نص العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفق نظام المحاسبة المالية.
130.....	الفرع الثاني: التعليق و المناقشة.
132.....	الخاتمة
136-134.....	قائمة المراجع
139-138.....	قائمة الجداول و الأشكال
144-141.....	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	بيان الجدول
57	توزيع أعضاء مجلس IASB
72-71-70	معايير المحاسبة الدولية
88	كيفية تصنيف ومعالجة مختلف بنود الميزانية
99	المقارنة بين طرق ترجمة القوائم المالية

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	بيان الأشكال
18	الطلب على الصرف الأجنبي
19	عرض الصرف الأجنبي
20	سعر الصرف التوازني
21	أثر زيادة الطلب على الصرف الأجنبي
46	العوامل التي هي أصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول
52	مختلف الأطراف الضاغطة والتي تؤثر على عمل المجلس معايير المحاسبية
60	كيفية إبلاغ المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرار
75	كيفية تشكل مكاسب و خسائر الصرف للمعاملات بالعملة الأجنبية
80	نشأة علاوة أو خصم الصرف بالنسبة للمستورد و المصدر

قائمة المراجع

1. العربية:

- الكتب:

- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- الطاهر لطرش، الطبعة الرابعة تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1993.
- سامي عفيفي الطبعة الثانية، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004.
- كامل بكري، اقتصاد دولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، يونيو 1999.
- عمرو محي الدين، أزمة النمر الأسويوية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000.
- مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.
- محمد عبد المنعم غفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، ط2، دار الصفاء، الأردن، 2003.
- السيد محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- عبد الباسط وفاء محمد، المخاطر الناشئة عن تقلب الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، دار النهضة العربية، 1998.
- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، جامعة المنوفية بمصر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002-2003.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

- الدون س هنديكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005.
- دونالدو كيسو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد حجاج، ج1، الطبعة الثانية، دار المريخ، 1995.
- حسين القاضي و مامون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، 2001.
- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى.
- عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.
- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS: 2007، دار إثراء للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2008.
- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، 2004.

- المذكرات:

- فلفولي سلمى، بن فرحات كهينة، تقنيات التغطية ضد خطر الصرف، الفرع علوم مالية، جامعة الجزائر، دفعة 2005.
- عقاري مصطفى، مساهمة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة لنسب شهادة الدكتوراة دولة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2004، ص30.
- عمار صليحة، فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006/2005.

- الجرائد الرسمية و المجلات:

- عقري مصطفى، المعايير المحاسبية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس "سطيف"، العدد 2005/05، ص67.

2. الفرنسية:

- Dominique plihom, les taux de change; édition la Découverte, Paris, 1991.
- 1993, P285. Gerrard charraux “ la gestion financier” adi ESF, nParis,
- Anne Le Manh et Catherine Mailler, Normes IFRS, Edition Foucher, 2007.

- Bourkaib Abderrahmane Adnan*, Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS Et Les Perspectives De leur Adoption En Algérie, Thèse De Magistère, L'Université D'alger,2006/2007.
- Bernard Raffounier, Axel Haller, Peter Walton, La Comptabilité Internationale, Edition Vuibert, Paris, 1997.
- Mailler Catherine, Le Manh Anne, référence précédente.
- Robert Obert, Aperçu Historique Sur l'évolution De L'IASC, Paris, 2003.
- Bourkaib Abderrahmane Adnan , référence précédente.
- Bernard Raffounier, Les Normes comptables Internationales IAS/IFRS 2EME? Economie,2005.

3. المواقع الالكترونية:

Fichier htm www.iasb.org,Le site official de I IASB

لا شك أن التطور المستمر في عالم المال والأعمال ينتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر والبحث المحاسبي وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والناجمة عن العولمة الاقتصادية ، وفي ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطبقا لتوجه المؤسسات نحو الاندماجات والتكتلات كإحدى الاستراتيجيات المتبعة والاتجاه نحو الخصوصية وزيادة اتساع أسواق المال وتخطي المعاملات التجارية والمالية المجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أوسع عبر الحدود العالمية مما أدى إلى تعاظم أهمية المحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية التي توفرها لمختلف المستعملين خاصة في شكل قوائم مالية تنشر وتستعمل على المستوى الدولي وهذا ما تجسد في المحاسبة الدولية ، والتي من بين اهتماماتها المحاسبة عن التعاملات التي تتم بين مختلف المتعاملين من مختلف الأقطار في العالم وبالأحرى الشركات المتعددة الجنسيات وكذا منها التي تتعامل في شكل استيراد وتصدير

كما تهتم المحاسبة الدولية بتوحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي من خلال وضع معايير محاسبية دولية والتي أنيطت مهمة إعدادها إلى مجلس المحاسبة الدولي ومقره لندن والذي تأسس 1973 وهو لحد الآن يصدر معايير محاسبية تعتبر كمرجع للممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي حول أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطي حولا لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث وتقديم اكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلا خدمة اكبر جزء ممكن من احتياجاتهم، وكإحدى القضايا التي تثار على المستوى الدولي أسعار الصرف التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بعمليات خارجية (استيراد وتصدير) والتي يتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الأسواق المالية، ونظرا للطبيعة المتقلبة لكل الظروف الاقتصادية خاصة التي لها تأثير مباشر على أسعار الصرف فان هذه الأخيرة لاتعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة والأخرى وعليه قد تجري المؤسسة عملية بعملة أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهائية لها في تاريخ آخر وبالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل بحيث يتمثل سعر الصرف في مقابلة وحدة من العملة الوطنية بوحدة من العملة الأجنبية أو العكس وطبقا اختيار سعر معين دون الآخر سوف يكون له تأثير مباشر على القوائم المالية التي يتم إعدادها من خلال الفروقات التي تكون بين مختلف أسعار الصرف

الإشكالية:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية:

ما هي آثار تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية ؟ وكيف يتم معالجتها محاسبيا؟

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي قد تعاني منها المؤسسة سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل مخاطر الصرف فعلى المؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة إن تعرف متى تجري عملية شراء العملة الأجنبية لكي يسهل لها عملية بيعها وعدم تحمل خسائر نتيجة انخفاض أسعار الصرف وبالتالي تتحمل الفرق وهذا ما يدخل في إطار تقنيات أو طرق تسيير مخاطر الصرف وهي عبارة عن مجموعة

الإجراءات الاحترازية التي تتحكم المؤسسة فيها لتغطية هذا الخطر أو على الأقل التقليل منه وعلى هذا الأساس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

* ما هو سعر الصرف ؟

* ما هي التعاملات بالعملات الأجنبية في ظل المحاسبة الدولية ؟

* ما هي آثار تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية ؟

- ولقد قمنا بالإجابة على هذه التساؤلات الفرعية في مذكرتنا هذه و لقد قسمناها إلى ثلاث فصول :

- الفصل الأول : سعر الصرف

- الفصل الثاني : التعاملات بالعملات الأجنبية في ظل المحاسبة الدولية

- الفصل الثالث : آثار تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية